الردود الصرفية

عند الرضي الإستِرابادي (ت٦٨٨هـ)

أطروحة قدَّمها

حيدر محمد رحم النصر الله

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عدنان عبد الكريم جمعة

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ
وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي
هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾

صدق الله العلي العظيم
سورة النحل الآية ١٢٥

الإهداء

إلَى مَنْ...بَعَثَهُ الله رحمةً للعالمين ... وآله الطاهرين

إلى مَنْ ...أوصى الله ببرِّهما ... والدَيَّ

إلى من ... أشحذ بهم همتي ...أخوتي

إلى مَنْ ... عانَتْ وأعانَتْ ... زوجي

إلى ... ولدي وبناتي

أهدي ثمرة جهدي

حيدر

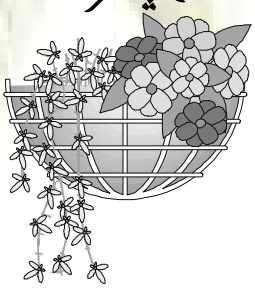

شكر وتقدير

لا يسعني إلاّ أنْ أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة الذي عبّد الطريق أمامي ويسّر عليَّ سلوكه، وإلى عمادة كلية الآداب ، وقسم اللغة العربية رئيساً وأساتذة ، والى الأستاذ الدكتور عبد الحسين المبارك ، وأشكر جميع زملائي طلبة الدراسات العليا ، وأتوجه بشكري إلى الإخوة العاملين في المكتبة المركزية في جامعة البصرة، ومكتبة كلية الآداب ومكتبة قسم اللغة العربية ، وشكري وتقديري إلى الإخوة والأخوات العاملين في مكتبة كلية الآداب جامعة ذي قار ، وجزيل الشكر إلى الأخ قاسم عبد على ما بذله من جهد متميز في إخراج الأطروحة بالصورة التي هي عليها ، وشكراً لكل يدٍ أسهمت بشكل أو بآخر في إنجاز هذا البحث. فجزى الله الجميع عني خيراً .

ومن الله التوفيق

الباحث

حيدر محمد

المحتويات

الموضوع	الصفحة	
	من	إلى
المقدمة	١	٣
التمهيد نبذة من الردود اللغوية حتى زمن الرضي الإستراباذي	٤	٧
الفصل الأول : **السمات العامة للردود الصرفية عند الرضي الإستراباذي**	٨	٤٩
أولاً : الألفاظ التي استعملها في ردّوده :	٨	٢٦
١-الألفاظ التي وظّفها في الردّ الإيجابي:	٨	١٥
-الأولوية	٨	٩
- الأحقية	٩	١١
- الترجيح	١١	١٢
- الاختيار	١٢	١٣
- الإقرار	١٤	
- المتانة	١٤	١٥
٢- الألفاظ التي وظّفها في الردّ السلبي:	١٥	٢٦
- ليس بشيء	١٥	١٦
- الوهم	١٧	
- الضعف	١٨	
-النظر	١٩	
- الوجه	١٩	٢٠
- لا دليل	٢٠	٢١
- لا حجة	٢١	
- عجيب	٢١	٢٢
- الغلط	٢٢	

– القلة	٢٣
– التكلف	٢٣
– الرَّد	٢٤
– الشناعة	٢٤
– القبح	٢٥
– خبط	٢٥–٢٦
– الجهل	٢٦
– التعسف	٢٦
ثانياً : موقفه من الحدود الصرفية عند ابن الحاجب	٢٧–٣٩
– الحد لغة واصطلاحاً	٢٧– ٢٨
١– التصريف	٢٨–٣١
٢– المقصور	٣١–٣٢
٣– الممدود	٣٢–٣٣
٤– المقصور والممدود القياسيان	٣٣–٣٤
٥– الإدغام	٣٤–٣٦
٦– – المثنى	٣٦–٣٧
٧– الصفة المشبهة	٣٨–٣٩
٨– اسم التفضيل	٣٩
ثالثاً : موقف الرضي من عبارة ابن الحاجب	٤٠–٤٩
الفصل الثاني : الردود التي وجهها الرضي للصرفيين في مباحث الأسماء والأفعال	٥٠–١٠٥
أولاً : ردوده في مباحث الأسماء :	٥٠–٩٤
١– الاسم الثلاثي	٥٠

– الحبك	٥٠
٢– أبنية ما زاد على الثلاثي :	٥٥–٥١
– الاختلاف في أصل الرباعي والخماسي	٥١
– الخلاف في خَنْدَرِيس	٥٢–٥١
– هل سُوْدَد ملحق بِجُنْدَب أم بِجُخْدَب	٥٣
– ردّ الرضي قولهم : (ألا يكون حرف الإلحاق في الأول فليس أُبْلُم ملحقاً ببُرْثُن ولا إثْمِد بزِبْرِج)	٥٤–٥٣
– الخلاف في وزن صَمَحْمَح ومَرْمرِيس	٥٥–٥٤
٣– المصدر :	٥٩–٥٦
– مصدر فَعَل اللازم على فُعُول لا يكون على اطلاقه	٥٧–٥٦
– مصدر المزيد فيه والرباعي :	58-٥٨
أ– كِذَاب وكِذَّاب	٥٨–٥٧
ب– بناء مصدر الثلاثي على التَّفْعَال لقصد المبالغة	٥٨
٤– التصغير	٦٨–٥٩
تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث	٥٩
– ما يأتي بعد ياء التصغير من واو أو ألف منقلبة أو زائدة	٦٠
– حذف الياء نسياً	٦١–٦٠
– تصغير الأعلام	٦١
– تصغير أُذُن وعَيْن	٦٢
– تصغير قَطَوْطَى	٦٣–٦٢
– تصغير عِثْوَل	٦٤–٦٣
– تصغير أدد	٦٥–٦٤
– تصغير ألندد	٦٦
– تصغير مقعنسس	٦٧

– تصغير المبنيات :	٦٧–٦٨
– أ– أولاء	٦٧–٦٨
– ب– اللاتي واللائي	٦٨
٥– النسب	٦٨–٧٣
– اتصال ياء النسبة بالمصغر	٦٨–٦٩
– النسب إلى حلُوب وحلُوبَة وعدُوّ وعدُوَّة	٦٩–٧٠
– النسب إلى أمويّ	٧٠
– النسب إلى ما جاء على حرفين	٧١
– النسب إلى كلتا	٧٢
– النسب إلى المرّكب	٧٢–٧٣
٦– الجمع	٧٤–٨٦
أ– جمع التكسير	٧٤–٨٣
– عدّ ابن الحاجب (بَطَل وحِسان وإخْوَان وذُكْرَان ونُصُف من الصفات)	٧٤
– جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة (عَنَاق – عُنُوق)	٧٤–٧٥
وما قيل في عنوق قيل في (شمائل)	٧٥
– جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة (ظُرُوف)	٧٦
– أيامى ويتامى	٧٦–٧٧
– جمع فاعل الاسم	٧٧–٧٩
– جمع ما آخره ألف تأنيث (حُبَارَى)	٧٩
– جمع (تمر)	٧٩–٨٠
– جمع نحو (كُسَالى وسُكَارى وعُجَالى وغُيارى)	٨٠–٨١
– جمع (أشياء)	٨١–٨٣
ب– اسم الجمع	٨٣

ج- جمع المذكر السالم	٨٤-٨٥
- جمع طلحة	٨٤
- جمع (أحمر وسكران جمع مذكر سالماً)	٨٥
د- جمع المؤنث السالم	٨٥-٨٧
- شروط جمع المؤنث السالم	٨٥-٨٦
- جمع فُعلة	٨٦
- جمع (رشوة)	٨٦-٨٧
٧-المثنى والجمع	٨٧-٨٩
- تثنية الاسم المشترك وجمعه	٨٧-٨٨
- تثنية وجمع (يد ودم)	٨٨-٨٩
٨- المقصور والممدود	٨٩-٩٠
٩- المشتقات :	٩٠-٩٤
أ- اسم الفاعل	٩٠-٩٣
ب- اسم التفضيل	٩٣-٩٤
- إضافة اسم التفضيل	٩٣
- اشتقاق اسم التفضيل	٩٤
ثانياً : ردوده في مباحث الأفعال :	٩٥-١٠٥
١- الخلاف في النقل من باب إلى آخر	٩٥-٩٦
٢- أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه	٩٦-١٠١
- (تمدرع – تمندل – تمسكن)	٩٦-٩٧
- (اعتقد سيبويه أنَّ المضاعف لا يأتي من باب كَرُم)	٩٧-٩٨
- ما ألحق بتدحرج كتكلَّم	٩٨-٩٩
- معاني تفاعل	٩٩-١٠٠

– اقْعَنْسَسَ واحْرَنْبَى	١٠٠-١٠١
٣- عَيْن الفعل المضارع ولامه	١٠١-١٠٥
– (فتح عَيْن المضارع لا يأتي إلا مع حروف الحلق)	١٠١-١٠٢
– شذوذ (أبى يأبى)	١٠٢
– طاح يطوح	١٠٢-١٠٤
– مضارع فَعِل مكسور العين	١٠٤-١٠٥
الفصل الثالث :المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف	١٠٦-١٧٥
أولاً : الميزان الصرفي	١٠٦-١٠٧
ثانياً : القلب المكاني	١٠٨-١١٠
ثالثاً : التقاء الساكنين	١١١-١١٢
– الضم قبل الساكن	١١١
– فتح وكسر نون (مِنْ)	١١١-١١٢
رابعاً : همزة الوصل:	١١٢-١١٤
– همزة (اسم)	١١٢-١١٣
– حركة همزة الوصل	١١٣
– سكون هاء وَهْوَ – وَهْي	١١٣-١١٤
خامساً : الإشمام والرَوْم والوقف :	١١٥-١٢٠
– تجويز الإشمام في المجرور والمكسور	١١٥-١١٧
– الوقوف على الألف	١١٨-١١٩
– حذف ياء المتكلم الساكنة	١١٩-١٢٠
سادساً : ذو الزيادة :	١٢٠-١٤١
– تمعدد	١٢٠-١٢١
– ضَهْيَأ	١٢١-١٢٢

– اشتقاق (أوّل)	١٢٢-١٢٣
– مَلأَك	١٢٣-١٢٤
–ما يخرج عن الأصول بتقديرين	١٢٤-١٢٥
– حِنْطَأو	١٢٥-١٢٦
– جُنْدَب وجُخْدَب	١٢٦-١٢٧
– كَنَأبيل	١٢٧
– عُرُنْد	١٢٧-١٢٨
– زيادة التاء في رغبوت	١٢٨-١٢٩
– اسطاع	١٢٩-١٣٠
– زيادة اللام في (زيدل وعبدل وفَيْشَلَة)	١٣٠-١٣١
– أصل(أمّ)	١٣١-١٣٣
– الهاء في (أهْرَاق)	١٣٣-١٣٤
– الهمزة في (أيْدَع)	١٣٥
– التاء في (عِزْويت)	١٣٦-١٣٧
– يَهْيَرّ	١٣٧-١٣٨
– كَوَأْلَل	١٣٩-١٤٠
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (بندرة وزني مَوْرَق وحَوْمَان)	١٤٠-١٤١
سابعاً : الإمالة :	١٤٢-١٤٥
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب: (ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو)	١٤٢-١٤٣
– إمالة : باب ومال	١٤٣-١٤٤
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (وبحرفين على الأكثر)	١٤٤-١٤٥
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (وتغلب المكسورة بعدها المستعلية)	١٤٥
ثامناً : تخفيف الهمزة :	١٤٦-١٥٢

– نبي وبرية	١٤٦-١٤٧
– همزة بين بين متحركة أم ساكنة	١٤٧-١٤٩
– الاختلاف في قول الشاعر : يُشَجَّج رأسَه بالفهرِ واجي	١٥٠
– ردّ الرضي سيبويه لأنَّه لم يحدد حركة الهمزة	١٥١
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (وليس آجر منه)	١٥١-١٥٢
تاسعاً : الإعلال :	١٥٣-١٦٥
– الواو في (حَيَوان)	١٥٣
– قلب الواو همزة في (أَوَاصِل وأُوَيصِل)	١٥٤
– قلب الواو ألفاً في نحو (يَوْجَل)	١٥٤-١٥٥
– الخلاف في حذف الواو من (يَعِد)	١٥٥-١٥٦
– ردّ الرضي قول الصرفيين : (لا يجتمع اعلالان في كلمة واحدة)	١٥٦-١٥٨
– ردّ الرضي قول الخليل: (وجاء استَحَيْتُ على حاي مثل باع)	١٥٨-١٥٩
– حمل أفعل مِنْهُ على ما أَفْعَلَهُ	١٥٩-١٦٠
– ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (ونحو الجولان والحيوان والصَّوَرَى والحَيَدَى ؛ للتنبيه بحركته على حركة مُسَمّاه)	١٦٠
– شاكٍ وشاكٌ	١٦١
– مقول ومبيع	١٦٢
– سيّد وميّت وكيَّنونة وقيّلولة	١٦٣-١٦٤
– جمع شائية	١٦٤-١٦٥
عاشراً : الإبدال :	١٦٥-١٦٨
–حروف الإبدال	١٦٥-١٦٦
– حُبْلى وصُيَّم	١٦٦-١٦٧
– ذعالت	١٦٧
– أجدر وأشدق	١٦٨

الحادي عشر : الإدغام :	١٦٩-١٧٤
- في إدغام المتماثلين والمتقاربين	١٦٩
- ردّ الرضي قول ابن الحاجب : (واجب عند سكون الأول) وقوله (وإلاّ في الألِفَيْنِ)	١٦٩-١٧٠
- ردّ الرضي قول ابن الحاجب (غير لين)	١٧٠
- ردّ الرضي قول ابن الحاجب ونحو (سَيِّد ولِيَّة)	١٧٠-١٧٢
- إدغام اللام المعرِّفة	١٧٢
- اسطاع	١٧٢-١٧٣
- حييّ	١٧٣-١٧٤
الثاني عشر : الحذف	١٧٥
الخاتمة	١٧٦-١٧٨
المصادر والمراجع	١٧٩-١٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

حمداً لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين وصلاةً وسلاماً على أفصح العرب أجمعين محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين .

أما بعد ... فإنّ الله تعالى جعل العربية مفتاح فهم القرآن ، فقال سبحانه : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (يوسف ٢) ، وإنّ الصرف والنحو شطرا هذه اللغة ، قال ابن عصفور : ((التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما ، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيّما حاجة ؛ لأنّه ميزان العربية))[١] . فقُدّر لي أنْ أسلك هذا الطريق ، فكان عليَّ أنْ أشحذ من همتي ، ولاسيما انّي أقف إزاء عالم جليل أتحف العربية والمشتغلين بها بإنجازَيْنِ مهمَيْنِ ينهل من معينهما كلّ من أراد أنْ يرد حياض العربية من نحوها وصرفها ، وهما شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لشيخ الأئمة المحقق رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٨هـ) فجاء شرحه وافياً ، يهدف إليه بعبارات رائقة وتحقيقات فائقة ، كما عني بأمور غابت عن ابن الحاجب وغيره مِنَ الصرفيينَ، فاستدركها عليهم .

إنّ هذا التعمق والإحاطة وسعة الفهم هي التي دعتِ السيوطي وغيره مِنَ العلماء إلى الإشادة بهذا العالم القدير ، قال عنه السيوطي في بغية الوعاة ((صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يُؤَلَّف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها جمعاً وتحقيقاً ، وحسن تعليل وقد أكبَّ الناس عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها ولقبه نجم الأئمة))[٢] .

وقال عنه البغدادي في الخزانة :((هذا شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة ، وفاضل هذه الأمة ، المحقق محمد بن الحسن الشهير بالرضي الأستراباذي ، عفا الله عنه ورحمه

(١) الممتع في التصريف ٣١ .

(٢) ينظر بغية الوعاة ١ :٥٤٧ .

وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقَّق النظر فيه أماثل الفضلاء ...))[1]. لقد أعجبت بالرضي الإستراباذي أيّما إعجاب ، لما حباه الله تعالى ، من قوة العبارة وصلابة الحُجَّة ، والإطلاع الواسع ، ومن خلال عكوفي على كتابيه شرح الكافية ، وشرح الشافية ، فكَّرت في دراسة الجانب الصرفي فيهما وبصورة خاصة (الردود الصرفية) ، وكان شرح شافية ابن الحاجب الميدان الأوسع للدراسة ، كونه يشتمل جميع ما يتعلق بالصرف ، إلى جانب ما يحتويه شرح الكافية من موضوعات صرفية ، كالجمعَيْنِ السالِمَيْنِ ، والمثنى ، والمشتقات ، وبعد أنْ وُلِدَ عنوان أطروحتي لرسالة الدكتوراه (الردود الصرفية عند الرضي الإستراباذي) من رحمي هذين الشرحينِ ، عرضته على أستاذي المشرف ، الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة ، الذي أشار بالموافقة ، فجزاه الله عني وعَنِ العربية خيراً ، لما أبداه من جهد مصححاً وموثقاً حتى استوى البحث على سوقه ، وجاء بالصورة التي هو عليها . هكذا كانت رحلتي مع (الردود الصرفية عند الرضي الإستراباذي) ، أمّا ما يخص منهج إعداد البحث فقد بدأته بالمقدمة ، ومن ثم التمهيد الذي ناقشت فيه – بصورة مختصرة – المراحل التي مرّ بها النقد اللغوي حتى عصر الرضي الإستراباذي وبعد ذلك توزعت دراسة الموضوع على ثلاثة فصول ، عُني الفصل الأوَّل بإظهار ردود الرضي للحد الصرفي وردوده للعبارة وكذلك للألفاظ التي استعملها الرضي في ردوده ، بجانبيها الإيجابية والسلبية ، أمّا الفصل الثاني فقد عُنِي بدراسة ردود الرضي الصرفية في مباحث الأسماء والأفعال ، وتمَّ تقسيم هذا الفصل على قسمين ، الأول : جاء في مباحث الأسماء ومايتصل بها من موضوعات ، كأبنية الاسم الثلاثي ومزيده ، والأكثر من الثلاثي ومزيده ، والمصادر ، والتصغير ، والنسب ، والجموع الثلاثة: (كالتكسير والسالم بنوعيه) ، والمثنى ، والمشتقات: (كاسم الفاعل ، واسم التفضيل) .أمّا الثاني: فقد جاء في مباحث الأفعال وتضمّن عدّة موضوعات منها: الخلاف في النقل من باب الى آخر ،و أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه، و(تمدرع– تمندل– تمسكن) ، و (اعتقد سيبويه أنَّ المضارع لايأتي من باب كرُم)، وما ألحق بتدحرج كتكلَّم ، ومعاني تفاعل...،وغير ذلك. وأطلقت على الفصل الثالث تسمية ، (المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف) ؛ لأنّ موضوعات هذا الفصل تنضوي تحتها كل أقسام الكلام ، فهي لا تختص بقسم معين ، وقُسِّمت موضوعات هذا الفصل كالآتي : أولاً : الميزان الصرفي ، وثانياً : القلب

(١) خزانة الأدب ١ :٣ .

المكاني، وثالثاً : التقاء الساكنين ، ورابعاً : همزة الوصل ، وخامساً : ذو الزيادة ، وسابعاً : الإمالة ، وثامناً : تخفيف الهمزة ، وتاسعاً : الإعلال ، وعاشراً : الإبدال ، والحادي عشر : الإدغام ، وأخيراً الحذف ، وفيما يخص مصادر مادة البحث ومراجعه ، فيأتي في المقدمة القرآن الكريم ، ثم الكتب التي عُنِيَتْ بإعرابه كالمنسوب للزجّاج ، وبمعانيه ، ومنها معاني القرآن للفرّاء ، ومعاني الأخفش ، ومعاني الزَجَّاج وإعرابه ، وكذلك ما عُنِيَتْ بتفسيره ، كالكشاف ، ومفاتيح الغيب ، وروح المعاني ، أمّا كتب القراءات القرآنية فكان لها نصيب وافر في اغناء مادة البحث ، ومنها الحُجَّة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، والمحتسب ، لابن جنّي ، وحجَّة القراءات ، لابن زنجلة ، وأفدتُ من كتب النحو أيّما إفادة ويأتي في المقدمة كتاب سيبويه ، والمقتضب لأبي العباس المبرّد ، والأصول في النحو لابن السرّاج ، والإيضاح في علل النحو ، للزجَّاجي ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ، وشرح الرضي على الكافية ، الذي اعتمد عليه البحث كثيراً ، وكذلك الكتب التي اختصت بمادة الصرف ، كالتكملة لأبي علي الفارسي ، والمنصف لابن جنّي ، والشافية لابن الحاجب ، و كتابي ابن عصفور ، الممتع في التصريف والمقرّب ، وشرح الرضي على الشافية الذي دارت حوله مادة البحث ، وأمدّت كتب المعاجم اللغوية البحث بمادة غزيرة ، ومن هذه الكتب معجم العين للخليل بن احمد الفراهيدي ، والصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور وغيرها ، هذا إلى جانب الدواوين الشعرية التي رجعتُ إليها في تخريج معظم الشواهد الشعرية التي وردتْ في أثناء البحث . وفي نهاية هذه الرحلة أريد أنْ أقول : على الرغم من كل هذا الجهد المضني الذي واصلت فيه الليل بالنهار ، محاولاً أنْ استوفي كل ما يخص موضوع البحث ، متوخياً الكثير من الدِّقة والحرص ؛ لأجل أنْ يخرج البحث بأبهى حُلَّة ، وأحسن صورة ، وهذا ما يتمناه كلُ باحث مجدّ ، فالباحث إنسان يخطئ مرة ويُصيب أخرى فإنْ أخطأت فمن نفسي ، وإنْ أصبت فذلك فضل من الله كبير .

وفي الآخر ، لا يسعني إلاّ أنْ أتقدّم بالشكر الجزيل ، والامتنان الوفير إلى الأساتذة المناقشين رئيساً وأعضاءً على تفضلهم قراءة أطروحتي ، واغنائها بآرائهم السديدة ، وتوجيهاتهم القيّمة ، فجزاهم الله عني خيراً . والحمد لله أولاً وآخراً .

الباحث

التمهيد

نبذة من الردود اللغوية حتى زمن الرضي الإستراباذي .

التمهيد :

نبذة مِنَ الردود اللغوية حتى زمن الرضي الإستراباذي :

بعد دخول الأقوام غير العربية الإسلام وشيوع اللحن بدأ الخوف من تسرّب اللحن إلى القرآن الكريم ، من هنا كانت البداية لوضع قواعد تحفظ اللغة مِنَ الضياع، والقرآن مِنَ الخطأ ، فكانتِ البداية على يد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، عندما أسند إلى أبي الأسود الدؤلي مهمة وضع الأسس الأولى لقواعد اللغة العربية[١]، وفي القرن الثاني الهجري أطلق على هذه المرحلة مرحلة التنقية اللغوية، فعمد علماء اللغة إلى وضع قواعد صارمة للحفاظ على اللغة العربية . وبعد أنْ قطع النحو مرحلة من تاريخه ظهر فيه اتجاهان لعلمائه ، اتجاه يؤثر السماع عَنِ العرب ويكتفي به ، ويعدّه أصلاً مهماً من أصول النحو ، ويمثِّل هذا الاتجاه أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) ... ، واتجاه آخر يؤثر القياس والتعليل ويتعمق فيه ويُخطِئ مَنْ يخالفهما ، ويمثّله عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)[٢] . و((بنشوء النحو وظهور قواعده ، بدأ الطور الثاني من أطوار النقد اللغوي الذي ظهر بسبب اللحن ، وكان بمثابة ردّ فعل له ، أو رمي المتكلم بالخطأ ، بل كان يدعم حكمه بالحجج والبراهين ، وما تلك الحجج والبراهين إلاّ القواعد النحوية التي استنبطت من كلام العرب ، بعد استقرائه ومراقبة استعمالاته))[٣] .

وظهر في القرن الثالث الهجري لغويون تركوا بصمات واضحة في اللغة والأدب لا يمكن لأي باحث في مجال اللغة الاستغناء عن مؤلفاتهم كالفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) ، والمازني (ت٢٤٩هـ) ، والمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، وثعلب (ت٢٩١هـ) ، لم يقتصرِ الردّ عند

---

(١) ينظر الاشباه والنظائر في النحو ١ :٢٧ ، ٢٨ .

(٢) ينظر ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والنقاد ، عبد الجبار علوان النايله ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج٣٧/ج١ جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦م ص٣٥٣ .

(٣) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ٦١ .

هؤلاء العلماء على نوع معين ، وإنّما شمل الشواهد الشعرية ، والقراءات القرآنية ، وأقوال الصحابة والتابعين . ولم يتحرجوا من توجيه الردّ والإعتراض لمن سبقهم مِنَ النحاة أو من عاصرهم ، فقد ردّ الفرّاء على الكسائي في مسائل صرفية ونحوية[١] . وردّ المبرّد على سيبويه في موضوعات صرفية ونحوية[٢] . ونجح المبرّد في التغلب على خصمه ثعلب في المناظرة التي دارت بينهما في قصر المتوكل العباسي[٣] . وبدأت النظريات النقدية واللغوية تنمو شيئاً فشيئاً حتى آتت أُكلها في القرن الرابع الهجري، على يد علماء عُرفوا بنزعتهم العقلية كأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وتلميذه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، كذلك لا يتحرّج ابن جنّي من توجيه النقد لأيّ مِنَ العلماء بصرياً كان أم كوفياً ، وخصص لذلك باباً في كتابه الخصائص أطلق عليه باب (سقطات العلماء)[٤] .

ولم يكن القرن الخامس وما بعده بأحسن حال من القرن الرابع إذ ((وجدنا العربية وقد عرض لها على ألسنة الأدباء وأقلامهم ما لم يعرض لها من قبل ، من صنوف الانحراف ، وألوان الخطأ والفساد ، وليس هذا بغريب في عصور عُرِفَتْ مِنَ الانحطاط ، واضطراب شؤون الإدارة والسياسة ، ما أضعف النواحي العلمية والأدبية ، وهبط بها عمّا كانت عليه في العصور المتقدمة))[٥] . ولكن هذا لا يمنع من ظهور علماء كبار حفظوا للأمة تراثها الأصيل عن طريق ما ألَّفوه من كتب وُجِدَ لها صدًى واسعٌ بين طلاب العلم والمهتمين باللغة العربية حتى يومنا هذا . ومن هذه المؤلفات : درّة الغواص للحريري (ت٥١٦هـ) ، وابن الخشّاب في ردّه على الدّرة (ت٥٦٧هـ) ، وساءت الأمور كثيراً في القرن السابع الهجري ، وهو القرن الذي ظهر فيه الرضي الإستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، وساعد على هذا الانحطاط

---

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١: ٤٧١ ، ٢ :٢٣٦ ، ٢٧٧ ، ٣ :٢٨٠ ، ٢٩٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٢ :٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ١ :٨٩-٩٠ ، ٣ :١٥٦-١٥٧ .

(٣) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٧ .

(٤) ينظر الخصائص ٣ :٢٨٥ .

(٥) ينظر النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

اجتياح المغول بغداد سنة (٦٥٦هـ) ؛ و ((أثّر هذا الغزو تأثيراً سلبياً في حركة اللغة العربية وعلومها))[١] ولكن هذا ((لا يعني انعدام حركة التأليف في العراق بعد هذا الغزو الرهيب .. بل استمر التأليف في اللغة ، وإنْ كان بصورة أبطأ ممّا هي عليه قبل هذا العهد))[٢] ، فألَّف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، وكذلك ما قام به الرضي الإستراباذي من شرح لِمَتْنَي الكافية والشافية ، يُعدّ جهداً متميزاً يقف أمامه كلّ من يعرف قيمة هذين الشرحين[٣] .

فالرضي مِنَ النحاة القلائل الذين وهبهم الله القدرة على الاجتهاد وتملكهم لأدواته ، ((وعلى الرغم من أنّ الرضي ، عاش في عصر متأخر ، فإنّه استطاع بما أوتي من قوة في فكره ، وسعة في ثقافته ، ودقة في فهمه ، وإرهاف في حسّه اللغوي ، أنْ يشتق آراء جديدة ، لم يسبق إليها ، ويجتهد في مسائل مختلفة))[٤] ، انفرد بها عن ابن الحاجب في متني الكافية والشافية ، ولا يقتصر هذا الأمر على ابن الحاجب ، وإنّما شمل النحاة الذين سبقوه على مرّ العصور . وكلّ مَنْ يتصفح شرحَيْه للكافية وللشافية يجد ذلك جلياً واضحاً ، وقد أثّرتِ الظروف السياسية والاقتصادية في القرن السابع في الحركة الفكرية في هذا العصر ، فيرى بعض العلماء أنّ الحركة العقلية ركدت في هذا القرن ، إذ لم يعد هناك ابتكارٌ في التأليف إلاّ ما ندر ، واقتصرت جهود العلماء على انتشار الاختصارات في المتون النحوية نظماً ونثراً ، ومن ذلك ألفية ابن معط (ت٦٢٨هـ) ، وألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وكذلك انتشار الشروح على المتون النحوية والصرفية ، فقد شرح كتاب المفصّل أكثر من عالم نحوي ، ومن ذلك شرح أبي العباس القاضي (ت٦٣٨هـ) ، وشرح السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، وشرح المفصَّل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وشرحه ابن الحاجب وأطلق عليه الإيضاح في شرح المُفَصَّل ، وكذلك شرحي الرضي على

(١) ملامح من تايخ العربية ٢١٥ ، وينظر المعجم المفصّل في اللغة والأدب ٢ :٨٥٦ .
(٢) ملامح من تاريخ العربية ٢١٧ .
(٣) ينظر بغية الوعاة ١ :٥٤٧ .
(٤) الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة ٤٠٣ .

متني الكافية والشافية لابن الحاجب ، ولكن هذا لا يعني أنّ هؤلاء العلماء لم يأتوا بجديد بل على العكس من ذلك فقد انفرد كل منهم بآراء غير مسبوقة وأفكار جديدة ، وتوجيهات سديدة ، قد أضافت للعربية وخاصة في شَطْرَيْها النحو والصرف الشيء الكثير وخير دليل على ذلك الجهد الذي قام به الرضي في شرح الكافية والشافية ، وسيأتي الحديث عن هذا الجهد ، وبالأخص الجانب الصرفي منهما ، موضوع الدراسة ، وما جاء فيه من ردود .

جدول يوضح الردود الايجابية والسلبية التي وجهها الرضي للعلماء

العالم	الرد الايجابي	الرد السلبي
١ – أبو عمرو بن العلاء	—	١
٢ – يونس بن حبيب	١	٢
٣ – الخليل	١	٥
٤ – سيبويه	١٨	٨
٥ – الكسائي	—	٤
٦ – الفرّاء	١	٣
٧ – الأخفش الأوسط	٢	٦
٨ – المازني	—	٢
٩ – المبرّد	٣	٨
١٠ – الجرمي	١	٢
١١ – ابن كيسان	—	٣
١٢ – أبو علي الفارسي	١	٣
١٣ – ابن جنّي	١	٢
١٤ – ابن يعيش	١	٢
١٥ – ابن الحاجب	١١	٤٦
١٦ – النحويون	—	١٢
١٧ – الكوفيون	—	٦

الفصل الأول

السمات العامة للردود الصرفية عند الرضي الإستراباذي

الفصل الأول

أولاً : الألفاظ التي استعملها الرضي في ردوده:

١-الألفاظ التي وظّفها في الرد الإيجابي :

وظّف الرضي لهذا النوع من الردّ ألفاظاً منها : (وهو الحق ، والأَوْلَى قول سيبويه ، وقول المُصَنِّف أَوْلَى ....الخ) . ويمكن تقسيم هذه الألفاظ في جانبها الصرفي كالآتي :

- **الأولوية** :

نقول : ((فلان أولى بكذا أي أحرى به وأجدر)) [١] .

أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه في تصغير (أَلَنْدَد)[٢] عند حذف النون (أُلَيْدّ) بالإدغام كأُصَيْمّ[٣] . وعند المبرّد (أُلَيْدد) بفك الإدغام[٤]، وفصل الرضي بين القولين بقوله : (وقول سيبويه أَوْلَى) وبيّن سبب إعطاء هذا الحكم[٥]. وسيتم التفصيل في ذلك في الفصل الثاني عند الحديث عن موضوع التصغير . فهو لا يعطي الأحكام جزافاً ؛ إنّما يكون الحكم صادراً عن دراية وقدرة فائقة من التدقيق والتحقيق. وكذلك أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه على قول الفرّاء في موضوع (الإعلال) عندما تحدَّث عن وزن (سيّد) و (ميّت)[٦]، فوزنهما عند سيبويه (فَيْعِل) بكسر العين[٧] ، وعند الفرّاء (فَعيل) بقلب الياء واواً بفعل الإعلال[٨]. والتفصيل في هذا كله سيأتي في موضعه في الفصل الثالث مِنَ البحث . أمّا في موضوع الإبدال فأعطى الرضي الأولوية لمذهب سيبويه ورجَّحه على مذهب المبرّد، فسيبويه يرى

---

(١) الصحاح ٦ : ٢٥٣١ .

(٢) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة وتصغير ألندد: أُليّد ؛ لأن أصله ألدَّ ، ينظر الصحاح ٢ :٥٣٥.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٤٣٠ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :١٧٢ .

(٤) لم أعثر على تصغير ألندد عند المبرّد وإنّما ذكر : (الاسم إذا لم يكن ملحقاً لزم الإدغام نحو رجل ألدّ وأصمّ) ، ينظر المقتضب ١ :٢٤٤ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٧١ ، ١٧٢ .

(٦) ينظر المصدر نفسه ٣ :١٠٦ .

(٧) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٦٦ .

(٨) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٢٣ ، ٤٢٤ المسألة ١١٥، و شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٦ .

أنّ النون بدل من الواو في (صنعاء) و (بهراء) ، لأنّ القياس صنعاوي[١] ، والمبرّد يرى أنّ أصل الهمزة في (فعلاء) النون[٢] .

وحكم الرضي بأولوية مذهب سيبويه ، لأنّ لا مناسبة بين الهمزة والنون[٣] . وكذلك أعطى الرضي الأولوية لمذهب الأخفش ، عندما قال بحذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة[٤] ، ورجّحه على رأي الخليل وسيبويه ، فعندهما المحذوفة هي الزائدة ، كما قالا في واو مفعول[٥] . ونتج هذا الحكم عند الرضي قياساً على غيره عندما قاس الإقامة والإبانة على غيره ممّا التقى فيه ساكنان[٦] .

- **الأحقية** :

الأحقية : ((حققتَ الأمر وأَحْقَقْتَه أيضاً إذا تَحَقَّقْتَه وصرتَ منه على يقين)) [٧].

ومما جاء تحت هذا العنوان قوله : (وهو الحق) ، أعطى الرضي الأحقية لقول ابن الحاجب ورجّحه على قول الزمخشري[٨]، عندما اختلفا في توجيه (الهاء) في قراءة حفص عندما قرأ (ويَتّقْهِ)[٩]، في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾ (النور ٥٢) إذ يرى الزمخشري أنّ أصل يَتَّقْهِ يتّق ألحقت به هاء السكت فصار تَقِه ككَتِف ؛ مخفف بحذف حركة القاف وهذه جاءت على لغة تميم ، وعندما التقى الساكنان حُرِّك الثاني أي هاء السكت ، لئلا

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٣٣٦ ، ٣٣٧ .
(٢) ينظر المقتضب ١ :٢١٩ ، ٣ :١٦٧ ، ٣٣٥ .
(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٦ .
(٤) ينظر المصدر نفسه ٣ :١٠٤ .
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٥٤ .
(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٤ .
(٧) الصحاح ٤ : ١٤٦١ .
(٨) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٥٩ .
(٩) ينظر حجَّة القراءات ٥٠٣ .

ينقض الغرض لو حُرِّك الأول[١] ، أمّا ابن الحاجب فعنده أنّ الهاء فيه ضمير راجع إلى لفظ الجلالة في قوله : (ويَخْشَ الله) وكأن تَقِه ككَتِف ، فخفف بحذف كسر القاف ثم حذف الصلة التي بعد هاء الضمير : أي الياء ، وسبب حذفها ؛ لأنّ الهاء جاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه[٢] .

وكذلك أعطى الرضي للسيرافي الحق في قوله : هذا الموضع يدلّ أنّ مذهب سيبويه أنّ الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة [٣] فسيبويه قال في هذه المسألة : ((وأمّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنّها لا تحذف في الوقف ؛ ...))[٤]. ولا يقف الرضي عند هذا الحكم بل يُبَيِّن معنى قول سيبويه ، لأنَّه شعر بأنَّ قول سيبويه الذي ذكره السيرافي يحتاج إلى توضيح ، ويظهر ذلك في قوله : ((أقول معنى كلام سيبويه أنَّك إذا قلت (هذا قاضْ) و (مررت بقاضْ) فإنَّك تحذف في الوقف الياء التي حذفتها في الوصل للساكنَيْنِ ، وإنْ زال أحد الساكنَيْنِ ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخفّ ما كانت في الوصل ؛ لأنّ الياء على كل حال أخفّ منَ التنوين))[٥]. وسبب إعطاء الرضي هذا الحكم هو اختلاف النحاة في هذه الألف في الوقف ونسبوا إلى سيبويه أنّها في حال الرفع والجرِّ لام الكلمة ، وفي حال النصب ألف التنوين والذي يفهم من كلام سيبويه غير ذلك ، وما قاله السيرافي هو الحق[٦]. وهذا يدلُّ على أنّ الرضي قد فهم كلام سيبويه فهماً جيداً ليس في هذا الموضع فقط وإنّما في مواضع عديدة منَ الكتاب .

كذلك أعطى الرضي الحق لمذهب سيبويه في همزة لام(نبيّ). خلافاً لمن قال إنّه

---

(١) ينظر الكشاف ٧٣٤ .

(٢) ينظر الشافية ٥٧ ، ٥٨ ، و شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٥٩ .

(٣) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٤٤٩ .

(٤) كتاب سيبويه ٤ :١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٦ .

(٦) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨٥.

مِنَ النباوة أي الرفعة[١] ، إلاّ أنَّ الهمز رديءٌ عند سيبويه[٢]، ولكنَّ القياس لا يمنع ذلك وكذلك ثبوت الهمز في القراءات السبع[٣]. وسيأتي التفصيل في هذا الموضوع عند الحديث عنِ الهمز . وجعل الرضي الحق مع ابن جنّي عندما ردّ قول ثعلب في أصل (واو)[٤] . قال الرضي : ((وقال ثعلب : ووَّيْتُ وردّه ابن جنّي ، وهو الحق))[٥]. ولا يترك الرضي هذا الحكم دون أنْ يذكر السبب وهو ((الاستثقال في ووَّيْتُ أكثر منه في وَواصل ؛ لاجتماع ثلاث واوات))[٦] .

-الترجيح :

الترجيح : الميل ، وأرجحت لفلان ترجيحاً ورجحاناً إذا أعطيته ترجيحاً [٧].

حكم نقدي آخر استخدمه الرضي عندما رجَّحَ مذهب سيبويه على مذهب الزَجَّاج في وزن (ضَهْيَأ)[٨]؛ فوزنه عند سيبويه (فَعْلأ)[٩]، وعند الزَجَّاج (فَعْيَل)[١٠] وكلاهما وكلاهما نادران ، وقد بَيَّن الرضي سبب هذا الترجيح ، وأحد هذه الأسباب هو الشهرة ؛ لأنَّ ضاهيت عنده أشهر من ضاهأت[١١]. وليس المقصود مِنَ الشهرة كثرة الاستعمال ، أو كثرة الورود على لسان العرب ؛ لأنّه قال قبل ذلك (فَعْلأ وفَعْيل) وزنان نادران ، بل لم يأتِ في كلام العرب على هذا الوزن إلاّ (ضَهْيأ) ،

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٨ .
(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٥٥ .
(٣) ينظر حجَّة القراءات ٩٠-٩٢ ، ٣٥٧ .
(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٢ :٨٠٠ ، ٨٠١ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ٣ :٥٣ .
(٦) المصدر نفسه ٣ :٥٣ .
(٧) ينظر الصحاح ١ : ٣٦٤ .
(٨) الضهيأ : التي لا تحيض فإنَّها تضاهي الرجال ، ينظر الصحاح ٦ :٢٤١٠ .
(٩) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٢٤٨ .
(١٠) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢ :٤٩٠ ، ٤٩١ .
(١١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٤ .

وأمّا قولهم: (ضَهْيَد فمصنوع ومعناه الصلب الشديد[١] . وأظن أنَّ المقصود بالشهرة هنا سهولة النطق بـــ(ضاهيت) وكذلك خفتها على اللسان أكثر من (ضاهأت) وسيتم التفصيل في ذلك في موضعه مِنَ البحث في باب ذي الزيادة .

- **الاختيار** :

الاختيار: الاصْطِفَاء ، وكذلك التَخَيُّر [٢] .

يمكن أنْ نعدَّ الاختيار حكماً نقدياً ؛ لأنَّ المختار أعلى شأناً مِنَ المتروك . ويظهر ذلك عندما يذكر الرضي رأيَيْنِ لسيبويه في النسب إلى مُهَيِّيم[٣] ، تصغير هَيَّم هَيَّم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منها شيئاً ؛ لأنّ الحذف يؤدي إلى الإخلال بالكلمة . والرأي الثاني أنّه ذهب في النسبة إلى مهيِّيم إلى ما ذهب إليه في عَطَوَّد ، وهو أنْ يحذف لئلا يخالف قوله في عَطَوَّد ؛ لأنّ سيبويه صغَّره على عُطَيِّد[٤]. وكان الرضي موفقاً في اختياره ؛ لأنّه يدرك أنَّ المنهجية في التأليف أو في وضع قاعدة معينة تحتم على المُؤَلِّف أنْ يسير وفق تلك المنهجية أو القاعدة التي وضعها لكي لا يهدم الذي بناه من خلال نقضه لتلك القواعد التي أسسها بنفسه .

وكذلك تعامل الرضي مع لفظة (كاسٍ) في قول الشاعر :

دَعِ المَكَـــارِمَ لا تَرْحَـــلْ لبُغْيَتِهـــا واقْعُدْ فإنَّكَ أَنْتَ الطَـــاعِمُ الكَاسِـــي[٥]

إذ طرح رأيَيْنِ واختار الرأي الأوَّل ، ونجد ذلك في قوله : ((وأمّا كاسٍ فيجوز أنْ يقال فيه ذلك ؛ لأنّه بمعنى مفعول : كماءٍ دافق ، ويجوز أنْ يقال : المراد الكاسي نفسه والأظهر هو الأوَّل ، لأنّ اسم الفاعل المتعدي إذا أطلق فالأغلب أنّ فعله واقع على غيره))[٦] .

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٤ .

(٢) ينظر الصحاح ٢ : ٦٥٢ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٤٢٩ .

(٥) ينظر ديوان الحطيئة ١٠٨ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٦١ .

والرضي قبل (كاسٍ) تحدث عن (طاعم) بقوله : ((ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة بل الأَوْلَى أنْ نقولَ : هو اسم فاعل من طَعِمَ يطعم مَسْلوباً منه معنى الحدث))[١] .

ولا أعلم لماذا فَرَّق الرضي بين (الطاعم) و (الكاسي) ، فالأَوْلَى عنده جعل طاعم اسم فاعل ، ولا أظن أنَّ هناك فرقاً بين (الطاعم) و (الكاسي) في قول الشاعر فكلاهما أراد بهما النسبة ، فهما قد وقع عليهما فعل الفاعل فهو مَطْعُوم ومَكْسِو .

وسبق الفرَّاء الرضي عندما عَلَّق على هذا البيت بقوله:((والكاسي بمعنى المكسو ، كما أنَّ العاصم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (هود ٤٣) بمعنى المعصوم ولا تنكران أنْ يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أنّ قوله تعالى ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ (الطارق ٦) بمعنى مدفوق و ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ (الحاقة ٢١ والقارعة ٧) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنّك تقول : رُضِيتْ هذه العيشة ، ودُفِق الماء ، وكُسِي العريان بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل))[٢] . إلاّ أنّ الفرّاء قد سكت عن (طاعم) ولم يشر إليه ، وقد ذكر محققو الشافية أنّ الرضي لمّا رأى ذلك مِنَ الفرّاء ظنَّ أنَّ للطاعم حكماً غير الذي للكاسي[٣] . وهذا الرأي يجانب الحقيقة ؛ لأنّ الفرّاء لم يذكر بأنّ (الطاعم) اسم فاعل فُرِّغ منه معنى الحدث ، وإنّما قد اكتفى بذكر (الكاسي) ؛ لأنّ الطاعم والكاسي مشتركان بالحكم نفسه ، في حين فَرَّق الرضي بين الطاعم والكاسي فجعل أحدهما اسم فاعل والآخر اسم مفعول، فلا أثر لهذا التأثر الذي زعمه محققو شرح الشافية .

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٦١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ :١٦ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٦١ ، هامش المحققين رقم ١ .

- **الإقرار** :

الإقرار:((أقرَّ بالحق اعترف به،وتقرير الإنسان بالشيء حمله على الإقرار به))[١].

وهو أحد الأحكام النقدية عند الرضي الإستراباذي ويظهر ذلك ، عندما يطرح رأيَيْنِ أحدهما للخليل والآخر للمبرّد في النسب إلى (تغلبي)[٢] . فعلى رأي الخليل : تَغْلِبي بكسر اللام والفتح عنده شاذ لا يقاس عليه[٣] . وأمّا المبرّد فأجاز الفتح فيما كان على أربعة ساكن الثاني نحو تغلبي ويثربي قياساً مطرداً ؛ وذلك لأنّ الثاني ساكن والساكن كالميِّت المعدوم ، فلحق بالثلاثي[٤]. ويفصل الرضي بين القولين بقوله: والقول ما قاله الخليل ، معتمداً في مثل هذا الحكم على ما سُمِع عَنِ العرب ، وحُجَّته في ذلك بأنّه لم يسمعِ الفتح إلاّ في تغلبي[٥] ، لأنّ المختار الفتح لا الكسر . أمّا ابن الورّاق فجوَّز الأمرَيْنِ[٦] .

- **المتانة** :

المتانة : ((مَتُنَ الشيء بالضمِّ متانة ، فهو مَتِينٌ أي صلب)) [٧] .

ونجد الرضي في مسألة أخرى يُمَتِّن قول المبرّد ويُرَجِّحَه على قول سيبويه ، من دون النظر إلى تقدم سيبويه ومكانته عند النحويينَ ، فالجرأة والحيادية هي التي دفعتِ الرضي لإصدار مثل هذا الحكم وهذا يدلُّ على علمية الرجل وتمكنه مِنَ اللغة وفهمه لمسائل الصرف فهماً جيداً ؛ لأنَّه يدفع ردّه بالحجَّة الدامغة ، وكذلك محاولة إشراك القارئ في الحكم ، فسيبويه يُشَبِّه فَعُولة مطلقاً بفَعِيلة في شيئَيْنِ : حذف اللين

(١) الصحاح ٢ : ٧٩١ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٦ .
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٣٤١ ، ٣٤٢ .
(٤) لم أعثر على هذا الرأي في مصنفاته المطبوعة ، ذكره الرضي في شرح الشافية ٢ :٢١٦ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٦ .
(٦) ينظر علل النحو ٧٠٧ .
(٧) الصحاح ١ : ٣٦٤ .

وفتح العَيْن[١] . والمبرّد يقصر ذلك على شنوءة فقط[٢] ، وقول المبرّد ههنا متين كما قال الرضي[٣]. وسيتم التفصيل في ذلك في الفصل الثاني عند الحديث عَنِ النسب.

ومن خلال ما تقدم تَبَيَّن لنا أنَّ الرضي الإستراباذي يقف من علماء اللغة على مسافة واحدة ، ويتخذ مِنَ (العلمية) المعيار الأساس في ردوده ، وهذا يؤكد لنا نجاح الرضي في إكساب النصوص دِقَّة عالية ، قلّما نجدها عند غيره . ولم يخرجِ الرضي في ردّه الإيجابي عن هذه الألفاظ ، وقد استعمل الحكم الواحد أكثر من مرَّة في موضوعات صرفية مختلفة[٤]. وهناك أحكام أخرى لم يتمّ ذكرها واكتفى البحث البحث بذكر ما شابهها من ألفاظ دفعاً للتكرار.

٢- الألفاظ التي وظَّفها في الردّ السلبي :

هذا النوع مِنَ النقد يتطلب نوعاً مِنَ الدربة والمهارة ، وهو ما اتصف به الرضي الإستراباذي ، وقد جاءت أحكامه في النقد السلبي متنوعة عَبَّر عنها بما يأتي :

- (**ليس بشيء**) :

تردد هذا المصطلح عند الرضي كثيراً ، استعمله في الردود الصرفية أكثر من ثلاث عشرة مرَّة ، في ردِّ بعض الآراء الصرفية التي تتعارض مع تفكيره الصرفي، ومن ذلك ردّه لقول الفرّاء في وزن مَرْمَريس[٥] وصَمَحْمَح[٦] ؛ قال : ((لو كان

---

(١) كتاب سيبويه ٣ :٦١١ .

(٢) لم أجد مثل هذا الرأي في كتب المبرّد المطبوعة ، ولم ينقل أحد مِنَ المتقدمين ذلك عنه ، كابن السرَّاج وأبو علي الفارسي وابن جنّي ، ينظر الأصول في النحو ٣ : ٧٣ ، والتكملة ٢٤٥ ، والخصائص ١ :١١٦ ، أمّا الذين نسبوا هذا الرأي إلى المبرّد فهم ابن سيدة ، والرضي الإستراباذي والأشموني ، ينظر المخصص ٤ :١٦١ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٩ ، وشرح الأشموني ٣ :٤٤١ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٩ .

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : ١ :٦١ ، ٢ : ٢٥٢، ٣٩٤، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٥٥ ، ٣ :٥٥ ، ٥٨ .

(٥) مَرْمَريس : الداهية ، وهو فَعْفَعيل ، ينظر الصحاح ٣ :٩٧٨ .

(٦) صَمَحْمَح : مِنَ الرجال الشديد المجتمع الألواح ، ينظر اللسان ٧ :٤٠٣، صمح .

فَعْفَعِيلاً وفَعْلَعَلاً لكان صَرْصَرَ وزَلْزَلَ فَعْفَع ، وليس ما قال بشيء ؛ لأنّا لا نحكم بزيادة التضعيف إلاّ بعد كمال ثلاثة أصول))[١]. ومرمريس وصمحمح عند الفرّاء على وزن فَعْلَليل وفَعَلَّل[٢] .

وقد أعطى الرضي في هذه المسألة أكثر من دليل سيأتي الحديث عنها في موضعها مِنَ البحث . وكرر الرضي هذا في تعليقه على قول ابن الحاجب : ((وشذَّ أبى يأبى))[٣] ؛ لأنّ الفتحة في رأي الرضي سبب الألف فكيف يكون الألف سببها؟[٤]. وفي ردِّه على القائلين بأنَّ جمع أسماء حروف المعجم التي جاءتْ على حرفَيْنِ ثانيه ألف ، نحو:(با ، تا، ثا ، را ...) فهم يقولون:(بيّيْت ، و تيّيْت ، و ثيّيْت ...) جمعها أبياء وأتياء ، وحكموا بهذا الحكم لورود الإمالة في جميعها ، وليس بشيء[٥] . وسيأتي التفصيل في ذلك في باب الإمالة .

وفي ردِّه على الكوفيينَ عندما قالوا : إنّما حذف الواو في(يعدّ) فرقاً بين المتعدي واللازم ، وذلك لأنّك تقول في اللازم : يَوْجَل ويَوْحَل ، من غير حذف [٦] وليس ما قالوا بشيء[٧] .

كذلك ردّ الرضي الفرّاء عندما زاد على جمع القِلَّة (فَعَلة)[٨] ، كقولهم (هم أَكَلَة رأس) أي قليلون ، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد[٩] ولم يعجبِ الرضي ما قاله الفرّاء فقال عنه (وليس بشيء)[١٠] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٨ .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٤١٨ المسألة ١١٣ وشرح الرضي على الشافية ١ : ٤٨ .

(٣) الشافيـــة ٢٣ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٨٧ .

(٥) ينظر المصدر نفسه ٣ :٥٤ .

(٦) ينظر المصدر نفسه ٣ :٦٥ .

(٧) ينظر المصدر نفسه ٣ :٦٥ .

(٨) ينظر معاني القرآن للفرّاء ٣ :٢٣٧ .

(٩) ينظر مجمع الأمثال ١ :٤٩، والمثل بتمامه:(إنّما هم أكلة رأس واحد) يضرب مثلاً للقوم يَقِلّ عددهم.

(١٠) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٩٧ .

- **الوهم** :

((وهم في غير الشيء من باب وعد إذا ذهب وهْمُه إليه وهو يريد غيره . وتوهّم أي ظنَّ ..))[١] .

وبعض اللغويينَ رادف بين مصطلح الوهم والغلط ، فاستعملوا هذين المصطلحين بمعنى واحد ، وهذا ممّا وقع به سيبويه حيث قال : ((فأمّا قولهم مصائب، فإنّه غلط منهم ، وذلك أنّهم توهموا أنّ مصيبة فَعِيلَة ، وإنّما هي مُفْعَلة ، وقد قالوا : مصاوب))[٢] .

أمّا الرضي الإستراباذي فقد فَرَّق بين المصطلحَيْنِ ، ولم يجمع بينهما إلاّ في موضع واحد عند حديثه عن زيادة الميم في تَمَدْرَعَ وتَمَسْكَنَ بقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط[٣] ، فجمع بين المصطلحَيْنِ . وفَرَّق بينهما في عدَّة مواضع ، ، ومن ذلك الوهم الذي نسبه الرضي إلى ابن الحاجب لتجويزه مجيء الضمّ قبل الساكن[٤] . وكذلك نسب الوهم إلى كل مَنْ عزا إلى الكوفيينَ تجويز الإشمام في المجرور والمكسور ؛ لأنَّ مثل هذا الرأي لم يُجَوزْهُ أحد مِنَ النحاة إلاّ في موضوع المرفوع والمضموم[٥] . وحكم الرضي على المُصَنِّف وعلى بعض شُرَّاح كلام الشاطبي بالوهم أيضاً لاعتقادهم أنَّ الشاطبي جَوَّز الرَوْم والإشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا يرجع إلى عدم فهمهم كلام الشاطبي[٦] . وهناك مواضع أخرى وجَّهَ الرضي من خلالها الوهم لابن الحاجب والنحويين ، لم يذكرها البحث للاكتفاء بما تقدم ذكره[٧] .

---

(١) مختار الصحاح ٧٣٨ .
(٢) كتاب سيبويه ٢ :٣٦٧ .
(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٥١ .
(٤) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٦١ ، ٣٦٢ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨١ .
(٦) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨٢ ، والنفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية ٢٤٥ ، ٢٤٧ .
(٧) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٢٢ .

- **الضعف** :

الضعْف: بفتح الضاد وضمها ضد القُوَّة وقد (ضَعُف) فهو (ضعيف) وأضعفه غيره . [١] وصف الرضي الإستراباذي بعض الآراء الصرفية التي قال بها ابن الحاجب أو التي قال بها غيره من علماء العربية بالضعف ، ولا تصدر هذه الأحكام عَنِ الرضي جزافاً ، وإنّما عن دراية ووعي تامين بقواعد العربية وأصولها ، إذ يدفع كل حكم من هذه الأحكام بالحُجج والبراهين ، ومن ذلك تضعيفه لقول الأخفش والكسائي[٢] : عندما جمعا (أشياء) أشايا ، وأشَاوَى ، حملاً على صحارَى في جمع صحراء ، فإنّ أفْعِلاَء وأفعالا لا يُجْمعان على فَعَالى ، والأصل هو الأشايا[٣] .

وضعّف الرضي مذهب الخليل في (استْحي) ويظهر ذلك في قوله : ((وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المكروهة))[٤]. فالخليل يرى أنّه مبني على حَيِيَ مُعَلاًّ إعلال هاب وباع ، كأنّه قيل حايَ ، فكما تقول في باع : اسْتَبِعْتُ ، تقول في حاي : اسْتَحَيْتُ[٥] . وينتقد الرضي ابن الحاجب لأنّه لم يفرّق بين الضعف الضعف والشذوذ في قوله : ((شاذ نحو : حُبْلى ، وصُيَّم))[٦]، فحُبْلى بالياء عند الرضي مطَّرد عند فزارة ، فكان على المُصَنِّف أنْ يقول ضعيف لا شاذ[٧] . فالشاذ ما خالف القياس ، والضعيف لم يخالفِ القياس وإنْ قلَّ القول به . ووجّه الرضي الضعف لكل مَنْ يُجيز حذف حركة أَوَّل الفعلين : يَقَتَّل ويَقِتِّل ((من غير أنْ يُحَرَّك القاف بحركة ، فيجمع بين ساكنَيْنِ ، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس))[٨].

---

(١) ينظر اللسان ٨ :٦١ ضعف .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٢٦ .

(٣) لم أعثر على هذا الرأي في معاني القرآن ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤٣٤ المسألة ١١٨ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ : ٨٣ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٩٩ ، وشرح الرضي على الشافية ٣ :٨٢ .

(٦) الشافيـــة ١١٢ .

(٧) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٤٣ .

(٨) المصدر نفسه ٣ :١٩٥ .

- **النظر** :

النَظَر : حسُّ العين ؛ أي التأمل في الشيء و منه أيضاً الانتظار[١] .

استعمل الرضي الإستراباذي (النظر) في قوله : ((وفي عَدِّ النحاة تَمَدْرَع وتَمَنْدَل وتَمَسْكَنَ مِنَ الملحق نظر))[٢] ومِنَ المآخذ التي أخذها الرضي على ابن الحاجب وانتقده فيها عدم اعتداده بمجانيق [٣] ؛ لأنّه جمع منجنيق عند عامة العرب ، قال : ((وإنْ لم يعتد بمجانيق فيه نظر))[٤] . وكذلك قوله : ((وفي قوله نَدرا نظر))[٥] وهذا الكلام موجه لابن الحاجب لاعتقاده بندرة الوزنَيْنِ أفْعَلان وفُعْلَوان [٦]. ثم يلتمس لابن الحاجب العذر في ذلك بقوله : ((ولعلّه أراد كون الوزنَيْنِ لقلتهما في حدِّ الندرة)) [٧]. وعاب الرضي على النحويينَ قولهم : ((يجمع بين إعلالَيْنِ في كلمة كلمة واحدة)) [٨] ، مستعملاً قوله : (وفيه نظر) ؛ لأنّ الرضي يعتقد بإمكانية الجمع بين أكثر من إعلالَيْنِ في كلمة ومثّل لذلك بعدة أمثلة ، سيأتي الحديث عنها في موضعها مِنَ البحث[٩]

- **الوجه** :

الوجه و الجهة بمعنى ، والهاء عوض مِنَ الواو . ويقال هذا (وَجْه) الرأي أي هو الرأي نفسه [١٠] . وهو مِنَ الأحكام التي حكم بها الرضي على بعضهم ، ومن ذلك ، ردّه لرأي الزمخشري[١١] في ((أصل أيامَى ويتامى يتائم وأيائم فقلب وليس

---

(١) ينظر اللسان ١٤ : ١٩١ نظر .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :٥١ .
(٣) ينظر الشافيـــة ٧٣ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٣٢ .
(٥) المصدر نفسه ٢ :٤٦٢ .
(٦) الشافيـــة ٨١ .
(٧) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٢ .
(٨) المصدر نفسه ٣ :٦٦ .
(٩) ينظر المصدر نفسه ٣ :٦٦ .
(١٠) ينظر الصحاح ٦ : ٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ .
(١١) ينظر الكشاف ٧٢٨ .

بوجه))[١] . ووجَّه الرضي الحكم نفسه للمُصنِّف ، لأنّه خصَّ قلب الألف في الآخر ياء بألف حُبْلَى مخالفاً بذلك ما جاء عن فزارة وناس من قيس فإنَّهم يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كان للتأنيث (كَحُبْلَى) ، أو لا كَمُتَثَّى وهذا ما قال به النحاة[٢] . وكذلك لم يجدِ الرضي وجهاً لقول ابن الحاجب بخروج همزة أيدع عَنِ الأوزان في الصحيح العين ، ويظهر ذلك في قوله : ((وقوله : (وهمزة أيدع) ليس بوجه لأنّ فَيعَلاً – بفتح العَيْنِ – ليس بخارج عَنِ الأوزان في الصحيح العَيْنِ ، كصَيْرَف وضَيْغَم بلى ذلك خارج في المعتل العَيْنِ ، ...))[٣]. وكذلك لا يجد الرضي وجهاً للزمخشري في عدِّ السين من حروف الإبدال[٤]. وسيأتي الحديث عن ذلك كله في موضعه مِنَ البحث.

- **لا دليل** :

الدليل: ما يستدل به والدَّليل الدَّال أيضاً وقد (دلَّه) على الطريق يَدُلَّه بالضمِّ(دلالة) بفتح الدال وكسرها[٥].

لم يجدِ الرضي الإستراباذي دليلاً لمن قال : إنَّ الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأمّا في أَرْطَى ومعزى فأصلها ياء ، وقلبها في رَأيت أرَيْطِياً ليس دليلاً على قلبها ياء وإنّما لكسر ما قبلها[٦]. وكذلك لم يلتمسِ الرضي للزَجَّاج دليلاً في تقديره همزة (أولاء) في الأصل ألفاً[٧] . كذلك استعمل الرضي (لا دليل) عندما انتقد كلاً من سيبويه والمبرّد ، لاعتقادهما بعدم جواز جمع فواعل صفة كما في الاسم الصريح ، لأنَّ له مؤنثاً يجمع على فواعل ففرَّقوا بذلك بين المُذَكَّر وجمع المؤنث ، وعدّوا

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(٢) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨٨ .
(٣) المصدر نفسه ٢ : ٤٦٠ .
(٤) ينضر المُفَصَّل ٣٧٣ ، وشرح الرضي على الشافية ٣ :١٣٦ .
(٥) ينظر مختار الصحاح ٢٠٩ .
(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٤٤ .
(٧) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٨ ، والذي قاله الزجَّاج: (إنْ شئت قصرت فقلت أولاك) ، ، وشرح الرضي على الشافية ١ :١٩٣ .

فوارس وهوالك مِنَ الشذوذ[١]. ولا يرى الرضي دليلاً على قولهم هذا لأنّه يجوز أنْ يكون الهوالك جمع هالكة : أي طائفة هالكة[٢] .

- **لا حُجَّة** :

الحُجَّة : ((البُرهان و حاجَّه فحَجَّهُ أي غلبه بالحُجَّة ، ورجل مِحْجَاج أي جَدِل))[٣]. قال: الرضي لا حُجَّة ليونس في إدخال التاء على (أُذُن) و (عَيْن) في التصغير فيقول: أُذَيْنَة وعُيَيْنة ، استدلالاً بأُذَينة وعُيَيْنَة علَمي رجلَيْنِ ، وإنّما سُمِّي المذكَّر بهما بعد التصغير[٤] . وانتقد الرضي الكسائي لأنّه لم يأتِ بحُجَّة في قوله : إنّما فتحوا مِنَ الرَّجل ؛ لأنّ أصل مِن مِنا[٥]. و((قالوا في اسْتَخَذ : إنَّ أصله اتخذ مِنَ التخذ فهي بدل مِنَ التاء ، وقيل أيضاً : أصلها اسْتَخَذَ))[٦] . والرضي يرى أنَّ لا حُجَّة فيه إذا كان بمعنى اسْتَخَذَ[٧] .

- **عجيب** :

(العجب) و (العُجاب) بالضمِّ الأمر الذي يُتَعَجَّب منه وكذا (العُجَّاب) بتشديد الجيم وهو أكثر[٨] . ويظهر الرضي الإستراباذي العجب من ابن الحاجب لجعله (الأَقْواس (الأَقْواس وتَقَوَّس) و (القِسِيّ) قِسْمَيْنِ ، وكلاهما مشتق منَ القَوْس ، والحقيقة إنّهما قسم واحد[٩] . وممّا يثير العجب عند الرضي قول ابن الحاجب : إنّ (آلم الله) لا يجوز أنْ تكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة (أل) كما في ثلثهربعة ؛ لأنّ

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٦١٤ ، ٦١٥ ، والمقتضب ١ :١٢٠ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٠٢ ، ٣٠٣ .
(٣) الصحاح ١ : ٣٠٤ .
(٤) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٤٨٤ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :١٦٣ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٣ .
(٦) المصدر نفسه ٣ :١٣٨ .
(٧) ينظر المصدر نفسه ٣ :١٣٨ .
(٨) ينظر مختار الصحاح ٤١٢ ، ٤١٣ .
(٩) ينظر الشافية ٩ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :٢١ .

هذه الكلمات عند ابن الحاجب ليس موقوفاً عليها بخلاف ثلثهربعة[١]. والعجب الذي أظهره الرضي من هذا القول لأنّ : ((آلم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لا فَرْق بينهما ، وقد ثبت رعاية حُكْم الوقف في كلٍّ واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب تائها هاء واثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات ، وإنْ اتصلت لفظاً ، فهلاّ كان نحو : آلم أيضاً هكذا ؟ ...))[٢] .

-الغلط :

الغلط : ((أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه ، وقد غلط في الأمر يغلط غلطاً وأَغْلَطَه غيره)) [٣].

ذكر الرضي أنّ جماعة مِنَ النحويينَ غلَّطوا ثعلباً عندما جَوَّز فتح المدغم فيه من غير سماع مع مجيء هاء الغائب بعده نحو : رُدَّه وعَضّه ، بينما القياس لا يمنع ذلك[٤] . وغَلَّط الرضي ابن الحاجب في كسر فاء (حَيِيَ) المبني للفاعل[٥] ، ويظهر ويظهر ذلك في قوله : ((والظاهر أنّه غلط نقله مِنَ المُفَصَّل))[٦] . وهذه المسألة فيها نظر لأنّ الزمخشري لم يذكر ذلك في المُفَصَّل ، وسيأتي التفصيل في ذلك في باب الإعلال .

- القِلّة :

القلة : ضد الكثرة وقد قلَّ يقلُّ قلَّة وقلاًّ[٧].

---

(١) ينظر الشافيـــة ٦٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٣) اللسان ١٠ : ١٠١ غلط .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٢ .

(٥) ينظر الشافيـــة ٩٧ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ٣ :٨١ .

(٧) ينظر اللسان ١١ : ٢٨٧ قلَّ .

استعمل الرضي هذا اللفظ في قوله : ((وقد جاء في فِعْلة فِعال كلِقاح[١] وحِقاف[٢] ، كما ذكره سيبويه ، لكنّه في غاية القِلَّة))[٣] .

كذلك استدلَّ الرضي بقول سيبويه على قِلَّة جمع فِعْلة على أفْعُل[٤] ويظهر ذلك في قوله : ((قال سيبويه : قد يجمع فِعْلة على أَفْعُل كأنعُم وأَشُدّ في نِعْمة وشِدَّة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل))[٥] . وقوله : ((وقد يُحْمَل فُعَال بالضمِّ على فِعال بالكسر لتناسب الحركتَيْنِ ؛ فيقال قُرُد في قُرَاد كجُدُر في جِدَار، وهو قليل نادر))[٦]. نادر))[٦].

- **التكلّف** :

(((تكلّف) الشيء تجشَّمَه و (الكُلَّفة) ما يتكلّفه الإنسان من نائبةٍ أو حقٍّ))[٧] . وصف الرضي ما زاده الأخفش على أوزان أبنية الرباعي الخمسة المتفق عليها بالتكلف ، حيث زاد (فُعْلَلاً) بفتح اللام كجُخْدَب ، وأجيب بأنّه فرع جُخَادِب ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال[٨]. وكذلك نعت الرضي الجرمي بالتكلّف ، عندما حمل فَحْجَل ، والطَيْسَل على جَعْفَر ، وكل ذلك تكلف منه في رأي الرضي[٩] .

- **الرَدّ** :

(١) لقاح : جمع لقحة وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج ويقال الغزيرة اللبن ينظر اللسان ١٢ :٣٠٢ لقح.
(٢) الحقاف : جمع حقفة وهو ما اعوج من الرمل واستطال ينظر اللسان ٣ :٢٥٥ حقف .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٧١ .
(٤) ينظر كتاب سيبويه ٣ : ٥٨١ ، ٥٨٢ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٧١.
(٦) المصدر نفسه ٢ :٢٨٦ ، ٢٨٧ .
(٧) مختار الصحاح ٥٧٦ .
(٨) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٣٧ .
(٩) المصدر نفسه ٢ :٤٥٣ .

الرَدّ: صرف الشّيء إذا لم يَقْبَلْهُ وكذلك إذا خَطَّأه [١] .

استعمل الرضي هذا اللفظ في رَدِّ قول الجرمي : ((وعند الجرمي أنّ ألف كلتا لام الكلمة ، وليس التاء بدلاً مِنَ اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلتوي كأعْلَوي ، وقوله مردود ، لعدم فِعْتل في كلامهم))[٢] .

وردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وإنْ لم يكنِ الثاني مقصوداً في الأصل كما في عبد القيس وامرئ القيس فالنسبة إلى الأوَّل))[٣] . قال الرضي: ((وقول المُصَنِّف ... مردود بما مرَّ مِنَ الاعتراض على قول المبرّد))[٤]. وسيأتي التفصيل التفصيل في ذلك كله في موضعه مِنَ البحث في موضوع النسب إلى المُرَّكب . وهناك مصطلحات أُخر استعملها الرضي وهي أقلّ مِنَ التي تمَّ ذكرها تكاد تكون مرَّة واحدة أو مرَّتَيْنِ ، والناظر لهذه الألفاظ يجدها أكثر صرامة وقوة مِنَ الألفاظ التي تمَّ ذكرها ومن هذه :

- **الشناعة** :

الشناعة : ((الفظاعة . وقد شَنُعَ الشيء يَشْنَعُ فهو شنيع وأشْنَع)) [٥].

استعملها الرضي للرَدِّ على ما ذهب إليه الأخفش ((من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضمِّ في سُوِل ، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضمِّ بعد الكسر في مستهزيُون ...))[٦] . قال الرضي : ((وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع))[٧] .

- **القبح** :

---

(١) ينظر اللسان ٥ : ١٨٤، ردَّ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) الشافيـــة ٤٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٥٢ .

(٥) الصحاح ٣ : ١٢٣٩ .

(٦) لم أعثر على ذلك في معاني القرآن ، ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٥ .

(٧) شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٥ .

القبح : ((ضد الحُسْن وبابه ظَرُف فهو (قبيح)))[١] .

وهذه اللفظة عند استعمالها في الردّ يراد منها الشدَّة في عدم قبول الرأي واستحسانه ، ويظهر ذلك في تقبيح الرضي لقراءة تسكين الهاء في قوله تعالى : ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ (البقرة ٢٨٢) وهي إحدى القراءات الشاذَّة[٢] . قال الرضي : ((يجعل (لَهُوَ) كَعَضُد وهو قبيح))[٣] .

- **خَبْط** :

خَبَطَ: خبطه يخبطه خبطاً ، وخبط البعير الأرض ضَرَبَها بيده . ومنه قيل : خَبْط عشواء وهي:الناقة التي من بصرها ضعف تخبط إذا مشت لا تتوقى شيئاً [٤] .

.

واستعمال الرضي هذا اللفظ يتفق ومعناه اللغوي فالرضي يَردُّ على الذين نسبوا إلى سيبويه رأياً ليس له[٥] وإنّما ذلك الرأي منسوب إلى أبي علي الفارسي في التكملة[٦]. التكملة[٦].

ونذكر ما قاله الرضي ليتبين صحة ما ذهبنا إليه قال الرضي : ((ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لا تصريحاً ولا تلويحاً ، وما نسب إليه مذهب أبي علي الفارسي في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمشيته أنْ يقال : إنَّ في قولك في الوقف (جاءني فتى) و (مررت بفتى) و (رأيت فتى) كان في الأصل فتيٌ وفتيٍ وفتياً ، حُذِفَ التنوين في الرفع والجرِّ كما يُحْذَف في الصحيح ، وسُكِّن اللام للوقف ، ثمَّ قُلِبَتْ ألفاً لعروض السكون ، فكأنّها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأمّا في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفاً للوقف ، ثم قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت

---

(١) مختار الصحاح : ٥١٨ .

(٢) ينظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١ :٢١٠ وهذه قراءة أبي جعفر وقالون .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٧ .

(٤) ينظر اللسان ٤ : ١٥ خبط .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٦ .

(٦) ينظر التكمـــلة ١٩٩ .

الألف الأولى للساكنَيْنِ كما هو حقّ الساكنَيْنِ إذا التقيا وأولهما مدّ ، وهذا كله خبط))[١] . وبعد ذلك يعطي الرضي رأيه في هذا الحكم كعادته في جميع الأحكام النقدية التي صدرت عنه . ويظهر ذلك في قوله : ((لأنّك وقفت على الكلمة ثمَّ أعللتها ، ونحنُ : نعرف أنّ الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكنَيْنِ))[٢] .

- **الجهل** :

الجهل ضد العلم وقد جَهِلَه جهلاً وجهل عليه [٣].

وصف الرضي تعريف النحويينَ للألف والنون المشبهتَيْنِ بألف التأنيث بالجهالة ويظهر ذلك في قوله : ((ثم أنّ النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المُشَبهتَيْنِ بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقلبها في التصغير أيضاً ياء ، وما لم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا ردّ إلى الجهالة))[٤] .

- **التعسف** :

العسف : ((الأخذ على غير الطريق وبابه ضَرَبَ وكذا (التَّعَسُف) و (الإعْسَاف)))[٥] .

وجَّهَ الرضي انتقاده لابن الحاجب مستعملاً مصطلح (التعسف) ، عندما مثّل ابن الحاجب لفَعُل بالضمِّ (رَحُبتْك الدار) ثم فسَّرَ هذا المثال بقوله (أي رحبتْ بك)[٦] ، فردَّ الرضي عليه بقوله : وقول المُصنِّف : أي رَحُبَتْ بك فيه تعسف لا معنى له[٧]. له[٧].

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٦ .
(٢) المصدر نفسه ٢ :٣٨٦ .
(٣) ينظر اللسان ٢ : ٤٠٢ جهل .
(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :١٣٨ ، ١٣٩ .
(٥) مختار الصحاح ٤٣٢ .
(٦) ينظر الشافيـــة ١٩ .
(٧) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٥٦ .

ثانياً : موقفه من الحدّ الصرفي عند ابن الحاجب :

– الحدُّ في اللغة : هو ((الفصل بين الشيئَيْنِ لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، وجمعه حدود ، وفَصْلُ ما بين كلِّ شيئَيْنِ : حدٌّ بينهما . ومنتهى كلِّ شيء : حَدَّه ... والحدّ المنع ...))[١] .

أمّا في الاصطلاح : فتعددت تعريفاته ، عَرَّفه الزَجَّاجي بأنّه ((القول الدَّال على ماهية الشيء))[٢]. وعرَّفه ابن السيد البطليوسي بـــ((قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به))[٣] . ولم يزدِ المحدثون على ما قاله القدماء[٤]. واستعمل بعض العلماء الحدَّ مرادفاً للتعريف :((اعلم أنّ الحدَّ والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليينَ اسمان لمسمى واحد ، وهو ما يميز الشيء عمّا عداه ، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان جامعاً مانعاً))[٥] .

وهناك فَرْق في المعنى بين المصطلحَيْنِ فالتعريف أعمّ مِنَ الحدِّ ؛ لأنّ الحدَّ داخل في التعريف وهو أحد أقسامه . ومِنَ الملاحظ أنّ تعريف الحدود بدأ بصورة بسيطة، ولكنْ شابه نوع مِنَ التعقيد وبصورة خاصة في القرن الرابع الهجري ، وما تلاه ، ويرجع ذلك

(١) لسان العرب ٣ :٧٩ حدد .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٤٦ .

(٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٦٠ .

(٤) ينظر المنطق الصوري ٧٥ .

(٥) شرح كتاب الحدود النحوية ٢٩، وينظر اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، ، مهدي بن علي القرني ،أطروحة دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ١٤٢١ هـــ

إلى تأثر النحاة بالفلسفة والمنطق ، أمّا الرضي الإستراباذي فقد قال : ((الحدُّ إنّما يُذكر لبيان ماهية الشيء ...))[١] .

وإذا ما أنعمنا النظر في قول الرضي وجدناه موافقاً لما قاله الأصوليون والفلاسفة لمفهوم الحدِّ ، فهو مطابق لما قاله الغزالي في الحدِّ : ((إنّه قول دالٌّ على ماهية الشيء))[٢]. وما يعنينا هنا هو الحدّ الصرفي الذي تأثر هو الآخر بآراء الفلاسفة والأصوليينَ ممّا أدَّى إلى هذا التباين في حدِّ النحاة للمصطلحات الصرفية ، فنجد بعض الحدود الصرفية تفتقر إلى الدِقَّة ، أو يكون الحدُّ فاسداً لمخالفته شروط الصياغة كأنْ يكون فيه زيادة أو نقص يضرُّ به ، أو لا يكون الحدُّ جامعاً مانعاً ، وهذا ما فعله الرضي الإستراباذي عند متابعته للحدود الصرفية ، لأنّ التعريفات مِنَ الأمور التوضيحية التي تعين على فهم النص . ومن وجهة نظر أصولية أو من وجهة نظر فلسفية ، حدد الفلاسفة والمناطقة خمسة أقسام للتعريف هي : حدّ تام ، وحدّ ناقص ، ورسم تام ، ورسم ناقص ، وتعريف لفظي[٣] . أمّا شروط التعريف فهي : أنْ يكون جامعاً مانعاً ، وأنْ يكون التعريف مساوياً للمُعَرَّف وكذلك أنْ يكون واضحاً[٤] . لقد وظَّف الرضي هذه الشروط في نقده للحدِّ الصرفي عند ابن الحاجب ، وهذا يدلُّ على سيطرة النزعة العقلية والمنطقية على عقلية هذا العالم الجليل . وفيما يأتي حدود ابن الحاجب الصرفية التي انتقدها الرضي:

١- التصريف :

عرَّفه ابن الحاجب : ((علمٌ بأصول تُعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست

(١) شرح الرضي على الكافية ١ :٢٤ ، وينظر تحليل النص النحوي منهج ونموذج ١٠٦ .

(٢) الحدود للغزالي ، نشر ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ٣٢٠ .

(٣) ينظر إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق ٢٧ ، وينظر اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ٣٣ ، ٣٦

(٤) ينظر المنطق الصوري ٢٠٢ .

بإعراب))[١]. انتقد الرضي حدّ ابن الحاجب للتصريف فبدأ معه من أوّل الحدّ ، ويظهر ذلك في قول الرضي : ((أقول قوله : (بأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ، كقولهم مثلاً (كل واو أو ياء إذا تحرَّكتْ وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفاً) والحق أنّ هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها))[٢] .

فاعتراض الرضي هنا على قول ابن الحاجب (علم بأصول) . وعلى ابن الحاجب أنْ يقول((التصريف أصول))[٣]. وقيل إنَّ ابن الحاجب أراد من كلمة (علم) القواعد فتكون الباء في قوله (بأصول) للتصوير ، أو قد تكون الباء للسببية وأعطتْ هنا معنى الاستحضار[٤] . وللجاربردي رأي مختلف ، يؤيد به رأي ابن الحاجب ، قال : ((وإنّما قال (علم بأصول) فأورد لفظة العلم لأنّ المراد بالأصول الأمور الكلية التي تنطبق على الجزئيات ، كقولهم إذا اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومن عادتهم أنّهم يستعملون المعرفة في الجزئيات . وأتى بالباء في قوله : (بأصول) لأنّه يقال عَلِمَه وعَلِمَ به ، قال تعالى : ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ (العلق ١٤) ...))[٥]، وهذا ما أكَّده نقره كار فعنده المقصود بالأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات[٦] .

وردّ الرضي ابن الحاجب في قوله : ((أحوال أبنية الكلم) فابن الحاجب ((يُخرِج مِنَ الحدِّ معظم أبواب التصريف ، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعل التفضيل والآلة والموضع والمُصَغّر والمصدر))[٧]. ولكن إذا ما دققنا النظر في قول ابن الحاجب نجد أنّه لا يريد إخراج إخراج هذه الأبواب مِنَ التصريف ، لأنّها تصريف بلا خلاف ، ويدلُّ على ذلك

(١) الشافيـــة ٦ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :٧ .
(٣) المصدر نفسه ١ :٧ .
(٤) ينظر شرح الشافية لنقره كار الهامش المنسوب إلى فاضل العصام ٤ .
(٥) شرح الجاربردي على الشافية ضمن مجموعة الشافية ١ :١٢ .
(٦) ينظر شرح الشافية لنقره كار ٤ .
(٧) شرح الرضي على الشافية ١ :٩ .

قوله : ((وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمُصَغَّر ...))[١] .

والرضي في ردّه يريد أنْ يقول : إنّ ابن الحاجب لا يُفَرِّق بين ما يدخل في أبواب التصريف وبين ما يدخل في أصول الأبنية[٢] . فابن الحاجب يرى أنّ التصريف يبحث في أحوال الأبنية دون النظر إلى البناء نفسه والرضي يعترض على قوله (أحوال الأبنية) ؛ لأنّ التصريف في رأي الرضي يبحث في الأبنية وأحوالها وغير ذلك . فالأبنية تتمثل بأبنية الماضي والمضارع والأمر ، والصفة المُشَبَّهة وأفعل التفضيل ، والآلة واسم الزمان والمكان ، والمصدر والمُصغّر .

والأحوال تتمثل : بالابتداء ، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والحذف وبعض الإدغام ، والتقاء الساكنَيْنِ في كلمة . أمّا الوقف والتقاء الساكنَيْنِ في كلمتَيْنِ والإدغام فيهما فليست أبنية ولا أحوال أبنية .

والذي قاله ابن الحاجب لا يؤثر في القواعد العامة التي وضعها أوائل النحاة ، فهو لم يكسر قاعدة صرفية معينة ، وإنّما وقع اللبس في الصياغة وبالتحديد في قوله (بأصول) وقوله (أحوال أبنية) ؛ وهذا كلّه قابل للتأويل والتماس العذر لابن الحاجب، وهذا ما فعله ابن جماعة للاستدلال على صحة قول ابن الحاجب (أحوال أبنية الكلم) فهو يرى أنّ هذا القول من باب إضافة العام إلى الخاص ؛ لأنّ الأحوال أمر عام والأبنية أمر خاص والتصريف يتعلق بالأمر العام ، فابن الحاجب أطلق العام وأراد به الخاص[٣] . ولم يقفِ الرضي في نقده لحدِّ التصريف عند هذا بل انتقد قول ابن الحاجب : (التي ليست بإعراب) قال الرضي : ((قوله : (التي ليست بإعراب) لم يكن محتاجاً إليه، لأنّ بناء الكلمة – كما ذكرنا – لا يعتبر فيه

(١) الشافيـــة ١٥ .

(٢) ينظر الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة رسالة ماجستير للطالب جواد كاظم عناد كلية التربية/بغداد ص٢٦١ .

(٣) ينظر حاشية ابن جماعة ١ :٩، و اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ٣٧

حالات آخر الكلمة ، والإعراب جارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإنْ دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاَّ احترز عنه أيضاً؟...))[١] .

يرى الرضي أنّ ابن الحاجب لم يكن موفقاً في ذكر كلمة (إعراب) ؛ لأنّه لا حاجة لذكرها لأنَّ الإعراب ليس مِنَ البناء لكونه طارئاً على آخر الكلمة ، فهو ليس منَ الأبنية فكان الأَوْلَى أنْ يذكرَ البناء . وهناك مَنْ يؤيد ابن الحاجب فيما قال ومن هؤلاء الجاربردي إذ يرى أنَّ قصد ابن الحاجب مِنَ (الإعراب) هو (علم النحو) وكما هو معروف أنّ هذا العلم يشمل المعرب والمبني ويستدل على ذلك بقول ابن الحاجب نفسه في أوَّل الشافية : ((أنْ ألحق بمقدمتي في الإعراب))[٢]، وكما هو معروف أنّ الكافية اختصت بأقسام النحو . أمّا نقره كار فالتمس العذر لابن الحاجب بأنّه ذكر الجزء وأراد منه الكل ويظهر ذلك في قوله : ((إنّا سلّمنا أنّه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير ولكن لا نسلم أنّه لا يقال لأحواله إنّها أحوال الأبنية وذلك لأنّه يطلق على أحوال الأبنية بعض الشيء أنّها أحوال ذلك الشيء ، وبهذا سقط اعتراض من قال إنّه لا حاجة إلى قوله ليست بإعراب بناء على أنّه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير))[٣] .

ولا نريد أنْ تأخذ المسألة أبعد من ذلك ، ونختمها هنا بوجوب إبعاد الحدود عَنِ المجاز وأنْ تكون ألفاظ الحدود واضحة ، خالية مِنَ الغموض وأي حدٍّ لم يجتنب ذلك فهو مدخول[٤] ، وهذا يُذَكرنا بشرط من شروط الحدِّ وهو أنْ يكون جامعاً مانعاً .

٢- المقصور :

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٠ .
(٢) الشافيـــة ٥ .
(٣) شرح الشافية لنقره كار ٤ ، ٥ .
(٤) ينظر المنطق الصوري ٢٠٢ .

عرّف ابن الحاجب المقصور : ((ما آخره ألف مفردة كالعصا والرَّحى))[١].
ردّ الرضي حدَّ ابن الحاجب للمقصور بقوله : ((قوله : (ألف مفردة) احتراز عَنِ الممدودة ؛ لأنّها في الأصل ألِفَانِ قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ، فإنَّ آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً ، بلى قد كان ذلك في الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو : الفتى والعصا مقصوراً))[٢] وحظي حدّ ابن الحاجب للمقصور بقبول من بعض شُرَّاح الشافية قال نقره كار : ((وقوله (مفردة) احتراز عن صحراء ؛ لأنّه وإنْ كان في الظاهر في آخره همزة إلاّ أنّه في الأصل في آخره ألف زيدت ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق أنّ في آخره ألفاً في الأصل ؛ إلاّ أنّها ليست بمفردة ؛ وإنّما سُمِّي المقصور مقصوراً لأنّها تحذف لوجود التنوين أو الساكن بعدها ولأنّها لا تمدُّ لأنّه لم يكن بعدها همزة))[٣] .

ولم يكن ابن الحاجب أوَّل من ابتدع هذا التعريف وإنّما سبقه ابن جنّي في ذلك بقوله : ((وأمّا المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره))[٤] . وعرّفه ابن مالك بأنّه : ((الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة))[٥] .

ويبدو أنّ أبا حيان الأندلسي قد استفاد ممَّن سبقه مِنَ النحاة فأتى بتعريف جامع مانع مفاده أنَّ المقصور هو ((الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة))[٦]. لازمة))[٦].

٣- الممدود :

عرَّف ابن الحاجب الممدود بأنَّه ((ما كان بعدها فيه همزة ، كالكساء ،

---

(١) الشافيـــة ٦٨ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤١٥ .وينظر الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على الشافية ٢٦٤ .
(٣) شرح الشافية لنقره كار ١٢١ .
(٤) اللمع في العربية ١٦ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٤ :٧٥٩ .
(٦) ارتشاف الضرب ١ :٢٣٥ .

والرّداء))[١] . ردّ الرضي حدَّ ابن الحاجب ووصفه بالفساد ويظهر ذلك في قوله : ((قوله : (بعدها فيه) أي : بعد الألف في الآخر ، فتخلو الصلة عَنِ العائد إلى الموصول ، وإنْ قلنا إنَّ الضمير في (فيه) لما ؛ فسد الحدُّ بنحو: جاءٍ وجائية ، والأَوْلَى أنْ يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأنَّ نحو : ماء وشاء لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً))[٢] . ولم يتفق أحد من شُرَّاح الشافية مع ابن الحاجب في حدِّه للاسم الممدود فانتقد نقره كار تمثيل ابن الحاجب للاسم الممدود بـــ(ماء) لأنّه لا يسمى ممدوداً عند النحاة ، ولو قيَّد ابن الحاجب الألف بالزائدة لكان أَوْلَى[٣] . الخطأ الذي وقع فيه ابن الحاجب أنّه لم يُقَيِّدِ الألف بالزائدة لأنّ (ماء) لا تدخل تحت حدِّ الممدود ؛ لأنّ الألف التي تليها الهمزة غير زائدة ، ولم يكتفِ الرضي بنقد صياغة حدِّ الممدود وإنّما انتقد أسلوب ابن الحاجب وتحديداً في كلمة (فيه) لأنّ هناك إبهاماً في الضمير (الهاء) أعائد على (ما) الموصولة أم أنّه عائد على قوله (آخره) أم على شيء آخر ، وكل هذه الافتراضات لم ترضِ بعض الشُرَّاح فالأوَّل لم يعجبِ الرضي والثاني لم يعجب نقره كار وبعد كلّ ذلك نقول : كان على ابن الحاجب أنْ يتجنب كل هذه الاعتراضات وأنْ يلتزم بشروط الحدّ الذي وضعه النحاة وهو الوضوح وأنْ يكون جامعاً مانعاً ، وكان عليه أنْ يقول بقول الرضي في حدِّه للممدود ، ولكنَّ بعض القدماء لم يشترطوا زيادة الألف في آخر الممدود .

٤- المقصور والممدود القياسيانِ :

عرَّفهما ابن الحاجب بقوله : ((والقياسي مِنَ المقصور ما يكون قبل آخر نظيره مِنَ الصحيح فتحة . ومِنَ الممدود ما يكون ما قبله ألفاً))[٤] .

---

(١) الشافيـــة ٦٨ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤١٥ .

(٣) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٢١ .

(٤) الشافيـــة ٦٨ .

قال الرضي : ((قوله : (ومِنَ الممدود) يعني أنَّ القياسي مِنَ الممدود أنْ يكون ما قبله أي : ما قبل آخر نظيره مِنَ الصحيح ؛ ألفاً والأَوْلَى أنْ يقال : الممدود القياسي ممدود يكون له وزن قياسي ، فإذا عرَّفنا المقصور والممدود أولاً كفى في حدِّ المقصور والممدود القياسيَيْنِ أنْ نقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي))[١].

هناك نوعان مِنَ المقصور والممدود ، الأوَّل: ما نعلمه من جهة القياس ومن ذلك: الصَّدَى ، للعطش ، لأننا نقول : صَدِيَ : يَصْدَى ، ومصدره الصّدَى مقصور قياسي ؛ لأنّه بزنة العطش وكذلك الطّوى للجوع ؛ لأنّ طَوِي يَطْوَى ، مثل غَرِثَ : يَغْرَثُ ، فهنا الغَرَث على زنة (فَعَلَ) وكذلك الطوى ؛ لأنّه قيس عليه . ولهذا سُمِّي بالقياسي ، وما قيل في المقصور القياسي قيل في الممدود القياسي[٢] .

وهذا يصدق أيضاً على كل مصدر لفعل ثلاثي معتل اللام غير متعدٍ من وزن فَعِل ، وكل مصدر أو اسم مفعول ، أو زمان أو مكان لفعل معتل الآخر على أزْيَد من ثلاثة إذا كان في أوَّله ميم زائدة مثل : مُعْطىً ، وكل مصدر على وزن الفعّيْلي، وكذلك كل جمع تكسير لفُعْلى ، مؤنث الأفعل ، إذا كانت معتلة اللام نحو : العُلَى ، أو لاسم معتل اللام أيضاً على وزن فِعْلة ، أو فُعْلة نحو : لِحىً وعُرىً ... بالإضافة إلى الأوزان الأخرى التي يأتي عليها الاسم المقصور القياسي ، ولا مجال هنا لحصرها[٣]، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي ؛ لأنّ المقصور والممدود القياسيان لهما وزن قياسي ، فكان على ابن الحاجب أنْ يُضَمِّن تعريفه للمقصور والممدود ذلك ، أمّا الثاني: فهو غير القياسي وهذا لا يأتي عن طريق القياس وإنّما يعلم بالسماع[٤] .

٥- الإدغام :

عرّف ابن الحاجب الإدغام بقوله : ((الإدغام : أنْ تأتي بحرفَيْنِ ساكن فمتحرك

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤١٥ .

(٢) ينظر التكملة ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) ينظر المقرّب ٢ :١٣٩-١٤٠ .

(٤) ينظر التكملة ٢٧٢ .

من مخرجٍ واحد من غير فصل ويكون في المِثْلَيْن المُتقاربَيْنِ))[1] . انتقد الرضي قول ابن الحاجب (في المتماثلَيْنِ والمتقاربَيْنِ) .

قال الرضي : ((لا يمكن إدغام المتقاربَيْنِ إلاّ بعد جعلهما متماثلَيْنِ ؛ لأنّ الإدغام إخراج الحرفَيْنِ من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربَيْنِ من مخرج واحد ؛ لأنّ لكل حرف مخرجاً على حِدَة ، والذي أرى أنّه ليس الإدغام الإتيان بحرفَيْنِ ، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويّ : سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو : يمدّ زيد ، أو ساكناً نحو : يمدّ ، وقفاً، فعلى هذا ليس قوله : (ساكن فمتحرك) أيضاً بوجه ، لأنّه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً ، أمّا لأنّه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنَيْنِ عند من قال هما حرفان ، وإمّا لأنّه حرف واحد على ما اخترنا ، وإنْ كان كالحرفَيْنِ الساكن أوّلهما من حيث الاعتماد التام ، وقوله : (ساكن فمتحرك) وقوله : (من غير فصل) كالمتناقضَيْنِ ؛ لأنّه لا يمكن مجيء حرفَيْنِ أحدهما عقيب الآخر إلاّ مع الفكِّ بينهما ، وإنْ لم تُفكَّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر))[2] .

لم يعطِ القدماء للحدِّ اهتماماً كبيراً وإنّما قصر اهتمامهم على توضيح الموضوع المراد طرحه ، فلم يدخلوا الحدَّ في حدود الفلسفة والمنطق كما فعل المتأخرونَ ، والإدغام حاله حال الحدود الصرفية الأخرى لم يشبه تعقيد من قبل القدماء ومن ينظر في كتاب سيبويه يتضح له ذلك[3] . أمّا المبرّد فقال في الإدغام : ((اعلم أنَّ الحرفَيْنِ إذا كان لفظهما واحداً فَسُكِّن الأوَّل منهما فهو مدغم في الثاني وتأويل قولنا (مدغم) انّه لا حركة تفصل بينهما ، فإنّما تعمد لهما باللسان إعتمادة واحدة ، لأنّ المخرج واحد ، ولا فصل وذلك قولك: قطّع ، وكسّر ، وكذلك محمّد ، مُعَبَّد ، ولم يذهب بّكر ، ولم يقم مَّعك ، فهذا معنى الإدغام))[4]. وعرّفه ابن يعيش هو ((أنْ تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرِّك من غير أنْ تفصل بينهما بحركة أو وقف

(١) الشافيـــة ١٢٠ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٦١ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٤٣١-٤٧٧ .

(٤) المقتضب ١ :١٩٧ .

فيصيرَانِ لشدَّة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأوَّل كالمستهلك لا على حقيقة التداخل وذلك نحو شدّ ، مدّ ونحوهما والغرض من ذلك طلب التخفيف ...))[١] . إذن فالإدغام يتكون من حرفَيْنِ الأوَّل الساكن والثاني لم يوضحه أغلب النحويينَ الذين عرَّفوا الإدغام كالمبرّد الذي لم يشر إلى حركة الحرف الثاني ، أمّا ابن السرَّاج فقد وصف حركة الحرف الثاني بالسكون ويظهر ذلك في قوله : ((هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف فيصيرانِ بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ، ويشتدُّ الحرفُ))[٢]. وهذا ما قاله أبو علي الفارسي في التكملة[٣]. ووافقهما ابن يعيش في ذلك إلاّ أنّه اختلف عنهما بجعله الحرف الثاني متحركاً . وقد اتبعه ابن الحاجب في ذلك ، فاعتراض الرضي كان على قول ابن الحاجب (ساكن فمتحرك) ؛ لأنّ هذا في رأيه ليس له وجه ، وكذلك أشار الرضي إلى تناقض آخر في قول ابن الحاجب لأنّ قول المُصنِّف (ساكن فمتحرك) يتناقض مع قوله (من غير فصل) لأنّه في رأيه لا يمكن مجيء حرفَيْنِ أحدهما عقيب الآخر إلاّ مع الفكِّ بينهما ، وإنْ لم تفكّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر[٤] . والتناقض الذي قصده الرضي في عبارة (ساكن فمتحرك) توحي الفكّ بين الحرفَيْنِ أمّا عبارة (من غير فصل) فتوحي عدم الفكِّ . والرضي يرى أنَّ الإدغام ((ليس الإتيان بحرفَيْنِ بل الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قويّ ، سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو: يمدّ زيد ، أو ساكناً نحو : يمدّ))[٥]. فهو لم ينظر إلى حركة الحرف الثاني أو سكونه .

٦- المثنَّى :

عَرَّفَ ابن الحاجب المثنى بأنَّه((ما لحق آخره ألف ، أو ياء مفتوح ما قبلها ،

---

(١) شرح المُفَصَّل لابن يعيش ٤ :١٠ :٤٨٧ .

(٢) الأصول في النحو ٣ :٤٠٥ .

(٣) ينظر التكملة ٦٠٨ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٦١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ :١٦١ .

ونون مكسورة ، ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه))[١] .

ردّ الرضي قول ابن الحاجب (من جنسه) فابن الحاجب يريد مِنَ (الجنس) في تعريف المثنى ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد سواء اختلفا في الماهية كالأبيضَيْنِ ، لإنسان وفرس ، فالجامع بينهما في رأي المُصَنِّف هو صفة البياض وليس الماهية ، أو اتفقا كقولنا : الأبيضانِ لإنسانَيْنِ والبيض لأفراس وسواء كان الواضع واحداً كالرجل أو أكثر كالزيدَينِ والزيدِينَ ، فالنظر هنا ليس إلى ماهية المسمى بل كون ذلك المسمى متميزاً بهذا الاسم عن غيره حتى لو سُمِّي بزيد إنسان وسُمِّي به فرس فالنظر هنا إلى شيء واحد هو كون تلك الذات متميزة بهذا الاسم عن غيرها ، كما نظرنا إلى الأبيضَيْنِ للفرس والإنسان لكون الجامع بينهما هو صفة البياض وليس ماهيتهما[٢] . ويرى الرضي أنّ هذا الذي ذهب إليه ابن الحاجب هو خلاف لما قاله النحاة لأنَّهم يشترطون في الجنس أنْ يقع على كثيرينَ بوضع واحد فَزَيْدٌ لا يسمى جنساً حتى وإنْ اشترك فيه كثيرون[٣] .

لم نجد مثل هذا التعقيد في الحدود عند القدماء ،لأنّ قصدهم مِنَ الحدِّ كان للتوضيح فقط ، ولكننا نجد التعقيد عند المتأخرينَ ، فقد عرَّف سيبويه المثنى بقوله : ((اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المدِّ واللين وهو حرف الإعراب... وتكون الزيادة الثانية نوناً ... وحركتها الكسر))[٤] .

وقال أبو العباس المبرّد : ((إذا ثنيت الواحد ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ... فإنْ كان الاسم مجروراً أو منصوباً فعلامته ياء مكان الألف))[٥]. وعرّف أبو القاسم الزجّاجي المثنى: ((هو ضمُّ اسم إلى اسم مثله في اللفظ ، ويختصر ذلك بأنْ يقتصر على لفظ أحدهما إذا كان لا فَرْق بينه وبين الآخر))[٦]. وسار ابن جنّي على خطى

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٤٧ .
(٢) المصدر نفسه ٣ :٣٤٧ .
(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٤٧ ، ٣٤٨ .
(٤) كتاب سيبويه ١ :١٧ ، ١٨ .
(٥) المقتضب ١ :٥ .
(٦) الإيضاح في علل النحو ١٢١ .

سيبويه والمبرّد في تعريفه للمثنى[١] .

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول : إنّ حدَّ المثنى عند القدماء اقتصر على زيادة الألف والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجرِّ بعد أنْ يُضمَّ اسم إلى مثله . فاحترز الرضي عن قول ابن الحاجب (من جنسه) لأنّ هناك أسماء مشتركة مثل الأبيضَيْنِ والعَينَيْنِ لعين الشمس وعين الماء ، فهذه الألفاظ تخلو من الجنسية في أكثر الاستعمالات . ولم يشر ابن الحاجب إلى إخراجها من دائرة الحدِّ ، وهذا ما فعله ابن فلاح اليمني عندما عرَّف التثنية : ((إلحاق الاسم بزيادتَيْنِ ، لتكون الأولى علماً على ضمِّ الاسم إلى مثله من جنسه والأخرى عوضاً ممّا مُنع مِنَ الحركة والتنوين ، واحترز بقوله : (من جنسه) مِنَ الأسماء ، المشتركة ، فلا يقال : عينانِ لِعَيْنِ الشمس وعَيْن الماء ، لعدم الجنسية))[٢] .

٧- الصفة المُشَبَّهة :

عرَّف ابن الحاجب الصفة المُشَبَّهة : ((ما اشتقّ من فِعْلٍ لازم ، لمن قام به على معنى الثبوت))[٣] . ويرَى الرضي أنّ الصفة المُشَبَّهة ليست موضوعة في جميع الأزمنة ؛ لأنّ الحدث والاستمرار شرطان في الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، ويضرب الرضي مثالاً لذلك بكلمة (حَسَن) فإنَّه ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ؛ ولا دليل في هذا اللفظ على أحد الشرطَيْنِ ، فالمراد هنا هو الاتصاف بالحسن ؛ لأننا إذا حكمنا بثبوت الحسن فلابد أنْ يقعَ في زمان؛ فظهوره في الاستمرار ليس على سبيل الوضع ، كقولنا كان هذا حسنا فَقَبُحَ أو سيصير حسناً وهو الآن حسن فقط ؛ وإنّما على سبيل العقل ، وهذا الذي دعا ابن الحاجب حتى قال : مشتق لمن قام به على معنى الثبوت[٤] .

وقال اغلب النحويينَ بأنَّ الصفة المُشَبَّهة ثابتة في موصوفها ، فإذا أردنا مثلاً ثبوت الوصف قلنا (حسن)ولا نقول (حاسن) وإذا أردنا حدوثه قلنا (حاسن) ولا نقول

---

(١) ينظر اللمع في العربية ١٩ .

(٢) المغني في النحو ٢ :٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ :٤٣١ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ٣ :٤٣١ ، ٤٣٢ .

(حسن)[١].

وقال ابن يعيش :((هذه الصفات وإنْ كانت من أفعال ماضية إلاّ أنّ المعنى الذي دلَّتْ عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار،ألا ترى أنَّ الحسن والكرم معنيانِ ثابتانِ ... فإنْ قصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال،جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال وذلك قولك (هذا حاسن غداً)))[٢] .

والقول ما قاله الرضي ؛ لأنّه لا يمكن أنْ نحكم بالثبوت دائماً على الصفة المُشَبَّهة لأنّ ؛ ((الصفة المُشَبَّهة على أقسام منها ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو أبْكَم وأصَم وأشْهَل وأحْوَر وأعْوَر ... وقد تدلُّ على وجه قريب مِنَ الثبوت في نحو نحيف وسمين وبليغ وكريم وجواد ، وهي لا تدلُّ على الثبوت في نحو ظمآن وغضبان وريان وعلى هذا لا نرى أنْ يحكم بالثبوت عموماً على الصفة المُشَبَّهة بل الأَوْلَى التفضيل))[٣] .

٨- اسم التفضيل :

عرَّف ابن الحاجب اسم التفضيل هو ((ما اشتق من فِعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو : أَفْعَل))[٤] . ردّ الرضي حدَّ ابن الحاجب لاسم التفضيل ، لأنَّ هذا التعريف ينتقض – حسب رأي الرضي – بنحو فاضل ، وزائد ، وغالب[٥] . وحتى لو قال : ((ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه ، أي في الفعل المشتق منه ، لانتقض بنحو : طائل ، أي زائد في الطول على غيره ، وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة))[٦]. والأَوْلَى أنْ يقال : ((هو المبني على أفعل لزيادة

(١) ينظر المُفَصَّل ٢٣٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ :٨٢ .
(٢) شرح المُفَصَّل لابن يعيش ٣ :٦ :١٢٤ .
(٣) معاني الأبنية في العربية ٧٦ .
(٤) شرح الرضي على الكافية ٣ :٤٤٧ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ٣ :٤٤٧ .
(٦) المصدر نفسه ٣ :٤٤٧ .

صاحبه على غيره في الفعل ، أي في الفعل المشتق هو منه ، فيدخل فيه : خيرٌ وشرٌ ، لكونهما في الأصل : أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان على القياس))[١] .

ومن خلال عرض ردود الرضي للحدود الصرفية تبيَّن لنا أنّ الرضي كان مدفوعاً بثقافة لغوية عالية تسندها ثقافة فلسفية ومنطقية ، ودِقَّة عرف بها ، فهو لا يردّ لمجرد الرد ؛ وإنّما لإظهار الكمال وإزالة الغموض والالتباس أو التناقض عن بعض الحدود الصرفية ويظهر ذلك في اعتراضه وتغييره لبعض حدود ابن الحاجب الصرفية .

ثالثاً : موقفه من عبارة ابن الحاجب :

العبارة ذات أنماط ودلالات مختلفة ، فإذا كانت أدبية سُمِّيَتْ عبارة أدبية ، وإذا تضمنت اتجاهاً علمياً سُمِّيَتْ بالعبارة العلمية [٢] ، وما يعنينا هنا هي العبارة العلمية إذْ يُنتظَر مِنَ الباحث العلمي وخاصة في مجال اللغة وتحديداً في مستواها الصرفي ، أنْ يبتعد عَنِ المجاز ، وأنْ يسلك الحقيقة ، وأنْ يتجنب الإطالة والزيادة التي لا داعي لها ، وأنْ لا يوجز إيجازاً يضرُّ بالعبارة ويفسدها ، وقد أسهمت هذه الردود في تصحيح الكثير مِنَ الأساليب النحوية والصرفية ، ابتداء منَ الغموض الذي يلفُّ العبارة ، أو الخلل في المعنى أو في اللفظ ، أو في كليهما معاً أو عدم استعمال اللفظ في محله . أمّا الرضي الإستراباذي فقد حرص على إعادة بناء عبارة ابن الحاجب حتى تكون واضحة ومساوية للمسألة المراد طرحها ، وأنْ يستعمل كل لفظ في مكانه ، ولهذا نجده قد ردَّ واعترض على عبارة ابن الحاجب في مسائل صرفية متعددة منها :

١- ردّه **على عبارة ابن الحاجب: ((وكذلك الحذف كقولك في قاضٍ : فاعٍ ، إلاّ**

(١) المصدر نفسه ٣ :٤٤٧ .

(٢) ينظر اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ٨٣ ،٨٤ .

أنْ يُبيَّن فيهما))[١] . اعترض الرضي على قول ابن الحاجب (إلاّ أنْ يُبيَّن فيهما) فلا معنى للاستثناء في قول ابن الحاجب ؛ لأنّه لا يكون أبداً معنى المقلوب والمحذوف إلاّ مقلوباً ومحذوفاً[٢] . يعني إذا حدث حذف في الموزون يقابله حذف في الميزان ، فوزن قاضٍ في الأصل فاعل فعندما حذف منه اللام حذف ما يقابله مِنَ الميزان فأصبح قاضٍ على وزن فاعٍ ، وهذا ما أكَّده فاضل العصام في هامشه على شرح الشافية لنقره كار قال : ((إلاّ أنْ يُبَيِّن استثناء من قوله ثم إنْ كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله ومن قوله كذلك الحذف فالفاصلة بينه وبين قوله إنْ كان ... ويعرف القلب ممّا لا ينبغي والأَوْلَى أنْ يقال : ثم إنْ كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله إلاّ أنْ يُبيَّن في المقلوب ويكتفي ههنا بقوله وكذلك الحذف كقولك في قاضٍ فاعٍ))[٣] . والحق أنّ الرضي كان محقاً في ردّه ، لأنّا إذا أردنا مثلاً أنْ نقول – على رأي سيبويه – إنَّ أصل أَشْيَاء على وزن فَعْلاء ، لأنَّ أصلها شَيْئَاء ، أمّا وزن أَشْيَاء فهو لَفْعَاء .

٢– قال ابن الحاجب : ((وأَفْعَل للتعدية غالباً ، نحو أَجْلَسْتُه))[٤] .

المأخذ الذي أخذه الرضي على ابن الحاجب أنّه لم يعمم في عبارته المتقدمة ؛ لأنّه لم يدخل ما كان أصله جامداً ، ولو قال : الغالب أنْ يجعل الشيء ذا أصله لأدخل فيه ما كان أصله جامداً ، ومثّل لذلك بـــ(أَفْحَى قِدْرَه) : أي جعلها ذات فحًا وهي التوابل ، وكذلك أذْهَبَه : أي جعله ذات

(١) الشافيـــة ٩

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٢٧ .

(٣) شرح الشافية لنقره كار الهامش المنسوب إلى فاضل العصام ١١ .

(٤) الشافيـــة ١٩ .

ذَهَب[١] .

وهذه أيضاً في معنى التعدية ولكن في باب (فَعَّل) بالتضعيف ولا تختلف هذه المسألة عن سابقتها . فالنقد الذي وجهه الرضي لابن الحاجب أنَّ المُصنِّف لم يعمم في قوله : ((**وفَعَّل للتكثير غالباً ، ...وللتعدية نحو فرَّحتَهُ**))[٢]. فالأَوْلَى هنا وحسب رأي الرضي : ((أنْ يقال في مقام التعدية : هو بمعنى جعل الشيء ذا أصله ؛ ليعمم نحو فحَّى القِدْرَ ...))[٣]. فابن الحاجب قصر عبارته على المشتق(الفعل وما اشتق منه كاسم الفاعل واسم المفعول ...) وأهمل الجامد ، وهذا ما أراد الرضي أنْ يلفت إليه انتباه القارئ بنقده عبارة المُصنِّف ومَثَّل للجامد بـــ(أَفْحَى وفحّى وشَسّع النعلَ) لتكون العبارة أعمّ وأشمل

٣- ردّ الرضي قول ابن الحاجب : ((أو لم تكنِ اللام مكررة نحو احْمَرّ واحْمَارَّ))[٤]. و ((كان أَوْلَى أنْ يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأنّ نحو يَسْحَنْكَك مكرر اللام ولم يُدْغَم))[٥]. ومن عبارة ابن الحاجب وردّ الرضي عليه نستطيع أنْ نقول: إنَّ عبارة ابن الحاجب من حيث الأسلوب لاغبار عليها لأنه، استعمل المصطلح بصورته العامة –أي استعمل التكرير بدل الإدغام– أمّا من جهة القاعدة الصرفية فيعتريها القصور ؛ لأنّها لا تشمل نحو : اسْحَنْكَك يَسْحَنْكَك ، وجَلْبَبَ يَجَلْبَب ، واقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسَس وهذا ما أخذه الرضي على ابن الحاجب ، ولكنَّ عبارة الرضي نفسها لم تسلم مِنَ

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٦٤ .
(٢) الشافيـــة ١٩ ، ٢٠ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :٦٨ .
(٤) الشافيـــة ٢٥ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٩٨ .

التقصير لأنّها لا تشمل نحو عازه يعازه ، ومادّه الحبل يمادّه .. لأنّ هذه الكلمات على زنة فاعل ، ولكنَّها ليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة ، بل هي مدغم فيها[١] . ((لذلك فاستثناء ابن الحاجب : (إنْ كان مكرر اللام لا يكسر آخره) صحيح إذا حصل الإدغام على الظاهر ، وبذلك يكون اعتراض المعترضينَ عليه غير وجيه ، لأنّهم قالوا : لو قال بدل قوله : (أو لم تكن مكررة اللام) (أو تكن اللام مدغمة) والقاعدة تكون : إنّ مضارع غير الثلاثي يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيَسْتَغْفِر ، أو تقديراً كيحمرّ ، باستثناء ما كان أَوَّل ماضيه ياء زائدة فلا يُغيَّر))[٢] . ولم يختلف نقره كار في نقده لعبارة ابن الحاجب عمّا قاله الرضي ويظهر ذلك في قوله : ((إنّه لا حاجة للمُصنِّف أنْ يقول : أو لم تكنِ اللام مكررة لأنّ ما قبل الآخر في هذينِ البابَيْنِ مكسور أيضاً لأنّ يَحْمَرَّ ويَحْمَارَّ في الأصل يحمرر ويحمارر أسكن الراء الأولى منهما وأدغمت في الثانية بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرّك نحو : يحمررْنَ ويحماررْنَ...))[٣] .

وما ذهب إليه الرضي ونقره كار أَوْلَى ، لظهور الكسرة في المضارع المسند إلى الضمير المرفوع المتحرّك كما في يحمررْنَ ويحماررْنَ فلا حاجة إلى الاستثناء.

٤- قال : ابن الحاجب في باب جمع التكسير الرباعي والمشبه به : ((والرباعي نحو جَعْفَر وغيره ، على جَعَافِر قياساً ، ونحو قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيسَ ، وما كان على زِنَتِه مُلْحَقاً ، أو غَيْرَ مُلْحَقٍ ، بمَدَّةٍ أو غير مَدَّةٍ

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية هامش المحققين ١ :٩٨ ، ٩٩ .هامش رقم ٢

(٢) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ٢٧٣ .

(٣) شرح الشافية لنقره كار ٣٠ .

يَجْرِي مَجْرَاهُ ، نحو كَوْكَبٍ ، وجَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ وتَنْضُبٍ ، ومِدْعَسٍ وقِرْوَاحٍ[1] **، وقِرْطَاطٍ**[2] **، ومِصْباحٍ ، ونحو جَوَارِبَةٍ وأشاعِثَةٍ في الأعجميِّ**

ردّ الرضي عبارة ابن الحاجب : (وقِرْوَاح وقِرْطَاط ومِصْبَاح) ؛ لأنّ ابن الحاجب لم يحمل هذه الأسماء على (قِرْطاس) لو حملها لكانت عبارة المُصَنِّف أوضح ويظهر ذلك في قول الرضي : ((لو قال : (ونحو قِرْواح وقِرْطاط ومِصْبَاح كقِرْطَاس) لكان أوضح ، لكنّه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدَّة رابعة كجَعْفَر أو معها كقِرْطاس يجري مجراه ، ثم مَثّل من قوله نحو كَوْكَب إلى قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعي بلا مدَّة رابعة ، ومن قوله قِرْواح إلى مِصْبَاح بما يوازن الرباعي مع مدّة رابعة))[4] .

إنَّ ما ذكره ابن الحاجب من أقسام الرباعي وما كان على زنته في الجمع و ما رتَّب عليه من أمثلة ، لا يختلف عمّا ذكره جمهور النحويينَ ومَنْ ينظر

٥- وممّا جاء في الممدود قال ابن الحاجب : ((ونحو الإعْطَاء والرِّمَاء ، والاشْتِرَاء ، والاحْبِنْطَاء ؛ ممدود ؛ لأنّ نظائرها الإكْرَام والطِّلاب والافْتِتَاح والاحْرِنْجَام ، وأسماء الأصوات المضموم أوَّلها ، كالعُواء والثُغاء ؛ لأنّ نظائرهما النُّباح والصُّراخ ، ومفرد أفْعِلَة ، نحو كِسَاء وقَبَاء ، لأنّ نظائرهما حِمار وقَذَال ، وأنْدِيَة شاذ ، والسَّماعيّ نحو : العَصَا والرّحَى والخَفَاء والإباء مِمّا ليس له نظير يُحْمَل عليه))[5] ردّ الرضي قول ابن الحاجب (ممّا ليس له نظير) ((أي : من ناقص له نظير مِنَ الصحيح ،

---

(١) القرواح : بكسر القاف وسكون الراء الناقة الطويلة القوائم ، والنخلة الطويلة الملساء ، ينظر الصحاح ١ :٣٩٦ .

(٢) القرطاط : بضم القاف وكسرها وبسكون الراء ، الداهية ، وما يوضع تحت رحل البعير ، ينظر اللسان ١١ :١١٦ قرط .

(٣) الشافيـــة ٥٤ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٢٣ .

(٥) الشافيـــة ٦٩ .

والحق أنْ يقال : ممّا ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو: القَرَنْبى[١] والكُمَّثْرَى والسِّيَراء[٢] والخُشَّاء[٣] ونحوها))[٤]. والمقصور والممدود ينقسم كل واحد منهما على قسمين:هما مقصور قياسي وسماعي ، وممدود قياسي وآخر سماعي والمقصور القياسي هو كل معتل له نظير مِنَ الصحيح الآخر مفتوح ما قبل آخره ، أمّا الممدود القياسي فهو كل معتل له نظير مِنَ الصحيح الآخر ، بزيادة ألف قبل آخره . والقسم الآخر منهما هو السماعي وهو ما ليس له نظير يقاس عليه في كليهما وإنّما اقتصر ضبطه على فتح ما قبل آخر المقصور أمّا الممدود فيزاد ألف قبل آخره وهذا كله مقصور على السماع . وكان على ابن الحاجب أنْ يقول ممّا ليس له ضابط .

٦- وممّا جاء في ذي الزيادة قول ابن الحاجب : ((والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعداً ، إلاّ في أَوَّل الرباعي ، إلاّ فيما يجري على الفعل ، ولذلك كان : يَسْتَعُور كَعَضْرَفُوط ، وسُلَحْفِيَة : فُعَلِّيَة))[٥] .

أجمع الصرفيون على أنَّ حروف الزيادة تزاد أولاً في الأسماء وفي الأفعال، واشترطوا زيادتها في الأسماء مع ثلاثة أصول فصاعداً كـ(يرمع) ، ولا تزاد في أوَّل الاسم الرباعي ، لذلك حكم بأصالة الياء في (يَسْتَعُور) بدليل وزنه (فَعْلَلُول) فالاشتقاق لم يدلَّ على الزيادة[٦] . إلاّ في المضارع فياء المضارعة زائدة نحو يخرج ويدحرج . انتقد الرضي قول ابن الحاجب : (إلاّ فيما يجري على الفعل) ووصفه

---

(١) القَرَنْبَى : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلاً طويلة الأرجل ، ينظر اللسان ١١ :١٤٤ قرب .

(٢) السِّيْرَاء : ضرب من النبت والجريدة من جرائد النخل ، ينظر اللسان ٦ :٤٥٥ سير .

(٣) الخُشَّاء : بضم الخاء وتشديد الشين : العظم الدقيق العاري من الشعر الناتئ خلف الأُذُن ، ينظر اللسان ٤ :٩٨ خشش .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤١٨ .

(٥) الشافيـــة ٧٦ .

(٦) ينظر شرح المُفَصَّل لابن يعيش ٤ :٩ :٢٦٩ وشرح الأشموني ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

بالوهم وكان على ابن الحاجب أنْ يقول : (إلاّ في الفعل كيدحرج ، لأنّ ياء المضارعة الزائدة مختصة بالدخول على الفعل ؛ لأنّ الاسم الجاري على الفعل لا يدخل في أوّله ياء[١] ، أمّا الأسماء التي تلحقها الياء فإنَّها تزاد في الثلاثي . والوهم الذي وقع فيه ابن الحاجب أنّه أجرى الاسم مجرى الفعل ويُفْهَم من ذلك أنّ الياء أيضاً تزاد في أوّل الأسماء ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور بناء ليس له وجود ، وهذا ما أكَّد عليه ابن عصفور عند حديثه عن (يَسْتَعُور) قال : فلو جعلنا الياء زائدة لأدّى ذلك إلى شيئين :

أحدهما : أنْ يكون وزن الكلمة (يَفْعَلُول) وذلك بناء غير موجود ، والآخر إلحاق بنات الأربعة الزيادة من أوّلها في غير الأسماء الجارية على الأفعال وذلك غير موجود في كلامهم[٢] .

٧- قال ابن الحاجب في الإمالة : ((الإمالة أنْ يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء ، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، أو صائرة ياء مفتوحة ، وللفواصل ، أو لإمالة قبلها على وجه))[٣] .

وصف الرضي عبارة ابن الحاجب بالركَّة ويظهر ذلك في قوله : ((قوله أو لكون الألف منقلبة عن مكسور عبارة ركيكة ؛ لأنّ تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الألف منقلبة عن مكسور ؛ إذ هو عطف على قوله (للكسرة) فيكون المعنى أنّك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والألف الممالتَيْنِ لكون الألف عن ياء أو لكون الألف صائرة ياء))[٤] . والخلاف بين ابن الحاجب والرضي هو في معنى قول ابن الحاجب : أو لكون

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤٩ .
(٢) ينظر الممتع في التصريف ٩٧ ، ١١٩ .
(٣) الشافيـــة ٨٣ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :٨ .

الألف منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياء مفتوحة فابن الحاجب أراد أنَّ سبب قصد كون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، وهذا المعنى لم يعجبِ الرضي فعالج عبارة ابن الحاجب بقوله: إنَّ معنى قصد المناسبة هو ((مناسبة صوت نطقك بأصل تلك الألف وذلك إنْ كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف))[١] ، فالأصل في الحرف ألاّ يمازج صوته صوت غيره [٢]. ولكن في الإمالة تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة أو ((العدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المُفَخَّمَة وبين مخرج الياء))[٣]. ويمكن أنْ يُعْزَى سبب هذا الخلط إلى صعوبة الإحاطة بهذا العلم ، وهذا ما أكدّه ابن يعيش بقوله ((... أكثر الناس يضعف الإحاطة به لغموضه...))[٤] .

٨- **قال ابن الحاجب في الوقف : ((قطع الكلمة عمّا بعدها))**[٥] .

أي أنّك تسكن على آخر الكلمة لجعلها آخر الكلام . وهذا يوهم أنَّه لا يمكن الوقوف على كلمة إلاّ وبعدها شيء ، وهذا خلاف الواقع لأنّ الوقف يكون على الكلمة سواء كانت آخر الكلام أو كان بعدها كلام . وصحح الرضي عبارة ابن الحاجب وأزال عنها الوهم بقوله : ((ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام لكان أعمّ))[٦] .

فابن الحاجب لم يُضَمِّن عبارته كلمة (اختيار) ممّا شابها نوع مِنَ الوهم الذي قصده الرضي الإستراباذي وحرص الأشموني على تضمين عبارته كلمة (اختيار) عند حديثه عَنِ الوقف إذ قال : ((قطع النطق عن آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا وإنكاراً أو

(١) المصدر نفسه ٣ :٨ .
(٢) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٤٥ .
(٣) شرح المُفَصَّل لابن يعيش ٤ :٩ :١٦٤ .
(٤) المصدر نفسه ٤ :٩ :١٦٣ .
(٥) الشافيـــة ٦٣ .
(٦) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٨ .

تذكراً أو ترنماً ، غالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والرَوْم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل))[١] .

وهذا يعني أنّ الوقف ليس المقصود منه الوقوف على آخر الكلمة بالسكون وإنّما تدخل فيه جميع المسميات التي ذكرها الأشموني ، فالوقف ليس مُجَرَّد إسكان وإلاّ لم يكن الرَوْم وقفاً .

٩- ردّ الرضي عبارة ابن الحاجب في موضوع (إعلال اللام) وبالتحديد في قلب الواو ياء وهي لام .

قال ابن الحاجب : ((وتُقْلَب الواو ياء إذا وقعت مكسوراً ما قبلها أو رابعة فصاعداً ولم يَنْضَمَّ ما قبلها ، كَدُعِيَ ورُضِيِ والغَازِي ، وأغزيْتُ وتَغزّيتُ واسْتَغْزَيْتُ ويُغْزِيانِ ويَرْضَيانِ))[٢] .

وجَّه الرضي نقده لعبارة ابن الحاجب (ولم يَنْضَمَّ ما قبلها) ويظهر ذلك في قوله : ((فكان على المُصَنِّف أنْ يقول ، ولم يُضَمَّ ما قبلها ولم يجز قلبها ألفاً ، ليخرج نحو: أغْزَى ، وليس أيضاً قوله : (ولم يَنْضَمَّ ما قبلها) على الإطلاق ، بل الشرط أنْ لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو : يَغْزُو ويَدْعُو ، وأمّا في الاسم فيقلب ياء نحو : الأدْلى جمع الدَّلْو والتغازي ، وكان الأَوْلَى به أنْ يقول مكان قوله : ولم ينضم ما قبلها : وانفتح ما قبلها ، وأنْ يؤخر ذكر نحو : يدعو إلى قوله : (وتقلب الواو طرفاً بعد ضَمَّة)))[٣] .

---

(١) شرح الأشموني ٤ :٣ .

(٢) الشافيـــة ١٠٥ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٣ :١١٥ .

وما قاله الرضي مسبوق بقول سيبويه : ((واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم ، وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم كما كسرت الياء في مَبيع ، وذلك قولك : دَلْوٌ وأدْل وحَقْوٌ وأحْق كما ترى ، فصارت الواو ههنا أضعف منها في الفعل حين قلت يَغْزُو ، ويَسْرُو))[1] .

فعند سيبويه تقلب الواو ياء وإنْ كان ما قبلها مضموماً وهذا ما أكَّده الرضي وأراد لابن الحاجب أنْ يسلك هذا الاتجاه .

(١) كتاب سيبويه ٤ :٣٨٣ .

الفصل الثاني

الردود التي وجهها الرضي للصرفيين في مباحث الأسماء والأفعال

أولاً : ردوده في مباحث الأسماء :

١- الاسم الثلاثي :

- (**الحبك**) :

قال ابن الحاجب : ((والحِبُك إنْ ثبت فعلى تداخل اللغتَيْنِ في حَرْفَي الكلمة))[١]. وقوله (الحِبُك) جاء من القراءة المنسوبة إلى أبي مالك الغفاري ، وقرأها الحسن البصري ، الحُبْك بضمِّ الحاء وسكون الباء نقل ذلك ابن جنّي وذكر أنَّ الحِبِك بكسرتَيْنِ والحُبُك بضمتَيْنِ بمعنى ونتيجة لهذا التداخل بين اللغتَيْنِ (الحُبُك) و (الحِبِك) رُكِّبَتْ لغة أخرى هي (الحِبُك) بكسر الحاء وضمّ الباء وهذه اللغة جاءت عن طريق السهو ، لمّا أراد أنْ يقول الحِبِك بكسرتَيْنِ وبعد ذلك ذَهِلَ عنها ورجع إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُك بضمتَيْنِ ، فجمع بين اللغتَيْنِ ولم يرجع إلى ضَمِّ الحاء وتركها مكسورة وضَمَّ الباء ، فتداخلتِ اللغتانِ[٢] . استبعد الرضي الإستراباذي هذا التركيب ويظهر ذلك في قوله : ((وفي تركيب حِبُك مِنَ اللغتَيْنِ – إنْ ثبت – نظر ؛ لأنَّ الحُبُك جمع الحِباك ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، والحِبِك بكسرتَيْنِ – إنْ ثبت – فهو مفرد مع بُعْده ؛ لأنّ فِعِلاً قليل ، حتى إنَّ سيبويه قال : لم يجئ منه إلاّ إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع))[٣]. ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أنّ الرضي يستبعد تركيب (الحِبُك) ومن ثَمَّ لا يتفق مع القراءة الشاذة (ذات الحِبُك) فهو لا يعدّ القراءات مِنَ القرآن ؛ وإنّما هي عنده أقرب إلى اللهجات ، ولا يقتصر هذا الرفض على هذه القراءة ؛ وإنّما شمل قراءات أخرى كرفضه للقراءة الشاذَّة (ويَمْحقُ الله الرِّبُوا)[٤] ، قال الرضي : ((ولم يَغُرَّ هذا القارئ إلاّ كتابته بالواو))[٥] .

---

(١) الشافيـــة ٩ ، ١٠ .

(٢) ينظر المحتسب ٢ :٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :٣١ ، ٣٢ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :٣٢ .

(٤) ينظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ٢ :٢٠٨ قرأ بها حمزة والكسائي وخلف بالإمالة .

(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٣٢ .

٢- أبنية ما زاد على الثلاثي :

- (الاختلاف في أصل الرباعي والخماسي) :

اختلف النحاة في أصل الرباعي والخماسي فمذهب سيبويه وجمهور النحاة صنفانِ مستقلانِ ليس أصلهما الثلاثي ، قال سيبويه : ((فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال فَعْلَل ، فيكون في الأسماء والصفات، فالأسماء نحو جَعْفَر ، وعَنْبَر، وجَنْدَل ، والصفات نحو (سَلْهَب ، وخَلْجَم ، وشَجْعَم)[١]))[٢] أمّا الكسائي والفرّاء فعندهما أنّ الرباعي والخماسي أصلهما الثلاثي فعند الكسائي الزائد في الرباعي الحرف ما قبل الأخير وعند الفرّاء الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران[٣] . ولم يجدِ الرضي دليلاً يثبت صحة ما قالا ، قال الرضي : ((وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أنّ وزن جَعْفَر فَعْلَل ووزن سَفَرْجَل فَعَلَّل ، مع اتفاق الجميع على أنّ الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه))[٤] .

- (الخلاف في خَنْدَرِيس):

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وللمزيد فيه أبنية كثيرة ، ولم يجئ في الخماسي إلاّ : (عَضَرْفُوط ، وخُزَعْبِيل ، وقِرْطَبُوس ، وقَبَعْثَرى ، وخَنْدَرِيس)[٥]. على الأكثر))[٦] . الخلاف دار حول خَنْدَرِيس ، قال الرضي : ((ولمّا كان المزيد فيه مِنَ الخماسي قليلاً عدَّه المُصَنِّف ؛ وقال : (على الأكثر) لأنّه قيل : إنّ خَنْدَرِيساً فَنْعَلِيل ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأوْلَى الحكم بأصالة النون ؛ إذْ جاء بَرْقَعِيد في

---

(١) السلهب : الطويل عامة وقيل هو الطويل من الرجال ، والخلجم : الجسيم العظيم ، والشجعم : الطويل من الأُسْد وغيرها مع عظم ، ينظر اللسان ٦ :٣٥١ سلا ، و ٤ :١٧١ خلج ، و ٧ :٣٨ شجع .

(٢) كتاب سيبويه ٤ : ٢٨٨ .

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤٢١ ، ٤٢٢ المسألة ١١٤ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ١ : ٣٧ .

(٥) عضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، والقرطبوس : الناقة العظيمة الشديدة ، والخندريس: الخمرة القديمة ، والبرقعيد: موضع ، ينظر اللسان ٩ :٢٥٦ عضض ، و ١١ :١١٦ قرطب ، و٤ :٢٧٧ خند ، و ١ :٣٨٦ برقع .

(٦) الشافيـــة ١٥ .

بلد ، ودَرْدَبِيس للداهية ، وسَلْسَبِيل و(جَعْفَلِيق وعَلْطَبِيس) [١]))[٢] ، ويطرح الرضي السؤال الآتي : ((فإنْ قيل : أليس إذا تردّدَ حرف بين الزيادة والأصالة وبالتقديرَيْنِ يندر الوزن فجعله زائداً أَوْلَى ؟))[٣]، ثم يجيب عنه بقوله : إنَّ فَعْلَليلاً ليس نادراً ، لأنّه جاء عليه الكلمات خَزَعْبِيل ، وقَرْطَبُوس ، وخَنْدَرِيس ... ، وحتى لو كان وزن (فَعْلَلِيل) شاذاً ، يكون الحكم – في نظر الرضي – بزيادته أَوْلَى ؛ لأنّ أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، في الثلاثي والرباعي حصراً ، أمّا في الخماسي فتكون أبنية المزيد فيه أكثر مقاربة لأبنية أصوله ، أما إذا كانت الكلمة فيها تقديران من ذوات الزوائد كخَنْدَرِيس ، فإنّ الياء فيها زائد بلا خلاف ، فلا تفاوت بين تقديره أصلاً وزائداً ويلزم الرضي المُصَنِّف بأنْ يتمثل ببَرْقَعِيد بدلاً من (خَنْدَرِيس) حتى يستريح من قوله (على الأكثر) ؛ لأنّ (برقعيداً) فَعْلَلِيل بلا خلاف وليس فيه من حروف (اليوم تنساه) إلاّ الياء ، وقد يكون السبب الذي دعا ابن الحاجب إلى عدم ذكره كونه أعجمياً[٤] . كان على ابن الحاجب ألاّ يتمثل بخندريس لأنّ النون فيها اختلف في أصالتها وكذلك ما فيها من شبه العجمة فكان الأجدر به أنْ يأتي بأمثلة غير خَنْدَرِيس نحو : (عَلْطَمِيس وجَعْفَلِيق) . ولكن أكثرهم جعل النون أصلية في خندريس ((فتكون مِنَ المزيد الخماسي ووزنه حينئذ فَعْلَلِيل واستدل عليه بأنّه إذا تردد في حرف بين أنْ يكون أصلياً أو زائداً فالأصل هو الأصلي وقال بعضهم إنّ النون زائدة فيكون مِنَ المزيد الرباعي ووزنه حينئذ فَنْعَلِيل))[٥]. إلاّ أنّ خَنْدَرِيس عند عند سيبويه فَعْلَلِيل ويظهر ذلك في قوله : ((فالياء تلحق خامسة فيكون على مثال فَعْلَلِيل في الصفة والاسم فالاسم سلسبيل ، وخندريس ...))[٦] .

---

(١) الجعفليق : العظيمة من النساء ، والعلطبيس : الأملس البرّاق ، ينظر اللسان ٢ :٣٠٠ جعف ، و٩ : ٣٥٥ علط .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ : ٣٩.

(٣) المصدر نفسه ١ : ٣٩ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ١ : ٣٩ .

(٥) شرح الشافية لنقره كار ١٦ .

(٦) كتاب سيبويه ٤ :٣٠٣ .

- (**هل سُوْدَدَ ملحق بِجُنْدَب أم بِجُخْدَب**) :

ضعَّف الرضي قول سيبويه عندما ألحق نحو سُوْدَد بجُنْدَب وقوّى قول الأخفش عندما ألحق سُودَد بجُخْدَب ، ويتضح ذلك في قوله : ((ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلاّ بأنْ يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إنّ اعشوْشَب وإجلَوَّذ ملحقان باحْرَنْجَم لأنّ الواو فيهما في موضع نونه ؛ ولهذا ضَعُف قول سيبويه في نحو سُوْدَد : إنّه ملحق بجُنْدَب المزيد نونه ، وقوي قول الأخفش : إنّه ثبت نحو جُخْدَب ، وإنّ نحو سُوْدَد ملحق به))[1]. وضعُف قول سيبويه ، لأنّ النون في جندب زائدة وهي مثل الدال في سُوْدَد ، وهذا لا يجوز عند بعضهم في حين ثبت نحو جُخْدَب ، ولا مانع من إلحاق سُوْدَد به . والذي منع سيبويه من إلحاق سُوْدَد بجُخْدَب ؛لأنّه لم يَعدّ جُخْدَب مِنَ الأبنية الرباعية وعدّه الأخفش منها[2] .

.

- ردَّ الرضي قولهم: ((**لا يكون حرف الإلحاق في الأوّل ؛ فليس أُبْلُم[3] ملحقاً ببُرْثُن ولا إثْمِد بزِبْرِج[4]**))[5]. ولم يرَ الرضي مانعاً من ذلك ، ((فإنَّها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً ، كما في أَلَنْدَد ويَلَنْدَدٍ وإدْرَوْنٍ فما المانع أنْ يقع بلا مساعد؟))[6]. وهو بهذا يخالف ما أجمع عليه النحاة من أنّ الهمزة في أُبْلُم زائدة ووقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فلا يجوز إلحاقها ببنات الأربعة ، وهذا ما أكّده السيرافي عندما قال:((وأُبْلُم الهمزة فيه زائدة ، ولا يقال إنّه ملحق ببُرثُن ، وكذلك إجْرِد الهمزة فيه زائدة ولا يقال: ملحق بزِبْرِج))[7]، لأنَّ الهمزة في أُبْلُم وإجْرِد زائدة زائدة وبعدها ثلاثة أحرف لم تلحقا ببنات الأربعة وإنْ كانت حركاتهما وسكوناتهما

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٢ ، ٤٣ .

(٢) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٣) الأُبْلُم : خوص المقل ، ينظر الصحاح ٥ :١٨٧٤ .

(٤) الزِبرج : الزينة من وشْي أو ذهب ، ينظر الصحاح ١ :٣١٨ .

(٥) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٠٦ ، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٩. ١٩.

(٦) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٣ .

(٧) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٠٦ .

توافق ذوات الأربعة وسكونها .

وكذلك ردَّ الرضي قولهم : ((ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً ؛ لأنّه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنّما وجب تحريكها لأنّ الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأمّا الآخر فقد لا يتحرك كَسَلْمَى وبُشْرَى))[١] .

اعترض الرضي على ذلك بقوله : ((ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنّه لا يلزم تحريكها في نحو عُلابط لا في التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأنْ نقول : هو ملحق بقُذَعْمِل[٢] . وقولهم : (الرابع الوسط يتحرَّك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس) ليس بمستقيم ؛ لأنّ الألف تقلب إذن ياء ساكنة كسُرَيْديح وسَراديح في سِرْداح[٣] ، ومع التسليم يلزمهم أنْ لا يزاد الألف في الآخر نحو أرْطًى[٤] ومِعْزًى ؛ لأنَّه يتحرَّك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير))[٥] .

- (**الخلاف في وزن صَمَحْمَح ومَرْمَريس**) :

قال الفرّاء في وزن مَرْمَرِيس ، وصَمَحْمَح : إنّها فَعْلَليل و فَعَلَّل ، ولو كان فَعْفَعِيلا وفَعَلْعَلا لكان صَرْصَر وزَلْزَل فَعْفَع[٦]. وما قاله الفرّاء ليس بشيء عند الرضي ؛ ((لأنّا لا نحكم بزيادة التضعيف إلاّ بعد كمال ثلاثة أصول ؛ فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إنّ التضعيف زائد في نحو قِنَّب[٧] وعِلَّكْد[١] وقِرْشَب ومَهْدَد

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٤ .

(٢) قُذَعْمِل : القذعمل والقذعمله ، الضخم من الإبل ينظر الصحاح ٤ :١٨٠٠ .

(٣) سِرْدَاح : السرداح الناقة الكثيرة اللحم ينظر ، المصدر نفسه ١ :٣٧٥ .

(٤) أرْطَى : الأرطى شجر من شجر الرمل وهو أفْعَل من وجه وفَعْلَى من وجه ينظر المصدر نفسه ٣ :١١١٤.

(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٤ .

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤١٨ – ٤٢٠ المسألة ١١٤ ، وشرح الرضي على الشافية الشافية ١ :٤٨ .

(٧) قِنّب : الأبق وهو عربي فصيح وهو ضرب منَ الكتان ، ينظر الصحاح ١ :٢٠٦ .

وصَمَحْمَح ومَرْمَرِيس وبَرَهْرَهة[٢] – أي كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة – إذا لم يفصل بين المثلين أصلي ، وإنّما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قطَّع وقطّاع ، وجبَّار وسبُّوح ، وكذا في ذَرَحْرَح[٣] ، لقولهم ذُرُّوح بمعناه ، وفي حِلِبْلاب لقولهم حُلَّب بمعناه ، ومَرْمَريس للداهية مِنَ الممارسة للأمور وأُلحق ما جُهِل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحْمَح وبَرَهْرَهَة جمعُك له على صَمَامِح وبَرارِه ، ولوكان كسَفَرْجَل قلت صَماحِم))[٤]. وبعد ذلك يردُّ الرضي على من يسأل عن حذف الميم الثانية أو الحاء الثانية من صَمَحْمَح بقوله : ((إنّه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صَمَاحم لظن أنّه كَسَفَرْجَل : أي أنَّ جميع الحروف أصلية ، وأيضاً ليس في كلامهم فَعَالِع وفي الكلام فَعَاعِل كثير كسَلالِم في سُلَّم وقَنَانِب في قِنَّب ، وكذا تقول في مَرْمَرِيس : مَرَاريس ؛ لكثرة فَعَاعِيل كَدَنَانِير وقَرَارِيط ، فجمعا على فَعَاعِل وفَعَاعِيل ليكون أدَلّ على كونهما من ذوات الثلاثة))[٥]. وما يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي قول أبي بركات الأنباري : ((والدليل على أنَّ فاء الفعل وعينه في (مَرْمَريس) ، و (مَرْمَريت) زائدة مكرّرة أنّه مأخوذ من (المَراسَة) و (المَرْت) ، ألا ترى أنَّ (مَرْمَرِيس) اسم الداهية و (مَرْمَرِيت) اسم القفر))[٦] .

(١) عِلَّكْد : الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها ، ينظر العين ٢ :٣٠٦ علكد .

(٢) البرهرهة : امرأة برهرهة التي لها بريق من صفائها ينظر اللسان ١ :٣٩٣ بره ، وأمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٧٢ .

(٣) ذرحرح : الذراح دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهي من السموم والجمع ذراريح وقيل واحد الذراريح ذرحرح ينظر الصحاح ١ :٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ١ :٤٨ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤٢٠ المسألة ١١٤ .

٣- المصدر :

- (مصدر فَعَل اللازم على فُعُول لا يكون على إطلاقه):

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((الغالب في فَعَل اللازم على فُعُول))[١]. فما كان على المُصَنِّف أنْ يطلق هذا الإطلاق حسب رأي الرضي، ((بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد مِنَ الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأَوْلَى بنا أَوَّلاً أنْ لا نُعَيِّن الأبواب من فَعَل وفَعِل وفَعُل ، ولا المتعدي واللازم)) [٢]. الذي يريد الرضي قوله : إنَّ الغالب في المصادر الدالَّة على الحِرَفِ وشبهها في أي باب كانت هي: الفِعالة بالكسر كالصِنَاعة والحِياكة والتِجارة ... ، ولكنَّهم فتحوا الأوَّل جوازاً كالوَكالة والدَلالة ... ، والغالب فيما يدلّ على امتناع أو شبهه الفِعال ، كالشِّراد والهِياج وشبه ذلك كالفِرار والشِّماس والنِّكاح .. والحِران شبه الشِّماس والشَّراد والجِماح ، والجامع في هذا كله امتناعه ممّا يراد منه وكذلك مجيء فِعال بالكسر في الأصوات ؛ لكنَّه أقلّ من مجيء فُعال بالضمِّ وفعيل فيها ، وذلك كالزِّمار والعِرار . والفِعال قياس من غير المصادر في وقت حينونة الحدث ؛ كالقِطاف ، والحِصَاد ...ويشاركه فَعال بالفتح ، وكذلك الفِعال بالكسر غالب في السِّمات كالعِلاَط والعِراض الوسم على العنق ، والجِناب الوسم على الجنب ، والكِشاح الوسم على الكشح . أما الأدواء فالغالب في مصادرها من غير باب فَعِل المكسور العين الفُعَال كالسُعَال والصُداع ... ، ويشاركه في لفظ السّواف فَعال بالفتح ؛ لاستثقال الضمّ قبل الواو . وكذلك الأصوات فالغالب فيها الفُعَال بالضمِّ ، كالصُّراخ والعُواء ... ويشاركه في الغُواث فَعال بالفتح ؛ ويأتي فيها كثيراً فَعِيل أيضاً كالضَّجيج والنَّئيم ..، وقد يشتركان ، كالنَّهيق و النُّهاق ، والنَّبيح النُّباح . ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالدُّقاق ، والحُطام ، والفُتَات والرُّفَات . أمّا الفُعَالة فتأتي للشيء القليل المفصول مِنَ الشيء الكثير ، كالقُلامة ، والقُراضَة ، والنُّقاوة ، والنُّفاية . والقياس المطَّرد في مصدر التنقل والتقلب الفَعَلان ، كالنَّزوان ، والنَّقزان .. ؛ وربَّما

(١) الشافية : ٢٦ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ : ١٠٧ .

جاء فيه الفُعَال ، كالنُّزاء ، والقُماص ، والشَّنآن شاذ ، لأنَّه ليس باضطراب . أمّا الألوان فالغالب فيها الفُعْلَة ، كالشُّهْبَة والكُدْرَة .. ، والغالب في الأدواء من باب فَعِل المكسور العين الفَعَلُ ، كالوَرَم والمَرَض والوَجَع ، ولكنَّ بعض الأوزان المذكورة ليست بمصادر (١) . هكذا يرى الرضي يجب ألاّ نُعَيِّن الأبواب أولاً بل أنْ نذكر المعاني التي تأتي عليها المصادر المشتقة من تلك الأبواب لذا كان على ابن الحاجب ألاّ يطلق هذا الإطلاق . وبعد أنْ فَصَّل الرضي في هذه المصادر والمعاني التي جاءت عليها والغالب فيها والأفعال المشتقة منها ، عَلَّق أيضاً على قول الفرّاء الذي ذكره ابن الحاجب[١] . قال الرضي : ((قوله (قال الفرّاء : إذا جاء فَعَل ممّا لم يسمع مصدره) ؛ يعني قياس أهل نجد أنْ يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فُعُول ، متعدّياً كان أو لازماً ، وقياس الحجازيينَ فيه فَعْلٌ ، متعدياً كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدّمنا ، وهو أنَّ مصدر المتعدّي فَعْلٌ مطلقاً ، إذا لم يسمع ، وأمّا مصدر اللازم ففُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين و فَعَلٌ من فَعِلَ المكسور وفَعَالَة من فَعُل ؛ لأنّه الأغلب في السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب))[٢] .

- **مصدر المزيد فيه والرباعي** :

أ- (**كِذَاب وكِذَّاب**) :

قال ابن الحاجب : ((والمزيد فيه والرباعي قياس ، فنحو أكْرَمَ على إكرام ، ونحو كرَّم على تكريم وتكرمة ، وجاء كِذَاب وكِذَّاب))[٣] قال الرضي : ((وأمّا كِذاب – بالتخفيف – في مصدر كَذَّب فلم أسمع به ، والأَوْلَى أنْ يقال في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ (النبأ٢٨) في قراءة التخفيف[٤] : إنّه مصدر

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه ١ :١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) الشافية ٢٧ .

(٤) هذه قراءة الكسائي إذ قرأ بالتخفيف والباقون بالتشديد . ينظر حجَّة القراءات ٧٤٦ .

كاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَّب ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلاً ﴾ (المزمل٨)))[١] ؛ لأنّ كِذّاب هو القياس . وعند سيبويه أصل تَفْعِيل فِعّال بكسر الفاء[٢] .

ب- (بناء مصدر الثلاثي على التَّفْعَال لقصد المبالغة) :

رجَّح الرضي قول سيبويه : إنّك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَال ، كالتَّهْذار في الهذر الكثير ، والتَّلْعاب والتَّرْداد .. وهو مع كثرته ليس بقياس مطَّرد[٣] ، على قول الكوفيينَ : ((إنّ التَّفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير ، قلبت ياؤه ألفاً فأصل التكرار التكرير))[٤]. وسبب هذا الترجيح لأنَّهم قالوا ((التَّلْعاب، ولم يجئ التَّلْعِيب ، ولهم أنْ يقولوا : إنّ ذلك ممّا رفض أصله))[٥]. وما قاله الرضي في ترجيح رأي سيبويه على رأي الكوفيينَ قد سبقه السيرافي فيه ، قال أبو سعيد السيرافي : ((اعلم أنّ سيبويه يجعل التَّفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي ، فيصير التَّهْذار بمنزلة قولك الهذْر الكثير ، والتَّلعاب بمنزلة اللعب الكثير ، وكان الفرّاء وغيره مِنَ الكوفيينَ يجعلون التَّفْعَال بمنزلة التَّفْعِيل ، والألف عوضاً مِنَ الياء، ويجعلون ألف التَّكْرَار والتَّرْدَاد بمنزلة ياء تكرير وترديد ، والقول ما قاله سيبويه ؛ لأنّه يقال : التَّلْعَاب ، ولا يقال : التَّلْعِيب))[٦]. وأمّا التِّبْيَان بكسر التاء فليس بمصدر عند سيبويه ولم يعدَّه من بناء المبالغة ولو كان كذلك لانفتح تاؤه والتِّبْيان اسم وهو ليس بمصدر لبيَّنت وإنّما مصدره التَّبْيين[٧] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١١٦ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٧٩ .

(٣) ينظر المصدر نفسه ٤ :٨٣ ، ٨٤ .

(٤) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٢١، وينظرشرح الرضي على الشافية ١ :١١٦

(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :١١٦ .

(٦) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٢١ .

(٧) ينظر المصدر نفسه ٢٢٢ .

٤- التصغير :

ردَّ الرضي الإستراباذي قول ابن الحاجب: ((... ويكسر ما بعدها[١] في الأربعة إلاّ في تاء التأنيث وألِفَيْه والألف والنون المشبهتَيْنِ بهما وألف أفعال جمعاً))[٢]. وكان على ابن الحاجب أنْ يقول : (((في غير الثلاثي) ليعمّ نحو عُصَيْفِير وسُفَيْرِج))[٣]. وسبب اعتراض الرضي هنا لأنّه يكسر في الخمسة كما في عصفور وسفرجل ومصباح ومِنْطِيق . ونلتمس العذر لابن الحاجب إذا كان يقصد الأربعة فما فوقها بقرينة الاستثناء .

- (تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث) :

ردَّ الرضي قول النحاة في تعريف الألف والنون المشبهتَيْنِ بألف التأنيث فقد قالوا : إنّ ((كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقلبها في التصغير أيضاً ياء ، وما لم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير))[٤]. وردَّ الرضي هذا القول إلى الجهالة لأنّ ذلك لا يطَّرد في نحو ظَرْبَان وظَرابين[٥] . قال أبو علي الفارسي : ((ما كان آخره ألف ونون زائدتان ، فإنّهما يثبتان في التحقير على ما كانا في بناء التكبير إلاّ أنْ يكون الاسم الذي فيه الألف والنون كُسِّر على مثال مَفَاعِيل ، فظهر النون في آخره ولم تُبْدَل منه الياء . تقول في غَضْبَان وعَطْشَان : غُضَيْبان وعُطَيْشَان ... وتقول في ضَرْبان ظُرَيْبَان ، لأنّهم قالوا : ظرابيٌّ))[٦]. وما قاله أبو علي الفارسي في تصغير ظَرْبان يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي الإستراباذي ، فما صدق على سِرْحَان وسِلْطَان لم يصدق على ظَرْبان فلم تقلب ألفه ياء عند التصغير لأننا نقول (ظُرَيْبان).

---

(١) أي ما بعد ياء التصغير، فإنَّه يكسر في غير الثلاثي كعُصَيْفِير، و سُفَيْرِج

(٢) الشافيـــة ٣٢ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :١٣٣ .

(٤) المقتضب ٢ :٢٦٦، وينظر التكملة ٤٩٥-٤٩٦ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٣٩ .

(٦) التكمـــلة ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(ما يأتي بعد ياء التصغير من واو أو ألف منقلبة أو زائدة) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وإذا ولي ياء التصغير واو وألف منقلبة أو زائدة قلبت ياء ...))[١]. إذ قال : ((قوله : (قلبت ياء) ليس على إطلاقه ، بل بشرط أنْ لا يكون بعد الواو أو الألف حرفانِ يقعانِ في التصغير موقع العَيْن واللام من فُعَيعِل ، فإنّه إنْ كان بعدهما حرفانِ كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مُقَاتِل : مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُفيِّعل – بتشديد الياء – من أبنية التصغير ...))[٢]. المأخذ الذي أخذه الرضي على المُصَنِّف هو إطلاقه في قلب الواو والألف المنقلبتَيْنِ والزائدتَيْنِ بعد ياء التصغير ياءً ؛ لأنّ هذا مُقَيَّد بأنْ يكون بعد الواو أو الألف حرفانِ يقعانِ في التصغير موقع العَيْنِ واللام من فُعَيْعِل ، وبيَّن الرضي عِلَّة القلب هذه بقوله : ((وإنّما قلبتا ياءينِ لأنَّهما إذن لابد من تحريكهما ، فإذا تحرَّكتِ الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أَوْلَى ؛ لأنّها إنْ جعلتها واواً وجب قلبها ياء لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ؛ لأنَّ اعتبار التقارب في الصفة في حروف العِلَّة أكثر من اعتبار التقارب في المخرج))[٣] .

– (حذف الياء نسياً) :

لم يكتفِ الرضي بما تقدم بل تتبع المُصَنِّف في حذف الياء نسياً[٤]. وانتقده بقوله: ((وقول المُصَنِّف (حذفت الأخيرة نسياً على الأفصح) يومي إلى أنّه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب في الياء المُقَيَّدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً إلاّ في نحو أُحَيّ ممّا في أوّله شبه حرف المضارعة ، فإنَّ أبا عمرو لا يحذفها نسْياً))[٥] . تحذف الياء الأخيرة (المتطرفة) نسياً ((إذا اجتمع ثلاث ياءات

(١) الشافيـــة ٣٣ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :١٥٥ .
(٣) المصدر نفسه ١ :١٥٥ .
(٤) ينظر الشافيـــة ١ : ٣٣ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :١٦٠ .

والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أُحَيّ ، أو تقديراً كما في معية وثانيتها مكسورة مُدْغم فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أُحَيِيّ ويُحَيِيِّ ولا في الجاري عليه نحو المُحَيَّي وجب حذف الثالثة نسياً))[١]. ونسب الرضي إلى الأندلسي والجوهري أنَّهما نسبا ترك الحذف إلى الكوفيينَ ووصف رأيهما بالوهم[٢] . والجوهري لم يشرْ إلى أيّ من ذلك في الصحاح وإنّما قال: ((وقال عمرو بن العلاء : أُحَيٌّ كما قالوا أُحَيْوٌ. قال سيبويه: ولو جاز هذا لقلت في عطاء عُطَيٍّ . وقال يونس : أُحَيٌّ ، قال سيبويه: هذا هو القياس والصواب . وتقول في تصغير يَحْيى : يُحَيّ يا هذا ، لأنَّ كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أوّلهنّ ياء التصغير فإنّك تحذف منهنّ واحدة ، فإن لم يكن أَوَّلهنّ ياء التصغير أثبتّهنّ ثلاثَهُنَّ))[٣] .

- (**تصغير الأعلام**) :

وجَّهَ الرضي ردَّه إلى بعض النحويينَ الذين لم يخصهم بالذكر والذين قالوا إنّ تصغير الأعلام ليس بوجه ، وعدَّ الرضي هذا الرأي وهماً منهم وعلل ذلك بقوله : ((لأنّك لا تجعل بالتصغير عين المُكَبَّر نعتاً حتى يرد ما قالوا ، بل تصف بالتصغير المكبَّر ، إلاّ أنّك تجعل اللفظ الواحد – وهو المصغَّر – كالموصوف والصفة ووصف الأعلام غير مستنكر بل شائع كثير))[٤] . فعندما نقول في تصغير رجل رُجَيْل فالموصوف المخصوص فيه يدلُّ عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف ، فلا يحتاج إلى رفع موصوفه حقيقة ، لأنَّ معنى رُجَيْل رجل صغير فهو بذلك بمنزلة الموصوف مع صفته [٥] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٥٧ .

(٢) ينظر المصدر نفسه ١ :١٦٠ ، و لا نعلم على وجه الدقة من هو الأندلسي الذي أشار إليه الرضي ، إذ لم يعرّف به . ونُرجِّح أنْ يكون محمد بن علي بن عيسى أبو عبد الله الداني الأندلسي النحوي (ت٦١٩هـ) نسب إليه السيوطي كتاب (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ينظر بغية الوعاة ١ :١١٠ . ولكن الكتاب ينسب للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٤ .

(٣) الصحاح ٦: ٢٣٢٣

(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :١٦١ ، ١٦٢ .

(٥) ينظر المصدر نفسه ١ : ١٦١ .

- (**تصغير أُذُن وعَيْن**) :

لم يرَ الرضي حُجَّة ليونس عندما أدخل التاء في تصغير (أُذُن) و (عَيْن) إذا سُمي بهما مذكر[١] ، لأنّ وضعهما مستأنف أي أنّهما منقولان إلى وضع ثانٍ غير الوضع الأوَّل ، والغرض من ذلك الإبانة عَنِ المسمى ، لا معناه الأصلي فلا فرق بين حجر أو غطفان إذا سميت بهما[٢]. وحُجَّة مَنْ أدخل التاء مِنَ النحاة ، إنّما سُمِّي بـــ(أُذَينة ، وعُيَيْنَة) بعد التصغير[٣] . وما قاله الرضي في تصغير (أُذُن ، وعَيْن) موافق تماماً لما قاله سيبويه ، وكأنّ الرضي أخذ ذلك عنه ، قال سيبويه : ((إذا سَمَيْتَ رَجُلاً بعَيْن أو أُذُن فتحقيره بغير هاء ، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في (حجر) اسم امرأة . ويونس يُدخل الهاء ؛ ويحتج بـــ(أُذَيْنَة) وإنّما سُمّي بمُحقَّر))[٤]. أي أننا سمينا بهما رَجُلَيْنِ بعد أنْ صُغِّرا وهما مؤنثتان والدليل على ذلك أننا لم نُسَمِّ الرجل عَيْناً ولا أُذْناً .

- (**تصغير قَطَوْطَى**) :

اختلف سيبويه والمبرّد في تصغير (قَطَوْطَى)[٥] هي عند سيبويه[٦]فَعَوْعَل قَطَوْطَى بمنزلة غَدَوْدَن[٧] وعَثَوْثَل[٨] وعند المبرّد على زنة فَعَلْعَل لأنّ عنده قَطَوْطَو قَطَوْطَو كصَمَحْمَح[٩] ، رجَّح الرضي الإستراباذي رأي سيبويه ، ويظهر ذلك في قوله : ((قال سيبويه : جاء منه اقْطَوْطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افْعَوْعَل

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٤٨٤ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٦٣ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ١ :١٦٣ .
(٤) كتاب سيبويه ٣ :٤٨٤ .
(٥) القطوطى الطويل الرجلين ينظر اللسان ١١ :٢٣٣ قطط .
(٦) كتاب سيبويه ٣ :٤٢٩ وينظر الأصول في النحو ٣ :٤٣ .
(٧) غَدَوْدَن الشعر الكثير الملتف الطويل ، ينظر اللسان ١٠ :٢٦ غدن .
(٨) عَثَوْثَل الكثير اللحم الرّخو ، ينظر المصدر نفسه ٩ :٤٧ عثل .
(٩) لم أعثر على هذا الرأي في المقتضب ولا في الكامل ولم يشر غير الرضي إلى هذه المسألة . ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٧١ .

كاغْدَوْدَنَ، وافْعَلْعَل لم يأتِ في كلامهم ، ولو كان أيضاً فَعَلْعَلاً كما قال المبرّد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أنَّ صَمَحْمَحاً وبَرَهْرَهَة يُجْمَعَان على صَمَامِح وبَرَارِه))[1] . اعتمد الرضي هنا على القياس في ترجيح رأي سيبويه على رأي المبرّد.

- (**تصغير عِثْوَلّ**) :

لم يتفقِ المبرّد مع سيبويه في تصغير عِثْوَلّ[2] . قال سيبويه : ((وإذا حَقَّرت عِثْوَلٌّ قلت : عُثَيِّلٌ وعُثَيِيل ؛ لأنَّك لو جمعت قلت : عَثاوِل وعَثاويل ، وإنّما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنّهم إنّما جاءوا بهذه الواو لتُلْحِق بنات الثلاثة بالأربعة ، فصارت عندهم كشين قِرْشَبّ ، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا : قَراشِب ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين . وكذلك قول العرب وقول الخليل))[3] .

أمّا المبرّد فقال : ((تقول في تصغير عِثْوَلّ عُثَيِّلّ فاعلم لأنّ فيه زيادتَيْنِ : الواو وإحدى اللامَيْنِ والواو أحقّ عندنا بالطرح لأنّها مِنَ الحروف التي تزاد واللام مضاعفة مِنَ الأصول وهما جميعاً للإلحاق بمثل جَرْدَحْل))[4] . ولم يرَ الرضي وجهاً لما قاله المبرّد لأنّ المبرّد استند إلى القياس ، أمّا سيبويه فاعتمد على ما سمع عَنِ العرب وما نقله عَنِ الخليل ، والسماع أصل والقياس فرع عليه[5] . كذلك أنّ هذا السماع يعضده قياس ما ، إذن فلا وَجْهَ لقول المبرّد لمجرد القياس[6]. ولم يخير سيبويه بين حذف اللام أو الواو في عِثْوَل ، وكان ينبغي أنْ يفعل ذلك كما فعل في

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٧١ .
(٢) العِثْوَل من الرجال الجافي الغليظ ، ينظر اللسان ٩ :٤٧ عثل .
(٣) كتاب سيبويه ٣ :٤٣٠ .
(٤) المقتضب ٢ :٢٤٧ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٧١ .
(٦) ينظر المصدر نفسه ١ :١٧١ .

(حِنْظَأو) و (كَوَأْلَل[1])[2] .

قال الرضي : ((وكذا كان ينبغي أنْ يكون مذهبه التخيير في زيادتي عِثْوَلّ))[3]. ولعلَّ السرَّ في ذلك كما قال محققو شرح الشافية : إنَّ سيبويه فعل في (كَوَأْلَل) و (حِنْظَأو) ، ((خَيَّر في تصغير كَوَأْلَل بين حذف الواو وإحدى اللامَيْنِ ، وأوجب في تصغير عِثْوَل حذف آخر اللامَيْنِ ؛ أنّه قدَّر في عِثْوَل زيادة الواو أولاً للإلحاق بالرباعي ثم زيادة اللام للإلحاق بجَرْدَحْلٍ ، فلمّا أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة ، كما أنّ الخماسي يحذف منه حرفه الأخير ، وأمّا كَوَأْلَل فالحرفان زيدا معاً للإلحاق بسَفَرْجَل ، فلمّا أريد تصغيره وكان لكل مِنَ اللام والواو مزية بدون رَجَحَان أحدهما خيَّر في حذف أي واحد منهما))[4] .

- (**تصغير أدد**) :

ردَّ الرضي دعوة النحاة إلى انقلاب همزة أدد عن واو[5] . ولا يمانع الرضي من كون هذه الهمزة أصلاً في التركيب ؛ ودليله على ذلك مجيئه من الإدّ وهو الأمر العظيم[6] ، وما قاله الرضي يخالف قول سيبويه من أنّ ((ألف (أدد) إنّما هي بدل من واو ودد ، وإنّما أدد من الودِّ ، وإنّما هو اسم يقال : معدُّ بن عدنان بن أدد . والعرب تصرف أدداً ولا يتكلمون به بالألف واللام جعلوه بمنزلة ثَقْب ولم يجعلوه مثل عُمَر))[7]. وهمزة أدد عند سيبويه لا تتغير في التحقير كهمزة قائل ، وعلَّة ذلك ذلك عنده مجيئها أوَّل الكلمة ولم تكن منتهى الاسم فازدادت قوة ، فصارت بمنزلة الهمزة من نفس الكلمة كهمزة أجل وأبد فهي تجري مجرى أدؤر[8]. وقال ابن دريد

(١) الكَوَأْلَل كالسَفَرْجَل القصير ينظر تاج العروس ٣٠ :٣٦٧ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٧٣ .
(٣) المصدر نفسه ١ :١٧٣ .
(٤) المصدر نفسه ١ :١٧٣ هامش المحققين (٥) .
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٤٦٤ ، والأصول في النحو ٣ :٥٩، وجمهرة اللغة ١ :٥٥ .
(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٤٩ .
(٧) كتاب سيبويه ٣ :٤٦٤ .
(٨) ينظر المصدر نفسه ٣ :٤٦٤ .

: ((أدّ هو اسم رجل : أدّ بن طابخة بن الياس بن مضر . وأحسب أنَّ الهمزة في أدّ واو لأنّه مِنَ الودِّ أي الحبّ ، فقلبوا الواو همزة لانضمامها ، نحو : أُقِّتتْ وأُرِّخ الكتاب؛ والأصل وُرِّخ ووُقِّتت . قال الشاعر :

أدُّ بــن طابِخَــة أبونــا فَانْسِــبُوا
يومَ الفخارِ أبــاً كــأدٍّ تَنْفَــرُوا))[1]

والأدّ الشيء العظيم . وممّا جاء في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴾ (مريم ٨٩) ومن خلال ما تقدم نستطيع القول : إنَّ الرضي يرى بأصالة همزة (أدد) وإنّها غير منقلبة عن (واو) ، وأنّه بنى اعتقاده هذا على قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴾ ويتضح ذلك في قوله : ((وما المانع من كونه من تركيب (أدد) وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم وغير ذلك))[2] .

وهو بهذا يكون قد خالف النحاة واللغويينَ في حقيقة (الألف) في أدد إلاّ أنَّه لم يذكر الدليل الذي بنى عليه هذا الاعتقاد .

- (**تصغير أَلَنْدَد**)[3] :

(١) البيت لم يعرف قائله ذكره ابن دريد في الجمهرة ١ : ٥٥ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :١٤٩ .
(٣) تمَّ التعريف به في الفصل الأوَّل من البحث عند الحديث عن المصطلحات التي استعملها الرضي

أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه في تصغير (ألندد)[١]. قال سيبويه : ((إذا حقّرت أَلَنْدَد ، ومعنى يَلَنْدَد وألندد واحد ، حذفت النون كما حذفتها من عَفَنْجَج[٢] ، وتركت الدالَيْنِ ، لأنَّهما من نفس الحرف ويدلّك على ذلك أنّ المعنى أَلَدَّ وقال : الطرمَّاح : * خَصْمٌ أبرَّ على الخُصومِ أَلَنْدَدُ * [٣] .

فإذا حذفت النون قلت : أُلَيْدّ كما ترى ، حتى تصير على قياس أَفْعَل مِنَ المضاعف ، لأن أُفَيْعِلَ مِنَ المضاعف وأفاعِلَ مِنَ المضاعف لا يكون إلاّ مدغماً ، فأجريته على كلام العرب))[٤]. فسيبويه يوجب الإدغام في أُلَيْدّ ، وقاسه على أَفْعَل مِنَ المضاعف لأنّ أُفَيْعِل مِنَ المضاعف وأفاعِل مِنَ المضاعف لا يأتي إلاّ مدغماً بحسب رأيه . ويجب الإشارة هنا إلى أنّ سيبويه لم يقس أُلَيّد على أُصَيّم وإنَّما الذي قاسه الرضي ، وأمّا المبرّد فعنده أُلَيْدِد بفك الإدغام ليوافق الأصل .

وسبب إعطاء الرضي الأولوية لقول سيبويه ؛ ((لأنّه كان ملحق بالخماسي لا بالرباعي ، فلمّا سقطت النون لم يبقَ ملحقاً بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يُقال أُلَيْدِد كفُرَيْدِد ، فتقول على هذا عَفَنْجَج عُفَيْجٌ بالإدغام أيضاً كأُصَيْمّ))[٥] .

- (**تصغير مُقْعَنْسَس**) :

خالف المبرّد سيبويه في تصغير مُقْعَنْسَس، قال سيبويه : ((وإذا حقّرت مقعنسس

في نقده (الأولوية) .

(١) ينظر : شرح الرضي على الشافية ١ :١٧٢ .

(٢) العَفَنْجَج : الثقيل من الناس وقيل الضخم من كل شيء ، ينظر اللسان ٩ :٢٩٤ عفج .

(٣) هذا شطر من بيت للطرماح وتمامه ،* يوفي على جِدْل الجُدُول كأنَّه*، ينظر : الديوان ١٣٩ .

(٤) كتاب سيبويه ٣ :٤٣٠ ،وينظر تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ٥٠٣.

(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :١٧٢ .

حذفت النون وإحدى السينَيْنِ لأنَّك كنت فاعلاً ذلك . أو كسّرته للجمع . فإنْ شئت قلت ، مُقَيْعِس ، وإنْ شئت قلت : مُقَيْعِيس))[١] . أمّا المبرّد فتُحذَف الميم عنده كما تحذف في نحو مُحْرَنْجَم ، ولم يحذفِ السين لأنَّها للإلحاق بحرف أصلي[٢] . أعطى الرضي الأَوْلَوية لقول سيبويه ، ((لأنّ السين وإنْ كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنّها طرف إنْ كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريبة مِنَ الطرف إنْ كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مُطَّرِدة في معنًى))[٣] ، وكذلك تكرار السين جعلها ثقيلة في النطق فكان حذفها أَوْلَى ؛ فضلاً عن تطرفها[٤] .

- (**تصغير المبنيات**) :

١- أولاء :

لم يجدِ الرضي دليلاً للزَجَّاج عندما قَدَّر همزة (أولاء) ألفاً في التصغير[٥] ويظهر ذلك في قوله : ((وأمّا الزَجَّاج فإنَّه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنَّه يُقَدِّر همزة (أولاء) في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا أدخلت ياء التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأَوَّل الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني أصل الهمزة على ما ادَّعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأوَّل ياء كما في حِمَار ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المُكَبَّر))[٦]. والدليل الذي يبحث عنه الرضي في قول الزَجَّاج ، أنّ العرب لم تقل بذلك ، ولم يشر أحد مِنَ النحاة إلى ما قاله الزَجَّاج ، ولهذا ضَعُفَتْ حُجَّته لعدم وجود الدليل وهذا يقوي ما ذهب إليه الرضي .

---

(١) كتاب سيبويه ٣ :٤٢٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٢ :٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :١٧٥ .

(٤) ينظر علل النحو ٦٤٤ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٩٣ .

(٦) المصدر نفسه ١ :١٩٣ .

٢- اللاتي و اللائي :

عدَّ الرضي كلام النحاة في تصغير اللاتي واللائي هوساً وتجاوزاً على المسموع لمجرد القياس ، فذكر قول الأخفش في تصغير (اللاتي) (اللُّوَيْتا) بقلب الألف واواً كما لو كانت جمعاً لــ (اللواتي) ، وقال في تصغير (اللائي) (اللُّوَيْئا) بفتح اللام واعتمد في ذلك على القياس لا على السماع . أمّا المازني فذكر الرضي أنَّه يحذف الألف الزائدة التي بعد اللام ؛ فتصغير اللاتي عنده كتصغير التي . وبعد أنْ عرض الرضي آراء النحاة وعلَّق عليها أعطى رأيهُ في تصغير (اللاتي واللائي) إذ قال : ((وأنا أرى أنّها لمّا كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، .. جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأُدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يُستثقل الياءانِ ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرَّك ياء التصغير التي لم تجرِ عادتها بالتحرّك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أُولاهما ياء التصغير ، الثانية عوض مِنَ الضمَّة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصداً للخفَّة،...))[١] . أمّا الزمخشري فيُصَغِّر اللاتي على اللتيات[٢] .

٥- **النسب** :

- ((**اتصال ياء النسبة بالمصغّر**)) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب لعدم ذكره ياء النسبة في نحو بُرَيْدي في بَرْدِيّ ومُشَيهدِي في مَشْهَدِيّ ومُطَيْلِقِي في منطلقي ، وكان على ابن الحاجب أنْ يقول : ((لم يجيء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلاّ كذا . فإنْ قال : فُعَيْليّ هو فُعَيْل ، والياء زائدة . قلنا لاشكَّ في زيادتها إلاّ أنّها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث، بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء . وتصحُّ المعارضة بنحو حُمَيْزَةَ وحُبَيْلَى وحُمَيراء ؛ فإنَّها فُعَيْل ، والتاء والألفان زوائد . وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العُمَيْرَان والعُمَيْرُون ، فقال : ويكسر ما بعدها إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٩٤ .

(٢) ينظر المُفَصَّل : ٢٠٦ .

النسبة وألف المثنى وياءه وواو الجمع وألف جمع المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتَيْنِ وكذا في المُرَكَّب نحو بعلبك))[1]. فالذي أشكله الرضي على ابن الحاجب أنَّه لم يذكر ياء النسب مع هذه الصور الأربع لأنَّها تُعامل معاملة تاء التأنيث بدليل أنَّ الإعراب يقع عليها . وكذلك أبدى الرضي اعتراضه على الصور التي لا يُكْسَر فيها قبل الآخر مِنَ الرباعي ، فإنَّ ابن الحاجب يستثني أربع صور وهي : ١- تاء التأنيث ،٢- ألفا التأنيث، ٣- الألف والنون المضارعتان ، ٤- ألف أفعال جمعاً ، والرضي يرى أنّ هناك صوراً لم يذكرها ابن الحاجب[2] .

(النسب إلى حَلوب وحَلُوبة وعَدُوّ وعَدُوَّة) :

وازن الرضي بين قول سيبويه وبين قول المبرّد في النسب إلى فَعُول وفَعُولة ، ورجَّح قول المبرّد ووصفه بالمتين لأنّ سيبويه يجري فُعُول وفَعُولَة مجرى فَعِيل وفَعِيلَة في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر للمشابهة بين الواو والياء في المدِّ وفي مجيئهما بعد العَيْن[3] . أمّا المبرّد فَيُفَرِّق بين الواو والياء نحو عدِيّ عَدَوِيّ وعدو عَدُوِّي[4] ، لكنّه لا يُفَرِّق بين المذكر والمؤنث فعنده حلوب وحَلُوبة حَلُوبي بلا تشديد ، وعَدُوّ وعَدُوّة عَدُوِّي . وسيبويه يُفَرِّق فيهما بين المذكر والمؤنث فعنده حلوب وعَدُوّ : حلوبي وعَدُوِّي ، وفي حلوبة وعدوة : حَلَبي وعَدَوي ، قاس ذلك على فَعِيل وفَعِيلَة ، والذي غرَّه في ذلك شنوءة فإنَّهم قالوا فيها شَنَئِيّ[5] . والذي قاله الرضي الإستراباذي قد سبقه ابن يعيش فيه ، قال ابن يعيش : ((وأمّا (فَعُولَة) فَحُكْمَها في النسب عند سيبويه حُكْم(فَعِيلَة) ؛ فتسقط الواو كما سقطت الياء ويفتح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة ، وحجَّته في ذلك أنّه قد وجد في فَعُولة مِنَ الثقل ما وجد في فَعِيلَة فكانت مثلها مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى شنوءة

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٤٠ .

(٢) ينظر المصدر نفسه : ١ :١٤٠ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٣٤٠-٣٤٢ .

(٤) ينظر المقتضب ٣ :١٤٠ وشرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٩ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢١٨ ، ٢١٩ .

(شَنَئي) ، وأمّا أبو العباس المبرّد فإنَّه كان يخالفه في هذا الأصل ويجعلها شنئياً مِنَ الشاذ فلا يجيزالقياس عليه، وفرَّق بين الواو والياء أنّه قال لا خلاف بينهم أنّه ينسب إلى عدي عَدَوِيّ والى عدوعَدُوِّي ففصلوا بين الواو والياء، ... وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع وهو قولهم شنئي ...))[١].

- (**النسب إلى أمويّ**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وتحذف الياء منَ المعتل اللام مِنَ المذكر والمؤنث ، وتقلب الياء الأخيرة واواً كغَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأمَويّ ، وجاء أميِّيّ بخلاف غَنَويّ وأمَويّ شاذٌ))[٢] .

فابن الحاجب يرى أنّه لا يأتي غير (أميّيّ) في مثل هذه النسبة فلم يجئ (غنيِّيّ)، والرضي يرى خلاف ذلك[٣] . مستنداً إلى ما نقله سيبويه عن يونس ، قال سيبويه : ((وزعم يونس أنّ منَ العرب يقولون : أميِّيّ ، فلا يُغَيِّرُونَ لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل ، شبّهوه به كما قالوا طيِّئِيّ . وأمّا عَديِّيّ فيقال وهذا أثقل ، لأنّه صارت مع الياءات كسرة))[٤]. لكنّ أبا حيّان الأندلسي عدَّ ذلك منَ الشذوذ ونلمس ذلك في قوله : ((وشذّ فتح الهمزة في أمَويّ وإقرار الياءَيْنِ نحو : أميّيّ))[٥] . أمّا ابن جنّي فيرى أنّ أميّيّ وعديّيّ لم تكثر في كلام العرب وإنّما يقولها بعضهم[٦] .

ومن خلال ما تقدم يتبيَّن صحة ما ذهب إليه الرضي عندما أشكل على قول ابن الحاجب أنّه لا يأتي غير (أمَيِّيّ) في مثل هذه النسبة .

- (**النسب إلى ما جاء على حرفين**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وما كان على حرفَيْنِ إنْ كان متحرِّك الأوسط

---

(١) شرح المُفَصَّل ٢ : ٤ : ٥٩٥ وينظر شرح الأشموني ٣ :٤٤١ .
(٢) الشافيـــة ٣٨ .
(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٢٣ .
(٤) كتاب سيبويه ٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٥) ارتشاف الضرب ٢ : ٦٠٩ .
(٦) ينظر الخصائص ٢ :٢٣٥ .

أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يعوَّض همزة الوصل ، أو كان المحذوف فاء، وهو معتلّ اللام ، وجب ردَّه كأبَوِيّ ، وأخِوِيّ ، وستَهِي ، في سَتٍ ووشوِيّ في شِيَة ، وقال الأخفش وشِيّ على الأصل))[1] . أوجب ابن الحاجب ردِّ المحذوف للاسم الذي على حرفَيْنِ في النسب ووضع شروطاً لذلك وهي : أنْ يكون المحذوف اللام ، وأنْ يكون اسماً متحرِّك الوسط في الأصل ، ولم يُعَوَّض بهمزة وصل .

ناقش الرضي هذه الشروط بقوله :((وقال المُصنِّف : إنّ الردَّ إلى المثنى والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أنْ يضبط بغير ذلك ، فقال : إنْ لم يكن العَيْن حرف عِلَّة نظر فإنْ كان في الأصل متحرِّك الأوسط ولم يُعَوَّض مِنَ اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردَّها لئلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العَيْن ، مع أنّ الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أَوْلَى ، فمن ثَمَّ لم يجز إلاّ أبوي وأخوي ، وإنْ كان في الأصل ساكن العين جاز الردُّ وتركه،نحو غَدِي وغَدَوِي وحِرِي وحِرَحِي؛ إذ لا يلزم الإجحاف،وكذا إنْ عوض الهمزة من اللام جاز ردُّ اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوَّض نحو ابني وبنوي واستي وستهي .))[2]

فالرضي يرى أنّ ابن الحاجب لم يشرْ إلى ما قاله النحاة لأنّ كثيراً منَ الأسماء المحذوفة اللام مختلف فيها ، هل هي فَعْلٌ بالسكون أو فَعَل كيد ودم ، والاختلاف وقع في الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يُعوَّض منها شيء . ولكنَّ سيبويه خيَّر بين الحذف وعدمه قال : ((اعلم أنّ كلَّ اسم على حرفَيْنِ ذهبتْ لامُه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتَّاء ،كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل ، فإنّك فيه بالخيار، إنْ شئتَ تركته على بنائه قبل أنْ تضيف إليه ، وإنْ شئتَ غيَّرته فرددت إليه ما حُذِفَ منه ، فجعلوا الإضافة تغيِّر فتَردّ كما تغيِّر فتَحذف ، ...))[3] .

-(النسب إلى كلتا) :

ردَّ الرضي قول الجرمي في النسب إلى (كلتا) ، ونلحظ ذلك في قوله : ((وعند

---

(١) الشافية ٤١ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٤٥ .

(٣) كتاب سيبويه ٣ :٣٥٧ وينظر المقتضب ٣ :١٥٢-١٥٧ والمُفَصَّل ٢١٠ .

الجرمي أنَّ ألف كلتا لام الكلمة ، وليس التاء بدلاً مِنَ اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول كلْتَوي كأعْلَوي))[١] ، وحُجَّته في ذلك لعدم وجود فِعْتل في كلام العرب . أمّا سيبويه فعنده النسب إلى كلتا (كلتوي) فألفها عنده للتأنيث كألف حُبْلَى [٢]. وقد علَّق الزَجَّاج على هذه المسألة بقوله : التاء في كلتا ((بدل من الواو التي هي لام في كلا كما قلنا في التوراة والتُّراث في قوله تعالى:﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلاً لَّمًّا ﴾ (الفجر ١٩) . وقيل هي بدل من التاء . إنَّهم اختلفوا في لام كلا ، قال الجرمي التاء زائدة في كلتا ، ووزنه فِعْتَل وليس في الكلام فِعْتَل))[٣] .

فالأصل عند الجرمي كلا والتاء زائدة وكذلك ليس فيها معنى التأنيث وهذا يخالف ما قاله سيبويه ، أمّا الزَجَّاج فعنده تاء كلتا من أصل الكلمة فهي كالتاء في التوراة والتُّراث ، ومسألة (كلا وكلتا) موضع خلاف بين البصريينَ والكوفيينَ ، وليس منَ المناسب هنا الخوض في هذه المسألة[٤] .

- (**النسب إلى المُرَكّب**) :

ردَّ الرضي قول المبرّد في النسبة إلى المركّب المضاف : ((بل الوجه أنْ يقال : إنْ كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأَوَّل والنسبة إلى الثاني ، وإنْ كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأوَّل كعبد القيس وامرئ القيس ، لأنَّ القيس ليس شيئاً معروفاً يتعرف به عبد وامرؤ))[٥] .

قال الرضي راداً عليه : ((وللخصم أنْ يمنع ويقول بِمَ علمت أنَّ القيس ليس شيئاً معروفاً مع جواز أنْ يكون شيئاً معروفاً أمّا قبيلة أو رَجُلاً أو غير ذلك أضيف

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٤٨ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ : ٣٦٢ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجَّاج ٣ :٨٨١ .

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٢٣٥ المسألة ٦٢ .

(٥) المقتضب ٣ :١٤١ ، وينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٥٢ .

إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزّى وعبد اللات))[١]. وبهذا القول ردَّ الرضي أيضاً على ابن الحاجب عندما قال : ((وإن لم يكنِ الثاني مقصوداً في الأصل كما في عبد القيس وامرئ القيس فالنسبة إلى الأوَّل))[٢] .

وكان الرضي موفقاً في حكمه في هذه المسألة ، لأنّه وافق ما أجمع عليه النحاة، قال سيبويه : ((وأمّا ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرَّف بالمضاف إليه ولكنّه معرفة كما صار معرفة بزيد ، وصار الأوَّل بمنزلته لو كان علماً مفرداً ، لأنّ المجرور لم يَصِر الاسم الأوَّل به معرفة ؛ لأنّك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة كما يصير معرفة إذا سمّيته بالمضاف ، فمن ذلك عبد القيس ، وامرؤ القيس، فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفت قلت : عبديّ وامرئيّ ومَرَئيّ فكذلك هذا وأشباهه))[٣]. فالنحاة أجمعوا على أنَّ لا ينسب إلى الثاني ويترك الأوَّل إلاّ إذا كان الثاني معرّفاً للأوَّل كأبي بكر فيقال بكريّ ، أو يكون المُركَّب الإضافي معرّف الأَوَّل والثاني نحو ابن عباس فيقال عباسيّ أو يكون النسب إلى الأَوَّل مؤدياً إلى اللبس نحو عبد مناف فيقال منافيّ [٤] . ولكنَّ هناك مَنْ خالف هذا الإجماع كما تقدم كالمبرّد والزمخشري وابن الحاجب [٥] .

٦-: **الجمع** :

أ- جمع التكسير :

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٥٢ .

(٢) الشافية ٤٢ ، وينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٥٢ .

(٣) كتاب سيبويه ٣ :٣٧٦ ، وينظر المقرّب ٢ :٦٩ .

(٤) ينظر شرح المُفَصَّل ٣ :٦ :١١ ، والمقرّب ٢ :٦٩ ، وارتشاف الضرب ٢ :٦٠٢ .

(٥) ينظر المقتضب ٣ :١٤١ ، والمُفَصَّل ٢١٠ ، والشافية ٤٢ .

- **(عدَّ ابن الحاجب : بَطَل وحِسان وإِخْوَان وذُكْرَان ونُصُف في الصفات)**[١].

ردَّ الرضي على ابن الحاجب عندمّا عدَّ (بَطَل وحِسان وإخوان وذُكْرَان ونُصُف) في الصفات ، ويظهر ذلك في قوله : ((وما كان للمُصَنِّف أنْ يعدَّ الثلاثة في الصفات ؛ لأنّها إنّما كسّرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفَعَل بفتح العين أقل في الصفات من فَعْل بسكونها))[٢]. مستأنساً برأي سيبويه لأنّ سيبويه عدّها في الأسماء فهي عنده كأَسَد وأُسُد[٣] . والكلمات التي اخْتُلِف فيها هي في الأصل صفات وكان على ابن الحاجب ألاّ يذكر هذه الكلمات في الأسماء ، لأنّ جمع التكسير في الصفات ضعيف وكلَّما خلصت في الوصف ضَعُفَ تكسيرها لأنّها تجري مجرى الفعل والقياس جمعها بالواو والنون[٤] .

- **جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة (عَنَاق – عُنُوق) :**

قال ابن الحاجب : ((وما زيادته مدَّة ثالثة في الاسم نحو زمان على أزمنة غالباً، وجاء قُذُل وغِزلان وعُنُوق ، ونحو حِمار على أحْمِرة وحُمُر غالباً ، ...))[٥]. ...))[٥].

لم يكن ابن الحاجب موفقاً عندما ذكر (عُنُوق) مع هذه الأسماء لأنّ (عُنُوق) جمع عَنَاق وهي الأنثى من ولد المعز[٦] . وهو بصدد الحديث عَنِ المذكَّر . انتقد الرضي ابن الحاجب بقوله : ((قوله : (وعُنُوق) ليس هذا موضعه ؛ لأنّ العَناق مؤنث . وهو الأنثى من ولد المعز))[٧] . يقال في المثل : (العنوق بعد النوق) يضرب لمن كانت له حالة حسنة ثم ساءت[٨] . وقد عدَّ سيبويه (عَنَاق وأَعْنُق) مؤنثاً مؤنثاً ويظهر ذلك في قوله : ((وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنّهم إذا

---

(١) ينظر الشافية ٤٧ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٨٠ .
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٩٠ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٢٨٠ .
(٤) ينظر شرح المُفَصَّل ٢ :٣٩٦ .
(٥) الشافية ٤٨ .
(٦) ينظر المخصص ٢ : ٢٣٣ .
(٧) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٨٥ .
(٨) ينظر مجمع الأمثال ٢ :١٢ .

كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على (أفْعُل) وذلك في قولك : عَناق وأَعْنُق . وقالوا في الجميع عُنُوق وكسّروها على فُعُول كما كسّروها على أفْعُل ، بَنَوْه على ما هو بمنزلة أفْعُل ، كأنَّهم أرادوا أنْ يفصلوا بين المذكَّر والمؤنَّث))[1]. وقول سيبويه يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي عندما أشكل على ابن الحاجب عندما جاء بعنوق المؤنث مع الأسماء المذكَّرة .

- وما قيل في عنوق قيل في (شَمَائِل) :

ردَّ الرضي الإستراباذي على ابن الحاجب عندما أورد (شمائل) في غير موضعه كما فعل في عُنُوق ، وعلل ذلك بقوله : ((لأنّ شمالاً مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشْمُل كأَذْرُع ، وفعائل في جميع فِعَال جمع لم يحذف من مفرده شيء ؛ فشمال وشمائل كقِمَطْر وقَمَاطر ، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثال كرسالة ورسائل ،ولمّا كان شِمال في تقدير التاء جعل كأنّ التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه))[2].

قال سيبويه : ((... وقالوا شِمال وأشْمُل وقد كُسِّرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل ، كما قالوا في الرِّسالة : رَسائل ، إذا كانت مؤنثة مثلها وقالوا : شُمُل فجاءوا بها على قياس جُدُر))[3]. وما يريد أنْ يقوله سيبويه : إنّ فِعَال عُوملت معاملة فِعَالَة لتأنيثها .

وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي ، والوهم الذي ارتكبه ابن الحاجب عندما أدخل هذه الكلمات في غير مواضعها .

- جمع الثلاثي المزيد بمدة ثالثة (ظُرُوف) :

خالف الجرمي الخليل في (ظُرُوف) ، فهذه الكلمة عند الخليل جمع ظرْف

(١) كتاب سيبويه ٣ :٦٠٥ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٨٦ .
(٣) كتاب سيبويه ٣ :٦٠٦ ، ٦٠٧ .

بمعنى ظريف وإنْ لم يستعمل ولكنَّ القياس يقتضي ذلك[١] ، أمّا الجرمي فيرى خلاف ذلك فهي عنده جمع ظَريف وإنْ كان القياس غير ذلك ودليله على ذلك أنّه يُصغَّر على (ظُرَيِّفُون)[٢] . ولم يجدِ الرضي دليلاً لما قاله الجرمي ؛ لأنّ تصغيره عند الرضي ظُرَيف كـ(شُبَيه) ، قال في باب التصغير : ((وإنْ جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رُدَّ في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسي ، يقال في مَحاسن ومَشَابه : حُسَيْنَات وشُبَيْهَات ، وفي العاقل المذكر: حُسَيْنون وشُبَيْهَون ، وكان أبو زيد يردَّه إلى المهمل القياسي ، نحو مُحَيْسِنُون ، ومُشَيْبِهون ومُحَيْسِنات ومُشَيْبِهَات))[٣] . وذهب أبو علي الفارسي مذهب الجرمي قال: ((وقالوا : ظَريف وظُرُوف ، فكسَّروه على حذف الزيادة))[٤] .

- (**أيامى و يتامى**) :

لم يرَ الرضي وجهاً لقول الزمخشري : إنّ أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم[٥] . قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾ (النساء٢)

((فإن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فَعِيل كمريض على يتامى ؟ قلت : فيه وجهان : أنْ يجمع على يَتْمَى كأَسْرَى ، لأنّ اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ، ثم يجمع فَعْلَى على فُعَالى كأُسَارى ، ويجوز أنْ يجمع على فَعائِل لجري اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب))[٦]. أمّا في سورة النور عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴾ (النور /٣٢) فقال :

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٦٣٦ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٩٣ .
(٣) المصدر نفسه ٢ :١٨١ .
(٤) التكملة ٤٦٩ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٩٧ ، ٢٩٨
(٦) الكشاف ٢١٥ ، ٢١٦ .

((الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا، والأيم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيَّما، اذا لم يتزوجا بكرَيْنِ كانا أم ثيبَيْنِ))[١]. واعتراض الرضي على الزمخشري جاء من وجهَيْنِ :

أحدهما : أنّ إبدال الياء ألفاً مثل (يتامى وأيامى) نحو معايا جمع مُعْي شاذ .

ثانيهما : جمع فَعيل المذكَّر صفة على فعائل شاذ كنظائر[٢] .

ووافق الرازي والآلوسي الزمخشري في جمع يتيم على يتامى[٣] .

- (**جمع فاعل الاسم**) :

لم يرَ الرضي دليلاً للنحويينَ عندما جمعوا فَاعِل على فَوَاعِل ، قال الرضي: ((وفَعِيل يجمع على فِعَال كأَفِيل وإفَال ، فأُجيز ذلك في فاعل أيضاً)) [٤].

ولكنَّ سيبويه لا يجوِّز هذا الوصف الغالب فَواعِل ويظهر ذلك في قوله : ((وأمّا ما كان أصله صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعْلان)كما يبنونها ، وذلك : راكبٌ ورُكْبان ، وصاحب وصُحْبان، وفَارِس وفُرْسَان ، ورَاعٍ ورُعْيان ، وقد كسّروه على (فِعال) ، قالوا صِحاب حيث أجروه مجرى فَعِيل ، نحو : جَرِيب وجُرْبَان ... فادخلوا الفِعَال ههنا كما أدخلوه ثمّة حين قالوا : إفالٌ و فِصال ، وذلك نحو صِحَاب . ولا يكون فيه فَواعِل كما كان في تابَل وخَاتَم وحَاجِر ؛ لأنّ أصله صفة وله مؤنث ، فيفصلون بينهما ؛ إلاّ في فَوَارِس فإنّهم قالوا حَوَاجِر ، لأنّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلاّ للرجال ، وليس في أصل كلامهم أنْ يكون إلاّ لهم ، فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا فَواعِل ...))[٥] .

وذكر الرضي أنّ سيبويه عدَّ (فَوَارِس) مِنَ الشواذ ، ولم يقل سيبويه ذلك وإنّما قال : إنّ هذا اللفظ ــ يعني فَوَارِس ــ لايقع في كلامهم إلا ّللرجال ولم يخافوا

---

(١) الكشاف ٧٢٨ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٩٨ .

(٣) ينظر مفاتيح الغيب ٣ :٤٨٢ ، وروح المعاني ١٨ :٤٦٥ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ : ٣٠٢ .

(٥) كتاب سيبويه ٣: ٦١٤، ٦١٥ .

اللبس فقالوا فَواعِل . ونسب الرضي إلى غير سيبويه أنّهم يجمعون (هالك) على هوالك[١] . إذن فهناك شبه إجماع على أنّ فاعِل إذا كان صفة لمذكر عاقل لا يجمع على فَواعِل واستثنوا من ذلك فَوَارِس وهَوَالِك ونَوَاكِس ، قال المبرّد: ((فلما كان جمع فاعِلَة فَواعِل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر وعدلوا به عن هذا الباب))[٢]. وعند الجوهري : يجمع فَارِس على فَوَارِس ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنّ فَوَاعِل إنّما هو جمع فاعِلَة مثل ضَارِبة وضَوارِب[٣] . وقال الطريحي : يجمع فَارِس ((على فرسان وفوارس ، ولا يقاس عليه لأنّ فَوَارِس جمع فَاعِلَة مثل ضَارِبَة وضَوَارِب))[٤] ، وهذا ما أكّده الصبان في حاشيته على شرح الأشموني[٥] . وبَيَّن النحاة سبب جمع (فَوَارِس وهَوَالِك ونَوَاكِس) على فَوَاعِل بالآتي :

١- إنَّ سبب جمع فَوَارِس على فَوَاعِل لأنّها لا تكون من نعوت النساء فآمن اللبس فجيء به على الأصل ، لأنّه لا يمكن أنْ تقول امرأة فَارِسة[٦] .

٢-أمّاهَوَالِك فقد أُجْرِي مجرى المثل والأمثال على لفظ واحد فجرى على الأصل[٧] الأصل[٧]

٣ - وجاءت نَوَاكِس في ضرورة الشعر[٨] قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجالُ رأوا يزيــدَ رَأَيْــتَهم

خُضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصــارِ[٩]

وقد أَوَّل بعضهم ما ورد مِنَ القياس وذلك في هوالك على أنّه صفة لطوائف

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ : ٣٠٢ .
(٢) المقتضب ١ : ١٢٠ .
(٣) ينظر الصحاح ٣ : ٩٥٧ .
(٤) مجمع البحرين ٣٨٢/٢ .
(٥) حاشية الصبان ٤ :١٩٨ .
(٦) ينظر المقتضب ٢ :٢١٩ .
(٧) ينظر اللسان ١٥ :١١٧ هلك
(٨ ينظر المصدر نفسه ١٤ : ٢٨٣ نكس .
(٩) ينظر الديوان ٣٧٤ ، والخزانة ١ :٢٠٤ ، ٢٠٨ .

لقولهم الطوائف الهوالك ، ولا يمكن أنْ نقول رجال هوالك[١] . خالف الرضي النحاة في جميع ما ذكروا ، فقد جوَّز أنْ يكون الهوالك جمع هالكة أي طائفة هالكة، وكذلك الخوارج على تأويل الفُرَق الخارجة . ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ (الصافات ١) أي طوائف الملائكة[٢] . فالرضي جوَّز أنْ تكون هوالك جمع هالكة ولكنَّه سكت عن (فوارس) هل هي جمع (فارسة) ، وهذا لم يقل به أحد ، لأنّ اعتراضه لم يقتصر على هوالك وإنّما شمل جميع ما ذكره النحاة ، في هذا الباب ، فكان ردَّه يفتقر إلى الوضوح والدِقَّة .

- جمع ما آخره ألف تأنيث (حُبَارَى) :

قال سيبويه إنَّ (حُبارَى) ونحوه لا يجمع ما هي فيه إلاّ بالألف والتاء ، وعِلَّة ذلك أنَّهم لو قالوا حَبائر وحَبارى كما قيل في التصغير حُبَيِّر وحُبَيرى ؛ لالتبس حبائر بجمع فَعالة ، ونحوها وحَبارى يجمع فُعْلى وفُعلاء[٣] .

انتقد الرضي الإستراباذي ما علله سيبويه في جمع (حُبَارى) ، ويرى أنَّ في التعليل نظراً ، لأنّ حُبَيِّراً في التصغير يلتبس بنحو حُمَيِّر ، وقواصع في الجمع ، يلتبس بجمع فاعِلة ، ولم يُبالِ في الموضعَيْنِ ، والذي ذكره سيبويه قائم على السماع ، لكنَّ القياس لا يمنع أنْ يقال في جمع حُبارى حبائر وحَبارى[٤]. وزعم أبو أبو الحسن الأخفش أنّ حُبارى قد يقصد بها الجمع وجاءت على لفظ الإفراد[٥] .

-جمع (تمر) :

هناك ألفاظ تأتي للقليل والكثير بلفظ واحد ، تسمى اسم الجنس ، فإذا أُريد التنصيص على المفرد أُدْخِلتْ عليها التاء ، ومثل ذلك (تمر وتمرة) انتقد الرضي

(١) ينظر شرح الأشموني ٣ :٤٠٢ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٠٣ .
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٦١٧ وشرح الرضي على الشافية ٢ :٣١٠ .
(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣١٠ .
(٥) ينظر التكمــلة ٤٤٧ .

الكوفيين ، عندما قالوا إنَّ هذا الجمع المكسَّر واحده ذو تاء [١]، ووصف قولهم بالفاسد . قال الرضي ما نصَّه : ((وهو عند الكوفيين جمع مكسَّر واحده ذو تاء ، وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب ردّه إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرَّد مِنَ التاء فيها،نحو تمر طَيِّب ، ونخل مُنْقَعِر ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأمّا المعنى فلوقوع المجرَّد مِنَ التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً إذ يجوز لك أنْ تقول:أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنّك لم تأكل إلاّ واحدة أو اثنتينِ)).[٢]

- **جمع نحو** : (**كُسَالى** ، **وسُكَارى** ، **وعُجَالى** ، **وغُيَارى**) :

حصر ابن الحاجب المضموم الأول في هذه الأربعة إذ قال : ((... وقد ضُمَّت أربعة كُسَالى وسُكارَى وعُجَالى وغُيارى))[٣]. قال الرضي معلقاً على ما قاله ابن الحاجب : ((لم أرَ أحداً حصر المضموم الأَوَّل في أربعة ، بلى في المُفَصَّل أنَّ بعض العرب يقول : كُسَالى ، وسُكَارى ، وعُجالى ، وغُيارى ، بالضمِّ ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر، وقد ذكر في الكشَّاف في قوله تعالى:﴿ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾ (النساء/٩) أنّه قرئ ضَعَافى وضُعافَى كسَكارى وسُكارى))[٤] .

وكان الرضي محقاً في ما ذهب إليه ، والدليل على ذلك قول سيبويه : ((ولا يكون وصفاً إلاّ أنْ يكسَّر عليه الواحد للجمع نحو عُجَالى ، وسُكارى وكُسَالى))[٥] وقال في موضع آخر : ((وقد يكسِّرُون بعض هذا على (فُعَالَى) وذلك قول بعضهم : سُكَارَى وعُجَالى ومنهم مَنْ يقول : عَجَالى))[٦] .

وكذلك الزمخشري لم يشر إلى الحصر صراحة وإنّما قال : ((ويقول بعض

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢ : ٦٠ ، ٦١ ، ٣٨١ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٢٨ ، ٣٢٩ .
(٣) الشافيـــة ٥٣ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣١٧ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :٢٥٤ .
(٦) المصدر نفسه ٣ :٦٤٥ .

العرب كسالى وسكارى وغيارى وعجالى بالضمِّ))[١]. وقد أشار الرضي إلى ذلك كما تقدم ، ولابدَّ مِنَ الإشارة هنا إلى أنَّ القراءة التي استشهد بها منَ الكشاف هي (ضُعَفاء ، وضُعَافَى ، وضَعَافَى) قال الزمخشري : ((وقرئ (ضُعَفاء) ، (ضُعَافى) ، (وضَعَافى) ، نحو سُكارى ، وسَكارى))[٢] ، وقد ذكرت كتب القراءات قراءة (ضُعافَى) و (ضَعَافَى) ولم أقف على قراءة (ضُعَفاء)[٣] .

- **جمع (أشياء) :**

قال ابن الحاجب في علامات القلب المكاني : ((أو إلى منع الصرف بغير عِلَّة على الأصح نحو أشياء ؛ فإنّها لَفْعاء ، وقال الكسائي : أَفْعَال ، وقال الفرّاء: أفْعَاء وأصلها أفعِلاء..))[٤] .

اختلف النحاة في جمع أشياء[٥] ، فأصلها عند الخليل وسيبويه شيئاء .

قال سيبويه : ((أصل أشياء شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره مِنَ الواو وكذلك أشاوى أصلها أشايا كأنَّك جمعت عليها إشاوة ، وكأنَّ أصل إشاوة شيئاء ، ولكنَّهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو ، كما قالوا : أتيته أَتوةً ، وجَبَيته جِبَاوةً ، والعُلْيا والعَلْياء))[٦]. وعند الكسائي : هو جمع شيء ، كَبَيْت وأَبْيَات ، مُنع صرفه توهُّماً أنّه كحمراء ، مع أنّه كأنباء وأسماء ، ... [٧] ، انتقد الرضي قول الكسائي ووصفه بالبعيد لأنّه منع مِنَ الصرف دون أنْ يكون هناك مانع وكذلك ليس مِنَ الحكمة أنْ يحمل على التوهم دون أنْ يكون هناك محملٌ صحيح[٨]، أمّا الأخفش والفرّاء فقالا إنَّ أشياء جمع شيء وأصله شيِّئ نحو بَيِّن

---

(١) المُفَـصَّل ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٢) الكشَّـاف ٢٢٢ .

(٣) ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ :٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٤) الشافيـة ٩ .

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤٣٤ ، ٤٣٥ المسألة ١١٨ .

(٦) كتاب سيبويه ٤ :٣٨٠ ، ٣٨١ وينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٢٥ – ٢٧ .

(٧) ينظر المنصف ٢ :٩٦ وشرح الرضي على الشافية ١ :٢٥ ، ٢٦ .

(٨) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ : ٢٦ .

وأَبْيناء[١] . وما قالاه لم يعجبِ الرضي ، ووصفه بالضعف من عِدَّة وجوه :

((أحدهما : أنّ حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس .

والثاني : أنّ شيئاً لو كان في الأصل شَيِّئاً لكان الأصل أكثر استعمالاً مِنَ المخفف قياساً على أخواته ، فإنَّ بَيِّناً وسَيِّداً ومَيِّتاً أكثر من بَيْن وسَيْد ومَيْت ، ولم يسمع شَيِّئ ، فضلاً عن أنْ يكون أكثر استعمالاً من شَيْء .

والثالث : أنّك تُصَغِّر أَشْياء على أُشَيَّاء ، ولو كان أَفْعِلاء ، وهو جمع كثرة وجب ردَّه في التصغير إلى الواحد))[٢] . أمّا إذا جمع أشياء على أشياوات فهذا يقوِّي ما ذهب إليه سيبويه لأنّ فعلاء الاسمية – في رأي الرضي – تجمع على فعلاوات جمعاً مفرداً فهي كصحراء تجمع على صحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتاء نحو : رجالات وبيوتات على غير القياس[٣] . و ((يضعف قول الأخفش والكسائي في قولهم : أَشَايا ، وأَشَاوى ، في جمع أَشْيَاء كصحارى في جمع صحراء، فإنَّ أَفْعِلاء وأفعالاً لا يُجْمعان على فَعالى ، والأصل هو الأشايا وقلبت الياء في الأشاوى ، واواً على غير قياس ، كما قيل : جبيته جِبَاية وجَباوة))[٤] . وبعد ذلك يختم الرضي آراء النحاة بقول سيبويه : وقال سيبويه : أشاوى جمع إشاوة في التقدير ، فيكون إذن مثل إداوَة وأدوَى كأنّه بنى من شيْئ شِياءَة ثم قُدِّمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إشاية ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جَباوَة ، ثم جمع على أشاوَى كإداوَة[٥] وأَدَاوَى[٦] .

لم يُعَلِّق الرضي على قول سيبويه وإنّما أعطى طريقاً قريباً لجمع أشياء ونلمس ذلك في قوله : ((وأقرب طريقاً من هذا أنْ نقول : جُمع أشياء على أشايا ، ثم قُلِبتِ

(١) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١ :٣٢١ والمنصف ٢ :٩٦ ، وشرح الرضي على الشافية ١ : ٢٦ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ : ٢٦ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ١ :٢٦ .
(٤) المصدر نفسه ١ :٢٦ .
(٥) الإداوة : المَطْهَرة والجمع (الأداوى) بوزن المطايا ، ينظر مختار الصحاح ١١ .
(٦) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٨٠ ، ٣٨١ ، وشرح الرضي على الشافية ١ : ٢٧ .

الياء واواً على غير قياس))[١]. وما قاله الرضي هنا هو مختصر لما قاله سيبويه .

ب - اسم الجمع :

ردَّ الرضي قول الأخفش : ((كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل و واحده اسم فاعل كصَحْب وصَاحِب وشَرْب وشَارِب فهو جمع تكسير ، .. وعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُور ، فتقول في تصغير رَكْب وسَفْر : (رُوَيْكِبُون وسُوَيْفِرُون...))[٢] .

ردَّ الرضي على قول الأخفش بقول الشاعر :

أَخْشَى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عَادِيا[٣]

لأنّ رَكْباً اسم جمع ولفظه مفرد لأنّه يُصَغَّر على لفظه وليس جمع تكسير كما ادَّعى الأخفش وممّا يؤكد ذلك قول سيبويه : ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده ولكنَّه بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ ، إلاّ أنّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك : رَكْبٌ وسَفْرٌ . فالرَّكب لم يكسَّر عليه راكب . ألا ترى أنّك تقول في التحقير : رُكَيْب وسُفَيْر ، فلو كان كسّر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فَعْل ممّا يكسّر عليه الواحد للجمع))[٤] وما ذهب إليه سيبويه واتبعه الرضي فيه هو الأصح لعقد الإجماع الإجماع عليه ، وإنّ ((فَعْلاً في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَلْس وكَتْب في جالس وكاتب))[٥] .

وممّا يقوي ما ذهب إليه الرضي قول ابن جنّي الذي فيه صوَّب رأي سيبويه وألزم الأخفش بأنْ يقول في تحقير (ركْب) : رُوَيْكِبُون لأنّه عند الأخفش جمع كُسِّر

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٢٧ .

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢ :٥٤٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٣٣٤ .

(٣) البيت لأحيحة بن الجلاَّح في الأغاني ١٥ :٤٧ وصدره : والسرُّ ممّا يتبعُ القَوَاصِيَا ، استشهد به ابن جنّي في المنصف ٢ :١٠١ ،ولكن صدره يختلف عما ورد في الأغاني ، بنيته بعصبة من ماليا .

(٤) كتاب سيبويه ٣ :٦٢٤ .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٣٥ .

عليه (راكب) ، وقوله رُكَيب يدلُّ على خلاف مذهبه وهو قول سيبويه[١] .

ج - جمع المذكر السالم :

- جمع (طلحة) :

ردَّ الرضي الإستراباذي على الكوفيينَ وابن كيسان لمخالفتهم القياس والاستعمال في جمع الاسم ذي التاء جمع مذكر سالماً نحو (طلحة) ، فإنّهم أجازوا طَلْحون ، بسكون العين وبفتح العين عند ابن كيسان ، قياساً على الجمع بالألف والتاء ، (كالطلحات) وذلك لأنّ حَقَّه أنْ يجمع بالألف والتاء[٢] .

وبيَّن الرضي كيف أنَّهم خالفوا القياس والاستعمال ، فأمّا الاستعمال فيردّ الرضي عليهم بقول عبد الله بن قيس الرقيّات :

نضَّـــــر اللهُ أَعْظُمـــــاً دَفَنُوهَـــــا بِسَجِسْـــتَانَ طَلْحَـــةَ الطَلَحـــاتِ[٣]

فجمع (طلحة) في البيت على (طلحات) وليس على (طلحون) كما زعم الكوفيون وابن كيسان[٤] ، وأمّا القياس ((فلأنّ التاء ، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث ، وإنْ حُذفت ، كما عملوه ، حذف الشيء مع عدم ما يدلُّ عليه ، وغلب على الظن أنّه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ، ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة ، نحو : ربْعون وعلاّمون ، ولا يجوز اتفاقاً))[٥]. إضافة إلى ذلك أنّ من شروط جمع المذكَّر السالم ، الخلو من تاء التأنيث التأنيث كـــ(طلحة) و (علاّمة)[٦] .

ولم يخرجِ الرضي فيما قاله عَنِ الإجماع ، باستثناء الكوفيينَ وابن كَيْسَان . بدليل قول سيبويه : ((وقالوا طلحْة الطلحات ولم يقولوا : طلحة الطلحينَ فهذا يجمع

---

(١) ينظر المنصف ٢ :١٠١ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٧٢ .

(٣) ينظر الديوان ٢٠ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٧٢ .

(٥) المصدر نفسه ٣ : ٣٧٣ .

(٦) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ :٤٧ .

على الأصل لا يتغير عن ذلك ...))[1].

- (**جمع أحمر وسكران جمع مذكر سالماً**) :

أجاز ابن كَيْسَان جمع أحمر وسَكْرَان جمع مذكر سالماً فقال فيهما : (أحمرون وسكرانون)[2] ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

فمـــا وُجِـــدَتْ بنـــاتُ بَنِـــي نِـــزَارٍ حَلائِـــلَ أَسْـــوَدِينا وأَحْمَرِينـــا[3]

لم يعترض الرضي على ابن كَيْسَان صراحة وإنّما عزا ما قاله ابن كَيْسَان إلى الشذوذ ، وكذلك حمل ابن كَيْسَان جمع المؤنَّث على جمع المذكَّر إذ قال : (حمراوات ، وسكريات) وردَّ عليه الرضي ، إذا كان الأصل ممنوعاً فكذا الفرع[4].ولم يقل أكثر النحويينَ بصحة هذا الجمع ، وإنّما عزوا ذلك إلى الشذوذ[5] ، الشذوذ[5] ، وسبب ذلك أنّ النحاة وضعوا شروطاً لجمع الاسم بالواو والنون ، ومن هذه الشروط ألاّ يكون المجموع على أَفْعَل فَعْلاء ، وفَعْلان فَعْلَى ، فكل صفة لا تلحقها التاء ، تُعَدّ من قبيل الأسماء، فلذلك لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء ، وفعلان فعلى[6] ، ولهذا عُدَّ قول الشاعر مِنَ الشواذ ، وكذلك اعتراض الرضي على رأي بن كَيْسَان عندما جوَّز مثل هذا الجمع.

د - جمع المؤنث السالم :

- **شروط جمع المؤنث السالم** :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب في شروط جمع المؤنث السالم ، قال ابن الحاجب: ((المؤنث ما لحق آخره ألف وتاء ، وشرطه إنْ كان صفة وله مذكر ، فأنْ

---

(١) كتاب سيبويه ٣ :٣٩٤ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٧٦ وخزانة الأدب ١ :١٧٨ ؛ ٨ :١٨ ، ١٩ .

(٣) البيت ينسب للكميت ، ينظر شعر الكميت بن زيد الأسدي ٢: ١١٦ . واختلف في نسبته ، نسبه ابن عصفور للكميت ينظر المقرّب ٢ :٥١ ، ونسبه صاحب الخزانة لحكيم الأعور ١ :١٧٩ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٧٦ .

(٥) ينظر المقرّب ٢ :٥١ .

(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٧٥ ، ٣٧٦ .

يكون مذكره جُمع بالواو والنون ، فإنْ لم يكن له مذكَّر ، فأنْ لا يكون مجرداً كحائض وإلاّ جمع مطلقاً))[١] . لم يكن ابن الحاجب مسدداً في قوله : (وإلا جُمع مطلقاً) ، ((لأنّ الأسماء المؤنثة بتاء مقدّرة ، كَقِدر ونار ، وشمس وعقرب وعَيْن ، مِنَ الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطَّرد فيها الجمع بالألف والتاء ، بل هو فيها مسموع ، كالسماوات ، والكائنات ، والشمالات في الرياح ، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنّه ليس بحقيقي ، ولا ظاهر العلامة ؛ فلا يجمع ، إذن ؛ هذا الجمع قياساً مِنَ الأسماء المؤنثة إلاّ علم المؤنث ...))[٢]. والاعتراض جاء هنا كون المُصنِّف قال : (جمع مطلقاً) دون أنْ يقيّد لأنّ الأسماء المؤنثة التي تأنيثها غير حقيقي لا يطَّرد فيها هذا الجمع .

- (**جمع فُعْلَة**) :

جوّز المبرّد مجيء (فعْلَة) بالفتح[٣] ، وردَّ الرضي عليه بكلام سيبويه ، قال الرضي : ((وأمّا الفتح فالمبرّد ، نصَّ على جوازه ، وليس في كلام سيبويه ما يدلُّ عليه))[٤] .

قال سيبويه : ((وأمّا ما كان على فُعْلَة فهو بمنزلة غير المتصل وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد وذلك قولك ، دُوْلَة ودُوْلاَت ، لا تحرِّك الواو لأنّها ثانية ، فإذا لم تردِ الجمع المؤنث بالتاء قلت دُول))[٥] . والظاهر أنّ سيبويه أراد من قوله (لا تحرِّك الواو) يعني أنّ الواو لا تتحرك بالضمِّ[٦] . ولم يشر سيبويه إلى الفتح خلافاً خلافاً

لما قاله المبرّد .

- **جمع (رِشْوَة) :**

---

(١) المصدر نفسه ٣ :٣٨٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٨٨ .

(٣) ينظر المقتضب ٢ :١٨٩ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٩٥ .

(٥) كتاب سيبويه ٣ :٥٩٤ .

(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٩٤ .

أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه عندما وازن بينه وبين قول السيرافي في جمع (رِشْوَة) بالألف والتاء ، قال سيبويه : ((وقد كُسّرت فِعْلَة على (أَفْعُل) وذلك عزيز ، ليس بالأصل قالوا : نِعْمَة وأَنْعُم وشِدَّة وأَشُدّ وكرهوا أنْ يقولوا في رِشوَة بالتاء فتنقلب الواو ياء ، ولكن مَنْ أسكن فقال : كِسْرات قال : رِشْوات))[١] أمّا السيرافي فَيُجَوِّز كسر العَيْن في (فِرْيَة) و (لِحْيَة) عند جمعها بالألف والتاء لأنّه لا ينقلب حرف إلى حرف حسب اعتقاده[٢] . وعلل الرضي الأستراباذي سبب إعطائه الأولوية لقول سيبويه وذلك ((لاستثقال الكسرتَيْنِ مع الياء ، وأمّا المعتل العَيْن فيجوز جمعه بالألف والتاء ، إذ يجب إسكان عينه ولا يجتمع كسرتان نحو قِيمات ودِيمات))[٣] .

والرضي في ردِّه على السيرافي قد وافق ما أجمع عليه النحاة في هذا الباب ، كابن السرَّاج ، وأبي علي الفارسي ، وابن يعيش[٤] .

قال أبو علي الفارسي : ((وبنات الياء والواو بهذه المنزلة نحو لِحْية ولِحَىً ، وفِرْية وفِرَىً ، ورِشْوَة ، ورِشىً ، ولا يجمعون بالتاء لما يلزم من قَلْب الواو لوقوع الكسرة قبلها ومن قال : كِسْرات فأسْكن قال : رِشْوات))[٥] .

٧- **المثنى والجمع** :

- (**تثنية الاسم المشترك وجمعه**) :

لم يثبت ابن الحاجب على رأي في تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة ، وتابعه الرضي في هذه المسألة فقال : ((وعند المُصَنِّف تَرَدُّدٌ في تثنية الاسم المشترك وجمعه ، باعتبار معانيه المختلفة كقولك : القرءانِ : للطهر والحيض ، والعيون : لعين الماء ، وقرص الشمس ، وعين الذهب وغير ذلك ؛ مَنَع من ذلك في شرح الكافية لأنّه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوَّزه على

(١) كتاب سيبويه ٣ : ٥٨١ ، ٥٨٢ .

(٢) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٢٧١ .

(٤) ينظر الموجز في النحو ١٠٨ ، ١٠٩ والتكملة ٤١٩ ، وشرح المُفَصَّل ٢ :٣ :٣٩٤ .

(٥) التكمـــلة ٤١٩ .

الشذوذ في شرح المُفَصَّل))[١] ولم يمنعِ النحاة مثل هذا النوع مِنَ التثنية والجمع بشرط تصاحب وتوافق الأسماء المراد تغليبها ، كالعُمَرَيْنِ لأبي بكر وعمر والقَمَرَيْنِ للشمس والقمر وكذلك الحَسَنان ، على أنْ يراعى التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفَّة كالعُمَرَيْنِ[٢] . ومن ذلك قول عنترة :

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأَصْبَحَتْ

زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الــدَّيْلَمِ[٣]

والدُحْرُضَانِ موضعانِ أحدهما دُحْرُض والآخر وسيع غُلِّبَ الأوَّل على الثاني فَسُمِّيا بالدحرضَيْنِ على التغليب[٤] .

وقد يأتي المتكلم بمثنى مشترك يُفَسِّرَهُ بمعطوف ومعطوف عليه[٥] ، كقول الشاعر :

وكَيْفَ تُبْصِرُ شَاةٌ عنــدَكُم مَكَثَــتْ

طَعامُها الأَبْيضَانِ المَاءُ والتَّمْــرُ[٦]

- تثنية يد ودم وجمعهما :

قال سيبويه في تثنية يد ودم وجمعهما : ((أمّا ما كان أصله (فَعْلاً) فإنَّه إذا كُسِّر على بناء أدنى العدد كُسِّر على (أَفْعُل) ، وذلك نحو : يَد وأيْدٍ ، وإنْ كُسِّر على بناء أكثر العدد كُسِّر على (فِعال و فُعُول) ،وذلك قولهم : دِماءٌ ودُمِيٌّ ، لمّا ردّوا ما ذهب مِنَ الحروف كسَّروه على تكسيرهم إيّاه لو كان غير منتقص على الأصل نحو : ظَبْي ودَلْو))[٧] . أمّا المبرّد فعنده دم أصله (فَعَل) والدليل على ذلك قولك : دُمِي

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٤٨ .
(٢) ينظر المقتضب ٤ :٣٢٦ وتهذيب اللغة ٢ :٣٨٧ ولسان العرب ٩ :٣٩٦ عمر .
(٣) ينظر الديوان ٢١ .
(٤) ينظر المثنى لأبي الطيب اللغوي ، مقدمة المحقق عز الدين التنوخي ١١ .
(٥) ينظرالضرورة الشعرية ١١٤ .
(٦) ينظر جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين ١٥ .
(٧) كتاب سيبويه ٣ :٥٩٧ .

يدمى فهو دم ، ويستدل على أنّه فَعَل بقول الشاعر :

فَلَــو أنّــا علــى جُحْــرٍ ذُبِحْنــا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ [1]

في الأصل ساكن أتى به الشاعر على أصله وردَّ ما حذف منه وجاء به متحركاً، وأمّا يد فتقديرها عنْد المبرّد (فَعْل) ساكن العَيْن ، لأنَّها تجمع على أيدٍ وهذا جمع (فَعْل).ويلزم الرضي سيبويه أنْ يقول بقول المبرّد إنّ ((دَمَا لغة في دم ، كيدَي لغة في يد ، والمشهور أنّ يَدَاً ، في الأصل ساكن العَيْن ، لأنّ الأصل السكون ولا يحكم بالحركة إلاّ بثبت))[٢] . ولم يجمع أحد مِنَ الصرفيينَ غير سيبويه دم على فُعُول ؛ لأنَّ هذا الجمع يكون أقرب إلى نحو عصا وعُصي منه إلى دم ودُمي ؛ لأن المشهور في دم أنَّه يجمع على فِعال ، دِمَاء . وكان الرضي محقاً عندما ألزم سيبويه بأنْ يقول بقول المبرّد ؛ لأنّ ما قاله المبرّد يوافق اللإجماع .

٨- المقصور والممدود :

ما جاء مِنَ المقصور والممدود على قياس اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي : قال ابن الحاجب : (وأسماء الزمان والمكان والمصدر ، ممّا قياسه مَفْعَل ومُفْعَل كَمَغْزًى ومُلْهًى ؛ لأنّ نظائرهما مَقْتَل ومُخْرَج)) [٣] .

تتبع الرضي قول ابن الحاجب فيما قيس مِنَ المقصور والممدود على أسماء الزمان والمكان من غير الثلاثي ، وتَبَيَّنَ له أنّ ابن الحاجب لم يذكر إلاّ مُفْعَلاً ، ويظهر ذلك في قول الرضي : ((وأمّا من غير الثلاثي المجرَّد فالثلاثة على وزن

(١) البيت في الخزانة ٧ :٤٨٢ وينسب لعبد بني الحسحاس ولعلي بن بدَّال وللمثقب العبدي .
(٢) ينظر المقتضب ١ : ٢٣٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٥٧ .

مفعوله .. ، سواء كان المفعول مُفْعَلاً أو مُفْتَعَلاً أو مُسْتَفْعِلاً أو غير ذلك ، ولم يذكرِ المُصَنِّف إلا مُفْعَلاً))[1] . وأكَّد النحاة أنَّ ما كان أكثر من ثلاثة أحرف فلفظ المكان والزمان والمصدر نفسه كلفظ المفعول[2]. ومن ذلك قول ابن الخَبَّاز:(((اسم المفعول) من كل فعل على أكثر من ثلاثة أحرف ، وكذلك (اسم الزمان) و (اسم المكان) و (المصدر منه) وذلك نحو : المُنْطَوَى والمُشْتَرَى والمُسْتَدْعَى والمُعْطَى والمُرامَى ؛ لأنّ نظيرها من الصحيح : المُنْصَرَف والمُكَتَب والمُسْتَخْرَج والمُكْرَم والمُقاتَل ، وكذلك سائرها))[3] – وكما أشار الرضي – سواء كان رباعياً على مُفْعَل أم خماسياً على مُفْتَعِل أم سداسياً على مُسْتَفْعِل ، وفات ابن الحاجب أنْ يذكر (مُفْتَعَل ومُسْتَفْعَل) لعلَّه لم يردِ التفصيل في ذلك وإنَّما أراد مجيء مُفْعَل على وزن المفعول.

٩- المشتقات :

أ- اسم الفاعل :

(ما جاء من الصفات المؤنثة على وزن فَاعِل كَحَائِض وطَالِق)

الغالب في هذه الصفات ألاّ تلحقها التاء نحو طَالِق وحَائِض بلفظ المذكَّر، وقد تأتي بالتاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ (الأنبياء٨١) وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ (الحج٢) ، ومّما جاء بلا تاء كقوله تعالى : ﴿ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ (إبراهيم ١٨) . قال سيبويه: ((قولك : امرأة حائِض وهذه طامِث كما قالوا : ناقة ضامِر يوصف به المؤنث وهو مذكّر فإنّما الحائِض وأشباهه في كلامهم مع أنّه صفة شيء ، والشيء

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤١٦ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٣٦، والمقتضب ٣ :٧٩، والغرّة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفيَّة ٢ :٦٩١

(٣) الغرّة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفيَّة ٢ :٦٩١ .

مذكَّر ، فكأنّهم قالوا هذا شيء حائض))[١]. أمّا إذا لحقت هذه الصفات التاء نحو مُرْضِعة ، وحَائِضَة فقد جرتْ على الفعل كحاضَتْ فهي حائِضَة وطَلَقَتْ فهي طَالِقَة ورَضَعَتْ فهي مُرْضِعَة[٢] . أي أنّهم إذا قصدوا الإطلاق لم تجرِ على الفعل ؛ لأنّ قولهم مُرْضِع أريد بها ذات رَضاع ولم يُجرِها على أَرْضَعَتْ ، ولا تُرْضِع ، فهي بمثابة قولك لذي النَّبْل نَابِل، ولذي التَمْر تامر ، جاءت بمعنى النسب وإنْ كانت على صورة اسم الفاعل[٣] . انتقد الرضي الإستراباذي ما قاله النحاة في حائض وطالق وما شابههما مِنَ الصفات ويظهر ذلك في قوله : ((غاية مرمى كلامهم : إنّ اسم الفاعل لمّا لم يقصد به الحدوث ، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة ، فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وإنّ شابهه لفظاً ، وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبَّهة ، فإنّها للإطلاق ، لا الحدوث ، ولا تشابه الفعل لفظاً أيضاً ، فكانت أجدر بالتجريد عَنِ التاء ، ولا تجرَّد ؛ وأيضاً ، فإنّ الاسم المنسوب بالياء الذي مَثّل (حائض ، وطالق) به ، محمول عندهم عليه ؛ يؤنَّث مع أنّه للإطلاق دون الحدوث ؛ وليس له فعل إلاّ من حيث المعنى والتأويل : فإنّ معنى بصري : منسوب إلى البصرة))[٤] .

ويستمر الرضي في إشكاله على النحاة ؛ فينتقد ما قاله الخليل في (لابِن وتامِر) قال : ((ومن أين لهم أنَّ المنسوب الذي على وزن فاعِل ، وليس باسم فاعل كلابِن وتامِر ونَبَّال وقَوَّاس : إذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء ؟ بل يقال :امرأة ناشِبَة ونَبَّالة ، وكيف صار حُكْم نابل الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة ، في الامتناع من تاء التأنيث ؟))[٥]. وهذا ينتقض بقول الخليل نفسه في قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ (القارعة ٧). قال الخليل:

---

(١) كتاب سيبويه ٣ :٣٨٣ ، وينظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٩ :٤٦١٩ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٣٨٤ ، وحاشية الصبان ٤ :١٣٦ ، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية ٣٥٦ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٣٨١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١ ، ومعاني الأبنية ٥٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٥) المصدر نفسه ٣ :٣٣١ .

((إنّما قالوا : (عيشة راضية) ، وطَاعِم وكاسٍ على ذا أي : ذاتُ رِضاً وذو كسوة وطعام ...))[1]، أي ينسب إليه الرضا ، والكسوة والطعام . وإذا فرضنا أنّ نحو حائض وطامث من أبنية النسب وكذلك نابل وناشب اتفاقاً ، كيف يجوز أنْ يقال في نحو : مُنْفَطِر ومُرْضِع في قوله تعالى : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ﴾ (المزمل ١٨) وقولنا (فلان مُرْضِع) ، ومِثْل هذا النقد وجَّهه الرضي إلى الخليل عندما قال : (((السماء مُنْفَطِر به) كقولك معضِّل للقطاة وكقولك مُرْضِع للتي بها الرِّضاع ، وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل كقولك : منشَقَّة ، وكقولك مرضعة للتي ترضع))[2] .

قال الرضي : ((ولم يثبت كون مُفْعِل ومُنْفَعِل من أبنية النسب المتفق عليها حتى نحملها عليها ، كما حملنا حائضاً على نحو نابل))[3]. والأقرب عند الرضي أنْ يقال في كلِّ ما تقدم : ((إنّ الأغلب في الفَرْق بين المذكَّر والمؤنَّث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حُمِل اسما الفاعل والمفعول عليه ، لمشابهتهما له لفظاً ومعنى .. ، فألحقا التاء ، للتأنيث كما تلحق الفعل ، ثم جاء ممّا هو على وزن الفاعل : ما يقصد به مرَّة الحدوث كالفعل ، ومرَّة الإطلاق ، وقصدوا الفَرْق بين المعنيَيْنِ ، فأنَّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل لمشابهته له معنًى ، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ، ليكون ذلك فَرْقاً بين المعنيَيْنِ))[4] . وما قاله الرضي أقرب إلى الحقيقة . ويمكن بيان حُكْم الصفات المختصة بالإناث كالآتي :

١- صفات مختصة بالإناث لا يختص بها المذكَّر وهذه أمّا أنْ تكون بالتاء أو بدونها كمُرْضِع وطَالِق وطَامِث وما شابهها ، فإنْ قصد فيها معنى الفعل جيء بالتاء ، فيقال مرضعة وطَالِقَة وطَامِثَة ، أمّا إذا جاءت هذه الصفات من غير التاء فيقصد بها الذات فيقال مُرْضِع أي ذات رضاعة وحائض ذات حيض.

٢- وقد يكون الوصف واقعاً على المذكَّر والمؤنَّث لا تلحقه التاء كعانس يقال

---

(١) كتاب سيبويه ٣ :٣٨٢ ، وينظر شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٣١ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ :٤٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ :٣٣١ .

(٤) المصدر نفسه ٣ : ٣٣١ ، ٣٣٢ .

رجل عانس وامرأة عانس وكذلك جمل ضامر وناقة ضامر .

اتفق الرضي مع ما قاله النحاة ، كون هذه الصفات التي جاءت على وزن فاعل تُحْمَل على الفعل ، فإذا جَرَتْ على الفعل قصد به الحدوث ، وعندئذٍ تلزمها التاء فرقاً بين المذكَّر والمؤنَّث كما كان ذلك في الفعل . أمّا إذا لم يكن يجري على الفعل فقصد به النسب .

ب - اسم التفضيل :

- (إضافة اسم التفضيل) :

أعطى ابن الحاجب ثلاثة أوجه لاستعمال اسم التفضيل أحدها وهو الأكثر ((أنْ يقصد به الزيادة على مَنْ أضيف إليه ، ويشترط أنْ يكون منهم ، نحو زيد أفضل الناس))[١]. ولم يكن قول ابن الحاجب : (أنْ يقصد به الزيادة على من أضيف إليه) مرضياً للرضي لأنّه في اعتقاده ((مُفَضَّل على مَنْ سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مُفَضَّلاً على كلِّ مَنْ أضيف إليه ، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه))[٢] .

وذهب ابن الحاجب إلى : ((أنّ زيداً لم يذكر في الناس في قولك : زيد أفضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في أصل الفضل))[٣] . وما قاله ابن الحاجب ليس بشيء عند الرضي ، ((لأنّه لايُحتاج لحصول هذا الغرض، أي التشريك في أصل الفضل إلى واسطة ؛ لأنّ لفظ (أَفْعَل) يكفي في هذا، لما ذكر المُصَنِّف بعينه بعد هذا ، وهو قوله : لأفعل جهتان ، ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه ، الزيادة فرع ثبوت أصله ، ولا يحصل الفرع إلاّ بعد الأصل))[٤].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ :٤٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ٣ :٤٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ٣ :٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٤) المصدر نفسه ٣ :٤٥٦ ، ٤٥٧ .

-(**اشتقاق اسم التفضيل**) :

يرى جمهور النحاة أنّ اسم التفضيل لا يشتق مِنَ الفعل الناقص نحو (كان وصار) ، وعِلَّة ذلك أنّ هذه الأفعال دالَّة على الزمن دون الحدث ، و(أَفْعَلَ) موضوع للتفضيل في الحدث ، خالف الرضي النحاة ولم يرَ مانعاً من ذلك؛ كون هذه الأفعال دالة على الحدث أيضاً ، ويظهر ذلك في قوله : ((والحق أنّها دالة على الحدث أيضاً ... فلا منع ، وإنْ لم يسمع أو يقال : هو أكون منك منطلقاً ، وهو أصير منك غنياً، أي أشدّ انتقالاً إلى الغنى))[١] . ولم يفردِ القدماء لاسم التفضيل باباً مستقلاً وإنّما اكتفوا بذكر التعجب ، كون الشروط التي تنطبق على فِعْلَي التعجب هي نفسها تنطبق على اسم التفضيل[٢] . وحتى الذين فصلوا بين فِعْلَي التعجب واسم التفضيل أحالوا شروط اشتقاقه على فِعْلَي التعجب لمجيء الاثنَيْنِ على صيغة (أَفْعَل)[٣] .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ : ٤٤٨ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٩٧ – ١٠٠ ، والمقتضب ٢ :٢١٦ ، ٣ :٢٤٣ ، ٤ :٢٨١ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٣ :٦٣ .

- ثانياً : ردوده في مباحث الأفعال :

١- الخلاف في النقل من باب إلى آخر :

اعترض ابن الحاجب في (باب سُدْتُه) على فكرة النقل عند سيبويه وجمهور النحاة ؛ لأنَّهم قالوا نُقِل قُولَتُ إلى قَوُلْتُ وبَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ[١]، ((لينقلوا بعد ذلك ضمَّة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدلُّ عليهما ، وهو الضمَّة والكسرة))[٢]. لم يشر ابن الحاجب إلى ذلك الاعتراض صراحة وإنّما كان قوله متضمناً ذلك الاعتراض الذي نقله الرضي عنه ، قال ابن الحاجب: ((وأمّا باب سُدْتُه فالصحيح أنّ الضمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل ، وكذا باب بعته))[٣].

ومثل هذا النقل رفضه ابن الحاجب لأنّه يخالف الأصل لفظاً ومعنى فلم يطرأ تغيير على معنى قُلْتُ وبِعْتُ وهذا يأتي من ضمِّ فاء قال وكسر فاء باع مباشرة بعد إلحاق ضمير الرفع المُتَحَرِّك بهما،وسقوط ألفهما لالتقاء الساكنَيْنِ من غير حاجة إلى ضمِّ العَيْن وكسرها ثم نقل الحركة مِنَ العَيْن إلى الفاء[٤] . ولم يرَ الرضي محذوراً في ذلك ،وهذا أصل مقرر عنده لا يمكن مخالفته ؛ لأنَّ كل واو أو ياء في الفعل هي عين تحرَّكت بأي حركة كانت مِنَ الضمِّ والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فعند ذلك تقلب ألفاً أمّا في (قَوَلْتُ) بالفتح فهنا يجب قلب الواو ألفاً ،وكذلك إذا حوّلت الفتحة ضمَّة ،وكذا بَيَعْتُ بالفتح والكسر، ويرى الرضي أنّهَ ليس هناك من داعٍ إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوَلَ وبَيَعَ لأنَّهما أصْلا قال وباع ... والوجه عنده إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي الواو والياء ألفاً ؛ وعندئذٍ يمكن القول : تحرَّكت الواو في قَوَلَ و طَوُلَ و خَوِفَ والياء في بَيَع وهَيِبَ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً ؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب ومع وجود الألف في هذه الأفعال لا يمكن الاستدلال على بِنْيَة الأبواب التي ترجع إليها هذه الأفعال وانَّ أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٤١ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ .

(٣) الشافية ١٩ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ ، ٥٩ .

فَعِلَ ؛ لأنَّ الألف يجب انفتاح ما قبلها ، وعندما تتصل ضمائر الرفع المتحرِّكة بها وجب تسكين اللام كما هو معروف فتحذف الألف من جميع هذه الأفعال لالتقاء الساكنَيْنِ ، وبحذفه يكون المانع قد زال فلم يعد هناك مانع مِنَ التنبيه على الوزن ؛ ولهذا قصدوا التنبيه على بِنْيَة كل فعل من هذه الأفعال ، ويدلُّ على ذلك تحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت على العين ، لأننا نتعرَّف على وزن الفعل من خلال حركة العين فقط ، وهذا غير ممكن مع (فَعَلَ) المفتوح العين لتماثل حركتي الفاء والعين نحو قَوَلَ وبَيَعَ ؛ فتركوا هذا التنبيه فيه ونبَّهوا على (فَعِلَ وفَعُلَ) فقط ؛ فقالوا في فعل نحو خاف وهاب خِفْتُ وهِبْتُ ، لأنَّ المهم عندهم- كما يعتقد الرضي- التنبيه على البنية [1] . وجاء هذا التفصيل مِنَ الشارح ليردَّ على قول المُصنِّف ويثبت أنّ ما قاله سيبويه كان أصْلاً ولا وجه لاعتراض ابن الحاجب ، لأنّه ليس هناك من مانع أو محذور طالما لم يخالفْ فيه الأصل لأنّ كل واو وياء في الفعل هي عين تحرَّكت بأي حركة كانت من الضمِّ والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنّها تقلب ألفاً ، وهذا ما أجمع عليه النحاة [2] .

٢-أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه :

-(**تَمَدْرَعَ – تَمَنْدَلَ – تَمَسْكَنَ**) :

لم يوافقِ الرضي النحاة عندما عَدُّوا تَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ وتَمَسْكَنَ منَ الملحق[3]. ويظهر ذلك في قوله : ((وفي عدِّ النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن منَ الملحق نظر أيضاً ، وإنْ وافقت تدحرج في جميع التصاريف ، وذلك لأنّ زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظنّوا أنّ ميم مِنْدِيل ومِسْكِين ومِدْرَعة فاء الكلمة كقاف قِنْديل ودال دِرْهم والقياس تَدَرَّع وتَنَدَّل وتَسَكَّن كما يجيء في باب الزيادة ، وهذا كما تُوُهم في ميم مَسيل الأصالة فجمعوه على مُسْلان وأَمْسِلَة ، كقُفزان وأَقْفِزَة في جمع قَفيز ، فتمدرع وتمندل وتمسكن – وإنْ على

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٥٩ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٤١ ، ٣٤٢ ، والمنصف ١ :٢٣٤ ، والممتع في التصريف ٢٨٥

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٨٦ والأصول في النحو ٣ :٢٢٩ ، ٢٣٠ ،والمنصف ١ :١٠٧ ، ١٣٠.

تَمَفْعَل في الحقيقة – لكن في توهمهم على تفَعْلَل))[1] .

قال الزمخشري : ((وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق ، وغير موازن له ، فالأَوَّل على ثلاثة أوجه : ملحق بدَحْرَج نحو شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَر وقَلْنَسَ وقَلْسَي . وملحق بتَدَحْرَجَ نحو تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وتَكَلَّم. وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقي. ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرَيْنِ ...))[2]

واتبع ابن الحاجب الزمخشري فيما قال . وقد وصف الرضي ما قالاه في غير هذا الموضع بالوهم ، قال الرضي : ((ولمّا لم يؤدِ الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المُصنِّف بكون ألف نحو تَغَافَل للإلحاق بتَدَحْرَج ، وهو وهم ، لأنّ الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تمادَّ وترادَّ كما لم يدغم نحو مَهْدد كما بيّنا ، ولو كان الألف في تغافل للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً ، فلم يصح إطلاق قولهم : (إنّ الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً)))[3] .

النقد الذي وجَّهه الرضي للنحاة عندما عدّوا نحو تمدرع وتمندل وتمسكن مِنَ الملحق ، وجَّهه هنا للزمخشري وابن الحاجب عندما عدّا ألف نحو تغافل ملحقاً بتدحرج لأنَّ الألف هنا ليس للإلحاق وإنّما للدلالة على كون الفعل بين اثنين فصاعداً.

- (**اعتقد سيبويه أنّ المضاعف لا يأتي من باب كَرُم**) :

اعتقد سيبويه أنّه لا يكاد يكون في المضاعف فَعُلَ[4] . ولم يثبت ما قاله سيبويه عند الرضي ، لأنّه قال : ((وقال بعضهم : عَزَّتِ الناقة – أي : ضاق احليلها – تعزُّ بالضمِّ وشَرَّ ودَمَّ : أي صار دميماً ؛ وثلاثتُها فَعُلَ بالضمِّ))[5] . ونقل الرضي

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٥١ .
(٢) المُفَصَّل ٢٧٨ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٤ .
(٤) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٤٢٠ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ .

عَنِ الجوهري : أنّ لَبُبْتَ لا نظير له في المضاعف ، وإنّما غَرَّهم الدَّميم والشَّرير والدّمامة ، والشَّرارة[١] . و ((المستعمل دمَمْتَ بالفتح تدُّم لا غير ، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي[٢] استغناء باشتدَّ ، كما استُغْني بافْتقر عن فَقُرَ ، وبارتفع عن رَفُعَ ، فقالوا : افتقر فهو فقير ، وارتفع فهو رفيع ، واشتدّ فهو شديد ، وأمّا قول علي (رضي الله عنه) (لَشَدّ ما تشطّر ضَرْعَيْها) فمنقول إلى فَعُل كما قلنا في حَبَّذا وحَبُبْتَ ، فلا يستعمل حبَّ وشدَّ بمعنى صار حبيباً وشديداً إلاّ في التعجب كما في حبذا وشدَّما))[٣] .

-(ما ألحق بتدحرج كتكلّم) :

قال الزمخشري : أبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب ومن هذه الأضرب ما ألحق بتدحرج كتغافل وتكلّم[٤]. واصل الرضي نقده للزمخشري وابن الحاجب في نحو تكلَّم ، ليس التضعيف فيه للإلحاق بتدحرج[٥] ، إذ قال : ((وكذا نحو تكلَّم ،ليس ،ليس

التضعيف فيه للإلحاق بتدحرج ، كما إدَّعيا ، لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غرَّهما إلاّ موافقة البناءَيْنِ لتدحرج في تصاريفه ، وإنّما جَوَّز حذف الألف للساكنَيْنِ ، في نحو أرْطًى ومِعْزًى مع أنّ الوزن ينكسر به كما ينكسر بإدغام نحو مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ ؛ لأنّ هذا الانكسار ليس لازماً، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والإضافة نحو الأرْطَى وأرْطَى هذا الموضع . ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جوارٍ وأُعَيْلٍ غير مُنْصَرِفَيْنِ ، هذا ولمّا

---

(١) ينظر الصحاح١ : ٢١٦ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ .

(٢) أراد الرضي أنّه لم يستعمل لـــ(شديد) فعل ثلاثي على فَعُلَ (بضمِّ العين) وليس هناك من داعٍ للاحتمال الثاني الذي ذكره شرّاح الشافية لأنّ عبارة الرضي واضحة لأنّه قال : ((استغناء باشتدّ ، كما استغني بافتقر عن فَقُر ...)) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ هامش المحققين (٣) .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١ :٥٨ .

(٤) ينظر المُفَصَّل ٢٧٨ .

(٥) ينظرالمصدر نفسه ٢٧٨ .

لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز الحكم في نحو سَاسَم وخاتَم وعالَم بكونها للإلحاق بجَعْفَر ، وبكونها في نحو عُلاَبِط للإلحاق بقُذَعْمِل))[١]. وافق نقره كار الرضي فيما قال ، وعنده ما قاله الزمخشري وابن الحاجب في كون (تغافل وتكلَّم) ملحقين بتدحرج (فيه نظر) ، لأنّ زيادة الألف في تغافل والتاء في (تكلَّم) مطَّردة لإفادة معانٍ أخرى[٢] .

- (**معاني تفاعل**) :

قال ابن الحاجب : ((وتفاعل لمشاركة أمْرَيْنِ فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركَا ، ...))[٣]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب ووصفه بالتخليط والمجمجة لأنّ المُصَنِّف لم يثبت على رأي لقوله في معاني فاعل : ((لنسبة أصله إلى أحد الأمرَيْنِ متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً))[٤]. وبَيَّن الرضي هذا التخليط بقوله : ((وذلك أنّ التعلق المذكور في الباب الأوَّل والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى (ضارب زيد عمراً) و (تضارب زيد وعمرو) شيء واحد .. ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابَيْنِ ثابت ؛ ... واعلم أنّ الأصل المشترك فيه في بابي المُفَاعَلة والتَفَاعل يكون معنى ، وهو الأكثر نحو : ضاربته وتضاربنا ، وقد يكون عيناً نحو ساهمته : أي قارعته وسايفته ، وساجلته ، وتقارعنا ، وتسايفنا، وتساجلنا . ثم اعلم أنّه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أنَّ المرفوع في باب فَاعَلَ هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ))[٥] ، ويحتج الرضي لذلك بقول الحسن بن علي (عليهما السلام) لبعض من خاصمه : (سَفِيهٌ لم

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٤ ، ٤٥ .
(٢) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٩ .
(٣) الشافية ٢٠ .
(٤) المصدر نفسه ٢٠ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٧٢ ، ٧٣ .

يَجِدْ مُسَافِهاً)[١] ((سَمَّى المقابل له في السفاهة مُسَافِهاً وإنْ كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأوَّل))[٢]. فلا فَرْق من حيث المقصد بين البابين وإنّما الفرق بينهما في التعبير عن ذلك المقصود . وهذا ما أكدّه الزمخشري في قوله : ((وتفاعل لمّا يكون من اثنين فصاعداً نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أنْ يكون فاعل المتعدي إلى مفعول والمتعدي إلى مفعولَيْنِ نحو نازعته الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاء ويجيء ليريك الفاعل أنّه في حال ليس فيها نحو تغافلت وتعاميت وتجاهلت))[٣] .

- (**اقْعَنْسَسَ واحْرَنْبَى**):

قال النحاة : إنّ الهمزة والنون في اقْعَنْسَسَ[٤] وألف احْرَنْبَى[٥] للإلحاق فقط ، وسبب ذلك أنّ الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتَيْنِ في الملحق به أيضاً ولا يكون الإلحاق في رأيهم إلاّ بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام[٦] . ويتضح ذلك من قول سيبويه : ((وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة ، ويسكّن أوَّل حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ، ويكون الحرف على افْعَنْلَلْتُ وافْعَنْلَيْتُ ، ويجري على مثال اسْتَفْعَلْتُ في جميع ما صُرِّفت فيه استفعل . فافْعَنْلَل نحو اقْعَنْسَسَ واعْفَنْجَجَ[٧] . . وافْعَنْلَيْتُ نحو اسْلَنْقَيْتُ[٨] واحْرَنْبَى ؛ فكما لحقتا ببنات الأربعة وليس فيهما إلاّ زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزاد في بنات الأربعة ، وذلك نحو : احْرَنْجَم[٩] و

(١) المثل للحسن بن علي (عليهما السلام) قاله لعمرو بن الزبير ، ينظر جمهرة الأمثال ١ :٥١١ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ١ : ٧٣ .
(٣) المُفَصَّل ٢٧٩ ، ٢٨٠ .
(٤) اقعنسس : تمَّ التعريف به في هذا الفصل في موضوع التصغير .
(٥) احْرَنْبَى : استلقى على ظهره . ينظر اللسان ٣ :١٠٣ ، حرب
(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٤٢ .
(٧) اعفنجج : تمَّ التعريف به في موضوع التصغير من هذا الفصل .
(٨) اسلنقى / استلقى على قفاه ، ينظر اللسان ٦ :٣٣٦ ، سلق .
(٩) احرنجم : احرنجم القوم تزاحموا واجتمع بعضهم إلى بعض واحرنجم الرجل أراد الأمر ثم كذّب عنه .

اخْرَنْطَمَ[١]))[٢]. وجاء في اللسان ((إنّ نون افْعَنْلَلَ بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أنْ تكون بين أصلَيْنِ نحو اخرنطم واحرنجم واقعنسس ملحق بذلك فيجب أنْ يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله فلتكن السين الأولى أصلاً كما أنّ الطاء المقابلة لها من اخرنطم أصل وإنْ كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة بلا ارتياب ولا شبهة))[٣] . ولا مانع عند الرضي ((من أنْ يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم))[٤] .

٣- عَيْن الفعل المضارع ولامه :

- (**فتح عَيْن المضارع لا يأتي إلاّ مع حروف الحلق**) :

قال النحاة : في فَعَل المفتوح العين في المضارع إنّ هذا الفتح لا يجيء إلاّ مع حروف الحلق سواء كان عيناً أو لاماً ، واعتقد النحاة أنّ الحركة على الحرف وقال بعضهم إنّها قبل الحرف[٥] . ردَّ الرضي على ما قاله النحاة ووصفه بالوهم ، وهذا يتضح في قوله : ((إنّما ناسب حرف الحلق – عيناً كان أو لاماً – أنْ يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأنّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المدِّ بعد الحرف المتحرّك بلا فصل ؛ فمعنى فَتْح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها ؛ وضمّها الإتيان ببعض الواو عقيبها وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدّة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنّوا أنّ الحركة على الحرف، وبعضهم تجاوز ذلك وقال:هي قبل الحرف،وكلاهما وهم))[٦].

ينظر اللســـان ٣ :١١٠ حرج .

(١) اخرنطم:خرطم الرجل عوج خرطومه وسكت على غضبه وقيل رفع أنفه.ينظر اللسان ٤ :٦٦ خرط.

(٢) كتاب سيبويه ٤ :٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) اللســـان ٢ :٣١٧ جلب .

(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :٤٢ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :١٠١ ، والمُفَصَّل ٢٧٧ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ١ :٨٥ .

ثم يطلب الرضي التأمل في هذه المسألة وبعد هذا التأمل نحسُّ أنّ هذه الحركة تأتي بعد الحرف وليس على الحرف أو قبله كما قال بعض النحاة[١] .

ويجتهد الرضي في بيان ما ذهب إليه بقوله : ((ألا ترى أنّك لا تجد فَرْقاً في المسموع بين قولك الغَزْوْ – بإسكان الزاي والواو – وبين قولك الغَزُ – بحذف الواو وضمِّ الزاي – وكذا قولك الرَّمْيْ بإسكان الميم والياء – والرَّمِ – بحذف الياء وكسر الميم – وذلك لأنّك إذا أسكنت حرف العلة بلا مدّ ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف ، فيكون عين الحركة إذ هي أيضاً بعض الحرف ، كما قلنا))[٢] .

- **شذوذ (أبى يأبى)** :

نقل الرضي عن بعضهم أنّ السبب في شذوذ (أبى يأبى) يرجع إلى كون الألف من حروف الحلق[٣] . ووصف الرضي قولهم إنّه ليس بشيء ؛ لأنّ ((الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها؟))[٤] . وقال سيبويه : ((ولا نعلم إلاّ هذا الحرف))[٥] . وهذا لا يعني أنّ سيبويه لا يعلم غير أبى يأبى يأتي لامها حرف حلق حلق وليس عينها وإنّما أراد أنّه يعلم أفعالاً أخرى تأتي من هذا الباب إلاّ أنّه احتجَّ لأبى يأبى ولم يحتجَّ لسائر الأفعال لثبوته عَنِ العرب ولم يثبت غيره لضعفه .

- **(طاح يطوح)** :

قال ابن الحاجب : ((ومن قال طوَّحْتُ وأَطْوَحُ وتَوَّهْتُ وأتْوَهُ فطاح يَطيح وتاهَ يتيه شاذ عنده أو مِنَ التداخل))[٦] .

يرى الرضي أنّ قوله (مِنَ التداخل) كأنّه ملحق وليس مِنَ المُصنِّف في بعض نسخ هذا الكتاب ، ووهِم مَنْ ألحقه نظراً لما جاء في الصحاح : طاح يطوح فيكون

---

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٨٥ .
(٢) المصدر نفسه ١ :٨٥ .
(٣) ينظر المُفَصَّل ٢٧٧ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :٨٧ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :١٠٥ ، وينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٨٧ ، ٨٨ .
(٦) الشافيـــة ٢٣ .

أخْذُهُ من طاح يطوح الواوي الماضي أو من طاح يطيح اليائي المضارع فصار طاح يطيح[١] ، والذي قاله الجوهري ليس بمسموع عند الرضي ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مُرَكَّباً ، بل كان طَاحَ يَطُوحُ كقال يقول ، وطَاحَ يَطِيحُ كباع يَبِيعُ[٢] . ولم يتضح قصد الرضي من قوله (مُرَكَّباً) ، هل كان يقصد أنّ التركيب لا حاجة له ؛ لأنَّ طَاحَ يَطُوح من باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، وطَاحَ يَطِيحُ من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وهذا متفق عليه وهنا لا إشكال فيه ، وإنْ كان يقصد أنَّ التركيب غير ممكن فقوله هنا مشكل ؛ لأنَّ مِنَ المتيسر أنْ نأخذ الماضي مِنَ الواوي (طوح) ونأخذ المضارع من اليائي (يطيح)[٣] .

تابع الرضي ابن الحاجب في هذه المسألة منتقداً قوله (مِنَ الشذوذ)[٤]. قال الرضي : ((وليس ما قال المُصنِّف مِنَ الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان طاح كقال طُحْتُ كقُلْتُ بضمِّ الفاء ، ولم يُسْمَع ، والأَوْلَى أنْ لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن))[٥].

والالتباس حصل في طاح يطيح ؛ لأنّ بعضهم يرى أنّ عين المضارع واو وما جاء من ذلك يحمل على الشذوذ . أمّا الخليل وسيبويه فقد ذهبا مذهباً مغايراً هو أنَّ طاح يطيح على وزن فَعِلَ يَفْعِل كحَسِب يَحْسِب ؛ أي يكون الأصل عندهما طَوِحَ يَطْوِح ، ويتضح ذلك في قول سيبويه : ((وأمّا طاح يَطيح وتاه يتيه ، فزعم الخليل أنّهما فَعِلَ يَفْعِل ، بمنزلة حَسِب يحسِب وهي مِنَ الواو ويدلُّك على ذلك طوَّحتُ وتوَّهتُ وهو أطوح منه وأتوه منه ، فإنّما هي فَعِلَ يَفْعِل مِنَ الواو كما كانت منه فَعِل يَفْعَل ومن فَعِل يفعِل اعتلَّتا . ومَنْ قال : طيَّحتُ وتيَّهتُ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة . وإنّما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين))[٦].

---

(١) ينظر الصحاح ١ :٣٨٩ ، وشرح الرضي على الشافية ١ :٩١ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :٩١ .

(٣) ينظر المصدر نفسه ١ :٩١ هامش المحققين رقم (٢) .

(٤) ينظرا لشافيـــة ٢٣ .

(٥) شرح الرضي على الشافية ١ :٩١ .

الحرفين))[١].

وذهب أبو بكر بن السرَّاج[٢] ، وابن جنّي[٣] مذهب الخليل وسيبويه ، ولم يُفَضِّل ابن عصفور هذا الرأي وردَّ عليه بقوله : ((ولا يمكن أنْ يكونا على هذا فَعِلَ بكسر العين ؛ لأنّ (فَعِلَ يفعِل) شاذ مِنَ الصحيح والمعتل ، وفَعَلَ يفعِل وإنْ كان شاذاً فيما عينه واو فليس بشاذ في الصحيح ، فَحَمْلُها على ما يكون مقيساً في حال أَوْلَى))[٤] . وهو بهذا يتفق مع ما قاله ابن الحاجب ، ومن شُرَّاح الشافية الذين اتفقوا مع ابن الحاجب فيما ذهب إليه نقره كار ، إذ قال : (((فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده) أي عند هذا القائل وارد على خلاف ؛ لأنّ طاح على قوله أجوف واوي من فعل بفتح العين مع أنّ مضارعه مكسور العين وأمّا من قال طيحت فلا شذوذ فيه))[٥] . وهذا خلاف ما قاله الرضي ، وقد تمَّ بيان ذلك .

- (**مضارع فَعِل مكسور العين**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وإنْ كان على فَعِل فُتِحَت عينه أو كُسِرت إنْ كان مثالاً))[٦] . ويظهر ذلك في قول الرضي : ((اعلم أنّ القياس في مضارع فَعِل المكسور العين فَتْحُها ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهي حَسِب يحسَب ، ونعِم ينعَم ، ويئس يَيْئَس ويبِس يَيْبَس وقد جاءت أفعال من المثال الواويّ لم يرد في مضارعها الفتح وهي : وَرِث يَرِث ، ووثِق يَثِق ، ووموِق يمِق ، ووفِق يفِق ، وورِم يَرِم ، وولي يَلِي ، وجاء كلمتان روي في مضارعهما الفتح ، وهما :

(١) كتاب سيبويه ٤ :٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٢) ينظر الأصول في النحو ٤ :٢٨١ .
(٣) ينظر المنصف ١ :٢٦١ .
(٤) الممتع في التصريف ٢٩١ .
(٥) شرح الشافية لنقرة كار ٣٢ .
(٦) الشافية ٢٣ .

ورِي الزَّند يَرِي ، ووبِق يَبِق ، وإنّما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفّ الكلمة ، وجاء وَحِرَ صدره من الغضب ، ووَغِرَ بمعناه ، يَحِر ويغِر ويَوْحَر ويَوْغَر أكثر ، وجاء وَرِعَ يَرِع بالكسر على الأكثر ، وجاء يَوْرَع ، وجاء وَسِع يَسَع ووطِئ يطأ ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنّهم ألزموهما بعد حذف الواو فتح عين المضارع ، وقالوا : جاء وَهِمْتُ أَهِمُ ، والظاهر أنّ أهِم مضارع وهَمْتُ – بفتح العين – ومضارع وَهِمْتُ بالكسر أوْهَم بالفتح ، ويجوز أنْ يكون وهِمْت أهِمُ – بكسرهما – من التداخل ، وجاء آن يئين من الأوان، وطاح يطيح وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاء وَلِهَ يَلِهُ ، ويَوْلَه أكثر ، قالوا : وجاء وَعِم يَعِم ، بمعنى نَعِمَ يَنْعَم ، ومنه عِمْ صباحاً ؛ وقيل هو من أَنْعِم بحذف النون تشبيهاً بالواو ، فقوله : (أو كسرت إنْ كان مثالاً) أي : مثالاً واوياً ، وليس الكسر بمطَّرد في كل مثل واوي أيضاً ، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، بل ذلك محصور فيما ذكرناه))[1] ، فابن الحاجب جعل الكسر في كل مثال واوي ، وحاول نقره كار أنْ يثبت صحة ما قاله ابن الحاجب في هذه المسألة بقوله : ((ومراده أنّه لا يكسر عين مضارع فَعِلَ إلاّ إذا كان مثالاً وليس مراده أنّ كل مثال يكسر عين مضارعه لمجيء فَعِلَ من المثال مع أنّه لا يكسر العين في المضارع نحو وَجِلَ يَوْجَل وأمّا ما جاء منه على يَفْعِل بكسر العين مع أنّه ليس بمثال نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يَنْعِمُ فقليل مع أنّه يجوز فيه الفتح أيضاً والأولى أنْ يذكر بعد قوله مثالاً غالباً))[2] . إلاّ أنّ الصرفيين يكاد يجمعون على أنّ القياس في فَعِل المكسور العين يكون على يَفْعَل بفتح العين ولكنّ الاختلاف جاء في يَفْعِل[3] ، المكسور العين في المثال فالكسر واجب عند السيوطي[4] .

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٩٥ ، ٩٦ .

(٢) شرح الشافية لنقره كار ٣٣ .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ :١٠٨ والمنصف ١ :٢٠٧ ، ٢٠٨ ، المزهر ٢ :٣٧ .

(٤) ينظر المزهر ٢ :٣٧ .

الفصل الثالث

المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف

الفصل الثالث

أولاً : الميزان الصرفي :

قال ابن الحاجب في الميزان الصرفي يُعَبِّر عنها (عن الأبنية) بالفاء والعين واللام ، وما زاد مِنَ الحروف الأصلية فَيُعَبِّر عنها بلام ثانية وثالثة ، وكذلك يُعَبِّر عَنِ الزائد بلفظه ، إلاّ المبدل من تاء الافتعال فإنّه بالتاء[١] .

اعترض الرضي على قول ابن الحاجب : (إلاّ المبدل من تاء الافتعال) .

قال الرضي : ((قوله : (إلاّ المبدل من تاء الافتعال) يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وازْدَرَع[٢] افْتَعَلَ ، ولا تقول افْطَعَل ولا افْدَعَل ، وهذا ممّا لا يُسَلَّم ، بل تقول : اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَل ، وفَحَصْطُ[٣] وزنه فَعَلْطُ ، وهَرَاق[٤] وزنه هَفْعَل ، وفُقَيْمِجٌ [٥] وزنه فُعَيْلِجٌ ، فيُعَبِّر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل ، لا بالمبدل منه ، وقال عبد القاهر في المبدل عَنِ الحرف الأصلي : (يجوز أنْ يُعَبِّر بالبدل ، فيقال في قال إنّه على وزن فالَ) ، قال في الشرح[٦] : إنّما لم يُوزَن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في فَحَصْطُ وفي فُزْدُ[٧] ولا يوزنان إلاّ بلفظ البدل ، ولو قال : ويُعَبِّر عَنِ الزائد بلفظه ، إلاّ المدغم في أصلي فإنّه بما بعده ، والمكرر فإنّه بما قبله ، ليدخل فيه نحو قولك : ازَّيَّن[٨] وادَّارَك على وزن افَّعَّل وافَّاعَلَ ، وقولك قَرْدَدَ وقَطَّع واطَّلَب على وزن

---

(١) ينظر الشافية ٦ .

(٢) أصل ازدرع ازترع فأبدلت التاء دالاً لوقوعها بعد الزاي وهو بمعنى زرع ينظر اللسان ٨ :١٤١ زرع .

(٣) أصل فَحَصْطُ : فَحَصْتُ أبدلت التاء طاء شذوذاً وهي لغة ، ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٤٠ .

(٤) هراق : أصلها أراق أبدلت الهمزة هاء سماعاً ، ينظر اللسان ١٠ :٣٦٥ هرق .

(٥) فُقَيْمِج : بالتصغير أصلها فُقيمي نسبة إلى فُقَيْم وهو حيٌّ من كنانة . ينظر الصحاح ٥ :٢٠٠٣ .

(٦) المراد بالشرح ، شرح ابن الحاجب على شافيته .

(٧) فُزْدُ : أصلها فُزْتُ ، أبدلت التاء دالاً تشبيهاً لها بالتاء في ازدجر وازدرع ، ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٤٠ .

(٨) ازَّيَّن : أصلها تزين ، أبدلت التاء زياً ثم أدغم وبعد ذلك جيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ، وما قيل في ازّيّن قيل في ادّارك ، ينظر اللسان ٦ :١٣٠ زين ، و ٤ :٣٣٥ درك .

فَعْلَلَ وفَعَّلَ وافَّعَلَ ؛ لكان أَوْلَى وأعمّ))[١] .

و مما تقدم تبيَّن أنّ ابن الحاجب يرى وزن المبدل من تاء الافتعال يكون على أصله أمّا الرضي فيراه على لفظه ، نحو اضْطَرب على وزن افْطَعَل ، وهَرَاق هَفْعَل ، واتبع بعض شُرَّاح الشافية ابن الحاجب فيما قال ومن هؤلاء نقره كار إذ قال: ((المبدل من تاء الافتعال إنْ كان زائداً يُعَبَّر (بالتاء) ولا يُعَبَّر بلفظه كما في اذدكر فإنَّ الدال المبدل مِنَ التاء في اذتكر لا يُعَبِّر عنه بالدال بل بالتاء فيقال وزن اذْدَكَر افْتَعَل ولا يقال افْدَعَل))[٢] ، وعلل ذلك ببيان الأصل أو لدفع الثقل بالتلفظ بالمبدل[٣].

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :١٨ .
(٢) شرح الشافية لنقره كار ٦ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ٦ .

القلب المكاني :

١- ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : ((... ويعرف القلب بأصله كناء يناء مع النأي ، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادي والقِسِيِّ))[١] ووصف هذا القول بالعجيب ويظهر ذلك في قوله : ((قوله : (وبأمثلة اشتقاقه) أي : بالكلمات المشتقة ممّا اشْتُقّ مِنَ المقلوب ؛ فإنَّ توَجَّه ووجَّهَ وواجَهْتَهُ والوَجاهة مشتقة مِنَ الوجه ، كما أنَّ الجاه مشتق منه ؛ وكذلك الواحد وتَوَحَّد مشتقان مِنَ الوَحْدَة كاشتقاق الحادي منها ، والأقواس وتقوَّس مشتقان مِنَ القوس اشتقاق القِسِيّ منه ؛ وهذا منه عجيب ، لِمَ جعله قسماً آخر وهو مِنَ الأَوَّل : أي ممّا يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة))[٢] والعجب الذي أبداه الرضي، كون ابن الحاجب جعل القلب قسمَيْنِ: قسم يعرف بأصله وقسم آخر يعرف باشتقاقه، والرضي يرى أنَّ الثاني مِنَ الأَوَّل لأنّ الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات التي ذكرها مقلوبة .

٢- قال ابن الحاجب : ((ويُعْرَف القلب ... وبأداء تركه إلى همزتَيْنِ عند الخليل كجاء))[٣] .

قال الرضي : ((قوله : (وبأداء تركه إلى همزتَيْنِ عند الخليل نحو جاء) أي : أنّ الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أنْ يؤدي تركه إلى اجتماع همزتَيْنِ ، وسيبويه لا يحكم به وإنْ أدّى تركه إلى هذا ، وذلك في اسم الفاعل مِنَ الأَجْوَف المهموز اللام نحو ساءٍ وجاءٍ ، وفي جمعه على فَوَاعل نحو جَواءٍ وسَواءٍ جَمْعَيْ جائية وسائية وفي الجمع الأقصى لمفردٍ لامه همزة قبلها حرف مدّ كخطايا في جمع خطيئة وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنّه يُحْتَرَز عن مكروه إذا خِيفَ ثباته وبقاؤه ، أمّا إذا أدَّى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز مِنَ الأداء إليه ، كما أنَّ نقل حركة واو نحو مَقْوُول إلى ما قبلها وإنْ كان مؤدياً إلى

---

(١) الشافية ٩ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ :٢١ ، ٢٢ .

(٣) الشافية ٩ .

اجتماع الساكنَيْنِ لم يجتنب لَمَّا كان هناك سبب مُزيل له ، وهو حذف أَوَّلَهما وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتَيْنِ ، وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه))[١] .

قال سيبويه : ((وإذا قلت فواعل من جئت قلت جَواءٍ ، كما تقول من شَأَوْتُ شَواءٍ ، فتجريها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد ، لأنَّك أجريت واحدها مجرى الواحد من شأوت . وأمّا فعائل من جُئْتُ وسُؤْتُ فكخطايا ، تقول جيايا وسَوايا . وأمّا الخليل فكان يزعم أنَّ قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة . وقال : ألزموا ذلك هذا واطَّردَ فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة))[٢] . موقف سيبويه من رأي الخليل يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي لأنّه لم يُمَتِّن ما ذهب إليه الخليل .

٣- ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب في القلب المكاني : ((ثُمَّ إنْ كان قلب في الموزون قُلِبَت الزِّنة مثله كقولهم في آدُرٍ أعْفُلِ ويعرف القلب بأصله كناء يناءُ مع النّأي ، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادي والقِسِيِّ ... وكذلك الحذف كقولك في قاضٍ فاعٍ ، إلاّ أنْ يُبيِّن فيهما))[٣] ووصفه بالوهم . ويتضح ذلك في قوله : ((قوله : (إلاّ أنْ يُبيِّن فيهما) أي : يُبَيِّن الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني أنَّك إنْ أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهَمٌ ، لأنّك لا تقول : إنَّ أشياء مثلاً عند سيبويه فَعْلاء ، إذا قصدت بيان أصله ، بل الذي تزن بفَعْلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول : أصل أَشْيَاء على وزن فَعْلاء وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاضٍ : إنّ قاضٍ فَاعِل ، بل تقول : أصل قاضٍ فاعِل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلاّ مقلوباً ومحذوفاً ، فلا معنى للاستثناء بقوله : (إلاّ أنْ يُبَيِّن فيهما)))[٤]. استعجل الرضي في حكمه على ابن الحاجب عندما وصف قوله بالوهم ، فابن الحاجب أراد أنْ يقول : إنَّه إذا حصل

(١) شرح الرضي على الشافية ١ :٢٢ ، ٢٣ .
(٢) كتاب سيبويه ٤ :٣٧٧ .
(٣) الشافيـــة ٩ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ١ :٢٧ .

تقديم في الموزون قُدِّم ما يقابله مِنَ الميزان نحو ناءَ على وزن فَعَل فإذا قلنا نأي تقدَّمت الهمزة على اللام ، فنقدِّم اللام على العين فتصبح على وزن فَلَع وكذلك إذا حذف شيء مِنَ الموزون حذف ما يقابله مِنَ الميزان نحو قاضٍ وزنها فاعٍ ، ولكن إذا أردنا بيان أصل هذه الكلمات قبل التقديم أو الحذف يؤتى بها على الأصل وهذا المراد من قول ابن الحاجب : (إلاّ أنْ يُبَيِّن فيهما) . والسبب في هذا الخلاف يعود إلى ابن الحاجب نفسه ، لأنَّه لم يوضَّحِ المقصود من عباراته ، ليس في هذه المسألة فقط وإنّما في مسائل مختلفة مِنَ الشافية لأنَّه اعتمد الاختصار الشديد في هذا المؤلَّف.

ثالثاً : التقاء الساكنَيْنِ :

- (**الضَمُّ قبل الساكن**):

وصف الرضي ما قاله ابن الحاجب في شرحه للشافية في جواز الضمِّ قبل الساكن بالوهم ، وحُجَّته في ذلك عدم السماع من أحد منهم الضمّ قبل الساكن ، وكذلك اتفاق العرب على وجوب الكسر عندما يلتقي ساكنان[١] . ولم يجد محققو شرح الشافية محلاً لتوهيم الرضي لابن الحاجب فيما حكاه من أنَّ الضمَّ لغة ، وحُجَّته في ذلك أنّ سيبويه لم يقل به ، وهذا لا يعني أنّ غير سيبويه مِنَ العلماء لم يُجَوِّزْ ذلك[٢] . فقد ذكر الأشموني أنّ ابن جنّي حكى بالضمِّ[٣] والمشهور عند النحاة إذا التقى ساكنان الكسر ، والفتح لغة بني أسد ، أمّا الضَمُّ فقليل لم يقل به أحد مِنَ العرب ، ولم يذكره مِنَ النحويين إلاّ ابن الحاجب والنص الذي نقله الأشموني عن ابن جنّي[٤] ، ولم يذكر ابن جنّي ذلك في كتبه المطبوعة ، وكذلك لم يقل ابن الحاجب إنّ ابن جنّي سبقه في ذلك ، ممّا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي كون ابن الحاجب قد وهم في تجويزه الضمّ في التقاء الساكنين لأنّه لم تقل به العرب ولم يسبقه أحد مِنَ النحويينَ في ذكره .

- (**فتح وكسر نون مِنْ**) :

ردَّ الرضي على قول الكسائي في فتح نون (مِنْ) عند اتصالها بلام التعريف نحو (مِنَ الرَّجل) ، فسبب فتح النون عند الكسائي لأنّ أصل (مِنْ) عنده (مِنا)[٥] قال الرضي : ((ولم يأتِ فيه بحجَّة ، وهذا كما قال أصل كمْ كَما))[٦] ، إلاّ أنَّ الثابت عند النحويينَ أنَّ فتح نون (مِنْ) فراراً مِنَ الكسرتَيْنِ وقد كسر بعض العرب النون ،

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٢ ، والدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ١١٤ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٢ هامش المحققين (١) .

(٣) ينظر شرح الأشموني ٤ :١٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ٤ :١٦٢ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢ :٣٦٣ .

ولكنَّه ليس بمشهور[١] ، وضَعَّف الرضي رأي الأخفش عندما حَرَّك نون (عَنْ) بالضمِّ إذا جاء بعدها الألف واللام ، نحو : (عَنُ الرَّجل)[٢] ، والقياس الكسر قال الرضي : ((وحكى الأخفش (عَنُ الرَّجُل) بالضمِّ ، قال : وهي خبيثة شُبِّهَ بقولهم : قُلُ انْظُرُوا ، يعني أنّه حرَّك النون بالضمِّ إتباعاً لضمَّة الجيم ، ولم يعتد بالرَّاء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضمّ في (إن الْحُكم) مع أنَّ الضمَّة بعد الساكن الثاني بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صحَّ هذه الحكاية فالوجه أنْ لا يقاس عليه غيره، ولو قيس أيضاً لم يجزِ القياس إلاّ في مثله ممّا بعد الساكن فيه ضمّ ، نحو : عَنُ الْحُكم ، أو بينهما حرف نحو : عَنُ الْعَضُد))[٣]. ولم يتحدثِ الأخفش في كتابه معاني القرآن عن هذه اللغة وإنّما تحدث عن قولهم (مِنَ الرجل) قال : ((وقالوا (مِنَ الرجل) ففتحوا لاجتماع الساكنَيْنِ . ويقولون : (هلِ الرجل) و (بلِ الرجل) وليس بين هذين وبين (من الرجل) فرق ، إلاّ أنّهم قد فتحوا (مِنَ الرجل) لئلا تجتمع كسرتانِ))[٤] .

رابعاً : (**همزة الوصل**) :

- (**همزة اسم**):

اختلف البصريون والكوفيون ، في همزة (اسم) فهي مضمومة عند البصريينَ وعندهم أنَّ الاسم مشتق من سما يسمو أي الرفعة والعلو ، أمّا الكوفيون فعندهم أصل الاسم الوسم أي العلامة فحذف فاء الكلمة التي هي الواو وبقي العين ساكناً فجيء بهمزة الاسم[٥] . ولا نظير لقول الكوفيينَ عند الرضي : ((إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ، والذي قالوا وإنْ كان أقرب من قول البصريينَ من حيث المعنى ؛ لأنّ الاسم بالعلامة أشبه ، لكنَّ تصرفاته مِنَ التصغير والتكسير كسُمَيّ

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :١٥٣ ، ١٥٤ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٣ ، وأسرار اللغة ٢١٣ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٦٣ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ١ :٢٢ .
(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ :٤ المسألة ١ .

وأسماء وغير ذلك ، كالسَّميِّ على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسميَّت وسميت تدفع ذلك ، إلاّ أنْ يقولوا : إنّه قلب الاسم بأنْ جعل الفاء في موضع اللام لمّا قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع الحذف اللام ، ثم حذف نسياً ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ، إذ حذف في ذلك المكان))[١] .

- (**حركة همزة الوصل**) :

كذلك اختلف البصريون والكوفيون في حركة همزة الوصل : قال الكوفيون إنّها ساكنة حُرِّكت لالتقاء الساكنَيْنِ ، أمّا البصريون فعندهم أنّ همزة الوصل متحركة في الأصل[٢] . وظاهر كلام سيبويه يدلُّ على تحركها في الأصل ؛ لقوله : ((فَقدَّمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بما يحتاج إليه))[٣]. أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه لأننا نأتي بها لاحتياجنا إلى مُتَحَرِّك ، فالأَوْلَى أنْ نجلبها متحركة وليست ساكنة ، كذلك طبيعة النفس أنْ تتوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفيفة مكسورة[٤].

- (**سكون هاء وَهْوَ وَهْي**...) :

قال ابن الحاجب : ((وأمّا هاء وَهْوَ وَهْيَ وفَهْوَ وفَهْيَ ولَهْو ولَهْي فعارض فصيح ، وكذلك لام الأمر نحو ولْيُوفُوا ، وشُبِّه به أهْوَ وأهْيَ وثُمَّ لْيقْضُوا ونحو أن يُمِلَّ هْوَ قليل))[٥] .

بَيَّن الرضي مراد ابن الحاجب من هذا القول : قال الرضي : ((وهمزة الاستفهام ، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء ؛ تُسَكَّن ؛ فكان القياس أنْ يجتلب لها همزة الوصل ، لكنّها إنّما لم تُجْتَلَب لعروض السكون))[٦] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٠ .
(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٣٩٣ المسألة ١٠٧ .
(٣) كتاب سيبويه ٤ :١٤٤ .
(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٢ .
(٥) الشافية ٦٢ .
(٦) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٧ .

لم يكن جواب ابن الحاجب مرضيّاً عند الرضي ، وبَيَّنَ عدم رضاه بقوله : ((وليس هذا بجواب مَرْضيّ ؛ لأنّ هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذا الكلم بالأوساط ، فنحو : وهْوَ وفَهْوَ مشبه بعَضُد ، ونحو : وَهْيَ وفَهْيَ مشبه بكَتِف ، وكذا القول في ﴿ وَلْيُوفُواْ ﴾ (الحج ٢٩) فلم يسكنوها إلاّ لجعلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنّه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ أليس السكون العارض أيضاً في أَوَّل الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها ؟ ألا ترى أنّك تقول : اسم مع أنّه جاء سُمٌ ، وكذا أست وسَت ؟))[١]. وبعد كل هذا التفصيل في الرَدِّ على ابن الحاجب ، يعطي الرضي رأيه في هذه المسألة ويلزم المُصَنِّف بأنْ يقول : ((لم تجتلبِ الهمزة لأنّها إنّما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا ، وهذا السكون في هذه الكلمات إنّما يكون إذا تقدمها شيء))[٢] . وهذا ما أكدّه سيبويه في قوله : ((واعلم أنَّ كل شيء كان أَوَّل الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنّه إذا كان قبله كلام لم يُحذَف ولم يتَغيَّر ، إلاَّ ما كان من هُوَ وهِيَ فإنّ الهاء تسكَّن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، وذلك قولك : وهْو ذاهبٌ ، ولَهْوَ خيرٌ منك ، فَهْوَ قائم ، وكذلك هي ؛ لمَّا كَثُرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يُلفَظ بها إلاّ مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فأسكنوا كما قالوا في فَخِذٍ : فَخْذٌ ، ورَضِيَ : رَضْي ، وفي حَذِرٍ : حَذْرٌ ، ...))[٣] . وهذا يؤكد أنّ الرضي كان محقاً عندما لم يبدِ رضاه عن جواب ابن الحاجب .

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٧٧ .
(٢) المصدر نفسه ٢ :٣٧٧ .
(٣) كتاب سيبويه ٤ :١٥١ .

خامساً : الإشْمَام والرَّوْم والوقف :

- (تجويز الإشْمام في المجرور والمكسور) :

ردَّ الرضي على بعض النحويينَ الذين عزوا إلى الكوفيينَ تجويز الإشْمام في المجرور والمكسور ، ووصف ذلك بالوهم ؛ لأنّه لم يُجَوِّز ذلك أحد مِنَ النحاة إلاّ في المرفوع والمضموم[١] إلاّ أنَّ ابن يعيش نسب جواز الإشْمام في المجرور إلى الكوفيينَ ، ويظهر ذلك في قوله : ((وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور قالوا لأنّ الكسرة تكسر الشَفَتَيْنِ كما أنّ الضمَّة تضمُّهما))[٢] .

وبَيَّنَ الرضي سبب عدم تجويز النحويينَ الإشمام إلاّ في المرفوع والمضموم ((لأنّ آلة الضمَّة الشفة ، وقصدك بالإشْمام تصوير مَخْرَج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المَخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليَسْتَدلَّ بذلك على أنّ تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتانِ بارزتانِ لعينه ، فيدرك نظره ضمَّهما ، وأمّا الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان ، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبانِ بالشفتَيْنِ والسِّنِّ ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المَخْرَجَيْنِ للحركتَيْنِ))[٣] .

إذن هذا هو السبب الذي دعا الرضي إلى الاعتقاد بأنّه لا يمكن أنْ يُجوِّز أحد منَ النحاة الإشْمام بالكسر أو الجرِّ ووهّم من عزا إلى الكوفيينَ ذلك ، وهذا ما أكَّدَهُ سيبويه بقوله : ((وأمّا ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنَّك تروم فيه الحركة ، وتضاعف ، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كلِّ حال ، وهو أكثر في كلامهم . وأمّا الإشْمام فليس إليه سبيل ، وإنَّما كان ذا في الرفع لأنَّ الضمَّةَ مِنَ الواو ، فأنت تقدر أنْ تضع لسانك في أيّ موضع مِنَ الحروف شئتَ ثُمَّ تضمُّ شَفَتَيْك ، لأنَّ ضَمَّك شَفَتَيْك كتحريكك بعض جسدك وإشمامك في الرفع للرُّؤْية وليس بصوت للأُذُن . ألا ترى أنَّك لو قلت هذا مَعْنْ فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشْمِمْ فأنت قد

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨١ .

(٢) شرح المُفصَّل ٤ :٩ :١٨٨ ، وينظر جهود الكوفيين في علم الأصوات ، الدكتور خليل إبراهيم العطية مجلة كلية الآداب جامعة البصرة ع٢٢ لسنة ١٩٩١ ص٦٠ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨١ ، ٣٨٢ .

تقدر على أنْ تضع لسانك موضع الحرف قبل تَزْجِيَة الصوت ثم تَضُمّ شَفَتَيْك ، ولا تقدر على أنْ تفعل ذلك ثم تُحَرِّك موضع الألف والياء . فالنصب والجرّ لا يوافقان الرفع في الإشْمام وهو قول العرب ويونس والخليل))[1] . ومن خلال قول سيبويه تأكّد لنا أنَّ النصب والجرَّ في الإشمام لم يقل به احد منَ العرب ، وكذلك طبيعة نطق الإشْمام تتجه نحو الرفع أكثر ممّا في النصب والجرِّ . وهذا ما يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي .

– وهّم الرضي قول ابن الحاجب : ((والأكثر على أنَّ لا رَوْم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة))[2] .

قال الرضي : ((لم أرَ أحداً لا مِنَ القُرَّاء ولا مِنَ النحاة ، ذكر أنّه يجوز الرَّوْم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوهما فيها مطلقاً ، وأرى أنَّ الذي أوهم المُصَنِّف أنَّه لا يجوز الرَّوْم والإشمام فيها قول الشاطبي – رحمه الله تعالى – بعد قوله :

وفي هاءِ تأنيثٍ وميمِ الجَمْــعِ قُــلْ
وعَارِض شَكْلٍ لَمْ يَكُونَــا لِيَــدْخُلا
وفي الهَاءِ لِلإضْمَارِ قَوْمٌ أبَوْهُمــا
ومِنْ قَبْلِهِ ضَــمٌّ أوِ الكسْــرِ مُــثِّلا
أو ٱمَّا هُما واوٌ ويَــاءٌ وبَعْضُــهمْ
يُرَى لَهُما في كُلِّ حالٍ مُحَلِّــلاَ))[3]

أورد الرضي هذه الأبيات ، للشاطبي من لاميته الشهيرة والمعروفة بالشاطبية ليستدل بها على صحة ما ذهب إليه من توهيمه لابن الحاجب ، فالوهم الذي وقع فيه ابن الحاجب وبعض شُرَّاح الشافية – كما يعتقد الرضي – أنّهم فهموا من قول

(١) كتاب سيبويه ٤ :١٧١ ، ١٧٢ .
(٢) الشافية ١ :٦٣ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٢ ، وينظر النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية ٢٤٥–٢٤٧ .

الشاطبي : (يُرَى لهما في كلِّ حالٍ مُحَلِّلا)[١] أنَّ البعض يجيز الرَّوْم والإشْمام في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكَّر ، ولكنَّ الشاطبي – كما يقول الرضي – لم يردْ ذلك وإنّما أراد هاء المذكَّر فقط[٢] . إلاّ أنّ البغدادي في شرحه لشواهد شرح الشافية أيّد ابن الحاجب فيما قال ووهّم الرضي في نقده لابن الحاجب معتمداً على ما قاله السمين في شرح الشاطبية : ((وممّن ذهب إلى جواز الرَّوْم والإشمام مطلقاً أبو جعفر النحَّاس ، وليس هو مذهب القُرَّاء ، وقد تحصل ممّا تقدم أنّ الأمر دائر في الرَّوْم والإشمام بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذاهب ، الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية بالشرط المتقدم عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبَّر عنه بقوله : (وبعضهم يرى لهما في كلّ حالٍ مُحَلِّلا)))[٣] هذا ما ذكره البغدادي من قول السمين ، ويواصل البغدادي تعليقه على هذه المسألة بقوله : ((فقوله : (وهذا أشهر المذاهب) يؤكد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما في الثلاثة أيضاً ، وقول الشارح المحقق (لم أرَ أحداً مِنَ القُرّاء ولا مِنَ النحاة ذكر أنّهما يُجوِّزان في أحد الثلاثة وهم ، فإنَّ بعض القُرَّاء صَرَّح بجوازهما في ميم الجمع))[٤]. وقوله : (مُحَلِّلا) هو اسم فاعل منَ التحليل الذي هو ضد التحريم ، أي أنّ بعض الصرفيينَ والقُرَّاء جوَّز الرَّوْم والإشمام في هاء الإضمار كيف كانتْ وعلى أيِّ حالٍ وجدتْ .

(١) ينظر النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية ٢٤٧ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية٢ :٣٨٢ .

(٣) شرح شواهد الرضي على شافية ابن الحاجب للبغدادي مطبوع ضمن كتاب شرح الرضي على الشافية ٤ :٣٧٨ .

(٤) المصدر نفسه ٤ :٣٧٨ .

- (**الوقوف على الألف**) :

ردَّ الرضي ما نسبه النحاة إلى سيبويه أنّ الألف في الوقف في حال الرفع والجرِّ لام الكلمة ، وفي حال النصب ألف التنوين ، قياساً على الصحيح[١] . ولم يفهم من كلام سيبويه ما نسب إليه ؛ لأنّه قال : ((وأمّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنَّها لا تُحْذَف في الوقف ، لأنّ الفتحة والألف أخفّ عليهم . ألا تراهم يفرّون إلى الألف منَ الياء والواو إذا كانتِ العين قبل واحدة منهما مفتوحة ... في فَخِذٍ : فَخْذ ، وفي عَضُدٍ : عَضْدٌ ، ولا يقولون في جَمَلٍ جَمْل))[٢] ويستدل الرضي على صحة ما ذهب إليه بقول السيرافي : إنّ الألف التي تثبت في الوقف هي التي تحذف في الوصل ، قال الرضي : ((قال السيرافي – وهو الحق – : (هذا الموضع يدل على أنّ مذهب سيبويه أنَّ الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة)))[٣] وبعد ذلك يتوصل الرضي إلى أنَّ حقيقة ما نسب إلى سيبويه هو مذهب أبي علي الفارسي في التكملة[٤] ، وما قاله المحقق الرضي عين الصواب وذلك من أمرين :

الأَوَّل : لم نجد ما نسب إلى سيبويه في كتابه فهو لم يشر إلى ذلك لا تصريحاً ولا تلميحاً .

الثاني : أنَّ أبا علي الفارسي ذكر هذا الرأي في التكملة ولم ينسبه إلى سيبويه ويتضح ذلك في قوله : ((والألف لا تكون إلاّ ساكنة ، فالرَّوْم فيها لا يكون لأنّها لا تتحرَّك أبداً ، ولا الإشمام ولا التضعيف ، إلاّ أنَّ الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل مِنَ التنوين ، وفي الجَرِّ والرفع هي التي تكون حرف الإعراب))[٥] .

ولم يسلم ما قاله أبو علي الفارسي منَ النقد ، فقد انتقده الرضي بقوله :

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٥ .

(٢) كتاب سيبويه ٤ :١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣) شرح الرضي على الشافية٢ :٣٨٦ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨٦ .

(٥) التكمـــلة ١٩٩ .

((وأقصى ما يقال في تمشيته أنْ يقال : إنّ في قولك في الوقف (جاءني فتى) و (مررت بفتى) و (رأيت فتى) كان في الأصل فَتَيٌ وفَتَيٍ وفَتَياً حذف التنوين في الرفع والجرِّ كما يحذف في الصحيح ، وسُكِّن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفاً لعروض السكون ، فكأنَّها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأمّا في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفاً للوقف ، ثم قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنَيْنِ كما هو حق الساكنَيْنِ إذا التقيا وأَوَّلَهما مدّ . وهذا كله خبط ، لأنَّك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ، ونحن نعرف أنّ الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكنَيْنِ))[1] .

- (**حذف ياء المتكلم الساكنة**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وحَذْف الياء في نحو : القاضي وغُلامِي حُرِّكتْ أو سُكِّنتْ وإثباتها أكثر ...))[2]. ووصف قول المُصَنِّف (حُرِّكت أو سُكّنت) بالوهم ، قال الرضي : ((وأمّا ياء المتكلم الساكنة فإنْ كانت في الفعل فالحذف حسن؛ لأنَّ قبلها نون عماد مشعراً بها كقوله تعالى : ﴿ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ (الفجر ١٥) ﴿ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ (الفجر ١٦) وإنْ كانت في اسم فبعض النحاة لم يُجَوِّز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان ، نحو : (غلامْ) كما جاز في المنقوص ؛ حذراً مِنَ الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل ، فعلى هذا قول المُصَنِّف : (حُرِّكت أو سكّنت) وَهَم ؛ لأنَّها إذا تحرَّكت لم يوقفْ عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نصَّ عليه سيبويه وغيره))[3] . قال سيبويه : ((واعلم أنّك لا تسْتبين الواو التي بعد الهاء ولا الياء في الوقف ؛ ولكنّهما محذوفتان، لأنّهم لمّا كان من كلامهم أنْ يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل على حالٍ ،

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٨٦ .
(٢) الشافية ٦٥ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٣٩٨ .

نحو ياء غُلامِي وضَرَبَنِي))[١] . وقد اتَّخذ الرضي من قول سيبويه دليلاً على توهيم ابن الحاجب . والخلاف الحاصل في هذه المسألة في ياء المتكلم المتحركة وصلاً ، أو في الوقف عليها عند جمهور النحاة[٢] ، فابن الحاجب يرى : أنّ الياء إذا حُرِّكَتْ يجوز الوقوف عليها في الحذف ، والرضي يرى أنّها إذا حُرِّكَتْ لم يوقف عليها بالحذف بل الإسكان .

سادساً : ذو الزيادة :

- (**تَمَعْدَدَ**) :

اعتقد سيبويه أنَّ (مَعَدّاً) على وزن (فَعَلاّ) لأنَّ الميم عنده ليس زائداً لأنّه ليس في الكلام فَعْلُل حسب اعتقاده . قال سيبويه : ((وليس في الكلام فَعْلُل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ولا فِعْلُل. ويكون على (فَعَلٍّ) وهو قليل ، قالوا : شَرَبَّة ، وهو اسم ، والهَبَيُّ وهو صفة ، ومَعَدٌّ وهو اسم . ومثله الجَرَبّة))[٣]. اعتقد الرضي أنَّ سيبويه قد خولف في ذلك ، ويظهره قوله : ((وخولف سيبويه فقيل : معدّ مَفْعَل ؛ لأنّه كثير وفَعَلٌّ في غاية القلة كالشَّرَبة في اسم موضع ، والهَبَيِّ الصغير ، .. وأمّا قوله تَمَفْعَل لم يثبت فممنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَ وتَمَنْدَل وتمَدْرَع وتَمَغْفَر ، وهي تَمَفْعَل بلا خلاف ، فكما توهموا في مِسْكين ومِنْديل أنّها فِعْليل وفي مِدْرَعة أنّها فِعْلَلَة وفي مُغْفُور أنَّه فُعْلُول للزوم الميم في أوائلها كذلك توهموا في معدّ أنَّه فَعَلّ))[٤]. وتتبع الرضي أقوال النحاة في هذه المسألة ومن ضمنهم سيبويه ، ووصف ما قاله النحاة بالوهم عندما عدّوا تمندل وتمدرع وتمسكن مِنَ الملحق ، وهذا ما أكَّده سابقاً في حديثه عن أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه وتمَّ التفصيل في ذلك[٥] ويفترض الرضي ((لو سلم أنّهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تَمَدْرَعَ وأخواته على أنّها تَمَفْعَل قلنا :

---

(١) كتاب سيبويه ٤ :١٩١ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٠٢ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ :٢٧٧ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٥) ينظر المصدر نفسه ١ :٥١ .

فَعَلٌ غريب غرابة تَمَفْعَل فبجعل مَعَدّ فَعَلاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلاً ارتكاب تَمَفْعَل الغريب، فلا يترجَّح أحدهما على الآخر ؛ فالأَوْلَى تجويز الأمْرَيْنِ))[١]. وفي الآخر يلزم الرضي سيبويه أنّه إذا كان قد ترجَّح معَدّ كونه فَعَلاً فلابد أنْ يكون تَمَدْرَع وتَمَسْكَن وتَمَنْدَل وتَمَغْفَر على تَفَعّل ؛ لأنَّها قليلة الاستعمال رديئة ؛ لأنَّ المشهور تَدَرَّعَ وتَسَكَّنَ وتَنَدَّلَ وتَغَفَّرَ ، وهذا خلاف ما قيل في شَرَبَّة وهَبَيّ ، فإنّها ليست برديئة[٢]. ولكنّ ابن جنّي فَرَّق بين الميم في تَمَدْرَع وتَمَنْدَل وتَمَسْكَن والميم في تَمَعْدَد إذ قال : ومن هنا أيضاً كانت الميم في (مَعدّ) أصلاً ، لقولهم تمعدد ، وتَمَعْدَد : تَفَعْلَل ، ولم يُحْمَل على تَمَفْعَل[٣] .

أمّا نقره كار فلا يعتد بذلك ، لأنَّ الاشتقاق عنده يدلُّ على زيادة الميم في تلك الأمثلة ، فلا يلزم الحُكم فيها على المتعدد[٤] .

- (**ضَهْيَأ**) :

اختلف النحاة في (ضَهْيَأ) فمذهب سيبويه (فَعْلأ) ؛ فالهمزة في (ضهيأ) عند سيبويه زائدة والذي دعاه إلى القول بزيادتها أنّها تأتي على ضَهْيَاء كما في عَمْيَاء[٥]. وقال ابن جنّي:(((ضَهْيَاء) فْعَلاء مثل حَمْرَاء والألفانِ في آخرهما زائدتانِ لا محالة))[٦]. وقال ابن يعيش بزيادتها أيضاً[٧] . ولكنَّ الزَجَّاج خالف ما أجمع عليه النحويون من زيادة زيادة الهمزة في (ضهيأ) فقد جوَّز أصالة الهمزة فيها وزيادة الياء[٨] ، لأنّها عنده على وزن (فَعْيَل) ، رَجَّحَ الرضي قول سيبويه ويتضح ذلك في قوله: ((وقال الزَجَّاج : هو فَعْيل لا فَعْلأ، من قولهم ضَاهَأت، بمعنى ضاهيْتُ ... لكن يترَجَّح

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٣ .
(٢) ينظر المصدر نفسه ٢ :٤٢٣ .
(٣) ينظر المنصف ١ :١٢٩ ، ١٣٠ .
(٤) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٢٥ وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٤ .
(٦) المنصف ١ :١١٠ .
(٧) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ : ٦ :٣٠٣ .
(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢ : ٤٩٠ .

مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثاني أنّ ضَهْيأ بمعنى ضَهْياء : وهو فَعْلاء بلا خلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة وكذا الأوّل الذي بمعناه))[1]. ولكنّ الناظر لما قاله الزَجَّاج يجد خلاف ذلك ، فالرضي أخذ جانباً واحداً من قول الزَجَّاج وترك الآخر ، فالزَجَّاج قال بزيادة الهمزة وجَوَّز الأصالة أيضاً ، ونلمس ذلك في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ ﴾ (التوبة ٣٠) ، إذ قال : ((وأصل المضاهاة في اللغة المشابهة ، والأكثر ترك الهمزة ، واشتقاقه من قولهم : امرأة ضَهْياء وهي التي لا ينبت لها ثدي ... وإنّما معناها أنّها أشبهتِ الرجال في أنَّها لا ثدي لها . وضَهْياء فَعْلاء ، الهمزة زائدة كما زيدت في شمأل ... ويجوز أنْ تكون (فَعْل) وإنْ كانت بِنِيَة ليس لها في الكلام نظير ... فيجوز أنْ يكون (يُضاهِئون) من هذا بالهمز ، وتكون همزة ضهياء أصلاً في الهمز))[2]. إذن فالزَجَّاج لم يجزم بأصالة الهمز وإنَّما وإنَّما طرح رأيَيْنِ فقال أولاً بزيادتها وجَوَّز بعد ذلك أصالتها، وحَسّنَ ابن عصفور ما ذهب إليه الزَجَّاج من أصالة الهمزة من طريق الاشتقاق ، ولكن يُلزمه إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ؛ لأنّ وزن فَعْيل هو بناء غير موجود ؛ إلاّ أنْ يكون مكسور الفاء نحو : طِرْيم وحِذْيم[3]،وإذا لم يكن كذلك كان مذهب الزَجَّاج في هذا الوزن غيرصحيح[4]. فابن عصفور يؤيد الزَجَّاج في ما ذهب إليه إلاّ أنّه يشترط أنْ يكسر فاء (فعْيَل) .

- **اشتقاق (أوّل)** :

قال ابن الحاجب : ((وأَوَّل أفْعَل لمجيء الأوْلَى والأُوَل))[5]. اتفق الرضي مع

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ :٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٣) الطِرْيم السحاب الكثيف وقيل العسل ينظر الصحاح ٥ :١٩٧٣ والحِذْيَم المشي الخفيف ينظر المصدر نفسه ٥ :١٨٩٥ .

(٤) ينظر الممتع في التصريف ١٥٥ .

(٥) الشافية ٧١ .

ابن الحاجب أنّ أَوَّل على وزن أَفْعَل ولكنّه اختلف معه في اشتقاقه فعند الرضي أنّه أَفْعَل من تركيب (وَوَل) وإنْ لم يستعمل وكذلك انتقد الكوفيينَ لأنّهم قالوا : إنّ أَوَّل يأتي على فَوْعَل ، وبَيَّن الرضي سبب مجيئه على (وول) ولم يأتِ من (أَوَل) ولا من (وَأَل) لئلاّ يلزم قلب الهمزة شاذّاً[١] .

وقد اختلف العلماء في أصل اشتقاق كلمة أَوَّل ، ويمكن أنْ نوجز آراءهم بالآتي:

١-قال البصريون : إنّ أوَّل يأتي على (أَفْعَل) وهو اسم تفضيل فأصله عندهم أوْوَل ، أدغمت الواو الساكنة الأولى في الثانية المتحركة فصارت الكلمة أوَّل[٢] .

٢- أمّا الكوفيون فعندهم أنَّ أوَّل على وزن فَوْعَل[٣] .

٣- اتفق الرضي مع البصريينَ على أنَّ أوَّل على وزن أَفْعَل ولكنّه اختلف معهم في الاشتقاق ؛ لأنّه مشتق عنده من (وول)[٤] .

- (**مَلأك**) :

طرح الرضي في هذه المسألة ثلاثة آراء ، الأَوَّل للكسائي مفاده : أنَّ ملأك ((هو مَفْعَل) مِنَ الألوكة ، وهي الرسالة ، فالمَلَك رسول من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أنْ يقول في قولهم : (أَلِكْني إليه) أي : كن رسولي إليه : إنّ أصله أَأْلِكْني ثم الْئِكني ثم خفف بالنقل والحذف لزوماً))[٥]. أمّا الرأي الثاني فهو لأبي عبيدة: ((ملأك مَفْعَل من لأكه أي : أرسله ، فكأنّه مَفْعَل بمعنى المصدر جُعِل بمعنى المفعول ؛ لأنّ المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول ... و (أَلِكْني) عنده ليس

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٥ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ :١٩٥ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ٦٨ ، ٦٩ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٥ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٥ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ٢ :٤٢٥ .

(٥) المصدر نفسه ٢ :٤٢٩ .

بمقلوب))[1] . والرأي الثالث لابن كَيْسان قال فيه : إنّ (فَعْأل منَ الملْك ؛ لأنّه مالك الأمور التي جعلها الله إليه))[2] . أعطى الرضي الأولوية لرأي أبي عبيدة ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، أمّا ما قاله ابن كَيْسَان في اشتقاق (مَلأك) فوصفه بالبعد ؛ وذلك لقلَّة فَعْأل[3] . ورأي الخليل وسيبويه في هذه المسألة ، نجده في قول سيبويه: ((كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في مَلَك وأصله الهمز ... وقالوا : مَأْلكَة ومَلأَكة ، وإنّما يريد رسالة))[4] . وإذا ما نظرنا إلى قول أبي عبيدة نجده يوافق من حيث الظاهر ما قاله سيبويه ، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي عندما رَجَّح قول أبي عبيدة على رأي الكسائي وكذلك استبعاده لرأي ابن كَيْسَان ؛ لأنّه لا يوافق ما جاء في العربية بشيء .

- (**ما يخرج عن الأصول بتقديرَيْنِ**) :

قال ابن الحاجب : ((فإنْ فُقِد الاشتقاق فبخروجهما عَنِ الأصول ، كتاء تَتْفُل ، وتَرْتُب ونون كُنْتَأْل وكَنَهْبُل ، بخلاف كَنَهْوَر ونون خُنْفَسَاء وقُنْفَخْر ، أو بخروج زِنَة أُخرى لها : كتاء تُتْفَل ووتُرْتُب مع تَتْفُل وتَرْتُب ، ونون قِنْفَخْر وخُنفُسَاء مع قُنْفَخْر وخُنْفَسَاء ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مع أَلَنْجُوج ، فإنْ خَرجَتا معاً فزائد أيضاً كنون نَرْجس وحِنْطَأْو ...))[5]. انتقد الرضي ابن الحاجب ؛ لأنّه ذكر ما يخرج عَنِ الأصول بتقديرَيْنِ وكان ينبغي عليه أنْ يذكر ما يخرج عَنِ الأصول بأحد التقديرَيْنِ دون الآخر ، قال الرضي : ((وكان ينبغي أنْ لا يذكر المُصنِّف ههنا إلاّ ما يخرج عَنِ الأصول بأحد التقديرَيْنِ دون الآخر ؛ لأنّه يذكر بعد هذا ما يخرج عَنِ الأصول بالتقديرَيْنِ معاً ، وهو قوله (فإنْ خرجتا معاً) ، وتَتْفُل وتَرْتُب ، يخرج عَنِ الأصول بكلا التقديرَيْنِ ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفْعُل وفَعْلُل ، وكذا كُنْتأْل ، لأنّ فُعْلَلاً

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٢٩ .
(٢) المصدر نفسه ٢ :٤٣٠ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ٢ :٤٣٠ .
(٤) كتاب سيبويه ٤ :٣٧٩ ، ٣٨٠ .
(٥) الشافية ٧٤ .

وفُعْلأْلاً وفُنْعَلاًّ نوادر ، وكذا كَنَهْبُل ؛ لأنّ فَعَلُّلاً وفَنَعْلُلاً نادران ، وكذا خُنْفَسَاء ؛ لأنَّ فُعْلَلاَء وفُنْعَلاء غريبان ، وكذا أَلَنْجُوج ؛ لأنّ فَعَنْلُولاً وأفَنْعُولاً شاذان))[١] .

- (**حِنْطَأْو**) :

اختلف النحاة في الحكم بزيادة النون والألف والواو في (حِنْطَأْو)[٢] ، فهذه الحروف الثلاثة تحتمل الزيادة في هذه الكلمة ولا يمكن الحُكم بزيادتها جميعاً حتى لا تبقى الكلمة على حرفَيْنِ . استعرض الرضي آراء النحاة في هذه المسألة وهو كثيراً ما يختم تلك الآراء برأي سيبويه ليس في هذه المسألة فقط وإنّما في العديد من المسائل الصرفية فبدأ برأي السيرافي : الذي حَكَمَ بأصالة جميع حروف هذه الكلمة فهي عنده كجِرْدَحْل ، ومثله كِنتأْو ، وسِنْدَأْو ، وقِندَأْو[٣] ، أمّا الفرّاء فحكم بزيادة النون وحدها فيكون حِنْطَأْو على فِنْعَلٍّ ، وإمّا بزيادة النون مع الواو فيكون على فِنْعَلْوٍ وإمّا النون مع الهمزة فهو فِنْعَأْلٌ ، وجعل النون زائدة على كل حال[٤]. وقال سيبويه : ((وكذلك : سِنْدَأْو ، وحِنْطأو ، للزوم النون هذا المثال والواو . وإنّما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنّها تُخفَى في الوقف ، فاختُصَّت بها ليكون لزوم البيان عوضاً في هذا لما يدخلها مِنَ الخفاء . وكانت النون أَوْلَى بأنْ تزاد مِنَ الهمزة لأنّها زائدة في وسط الكلام أكثر منها ، وإنَّما لزمتِ الواو الهمزة لما ذكرتَ لك))[٥] إذن فحِنْطَأْو عند سيبويه على فِنْعَلْوٍ ، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب فعنده النون زائدة في نرجس وحِنْطأْو ، ونون جُنْدَب[٦] . وبعد أنْ استعرض الرضي آراء النحاة النحاة وقف عند الغرض الرئيس وهو انتقاده لابن الحاجب عندما مَثّل (بحِنْطَأْو) مع (نرجس) وهذا لا معنى له في نظر الرضي ؛ لأنّ النون في (حِنْطَأْو) ليس مثل

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٣٨ .

(٢) الحِنْطَأْو : القصير وقيل العظيم ينظر لسان العرب ٣ :٣٦٠ حنط .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤٠ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ٢ :٤٤٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٤ :٣٢٢ .

(٦) ينظر الشافية ٧٤ .

النون في (نرجس) في عدم النظير على تقديرَيْ زيادة نونه وأصالتها ؛ لأنّ حِنْطَأْو لا يكون عديم النظير إلاّ على تقدير أصالة نونه ، فلهذا قال الرضي : ((لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد في الأبنية المُجَرَّدة وزن بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فِعْلَلاً كجِرْدَحْل ؛ فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمُرَجَّح في هذا الوزن ؛ لأنّه من ذوات الزوائد بالتقديرَيْنِ كما قلنا في أَلَنْجُوج وخُنْفُسَاء))[١]. وقوله (بالتقديرَيْنِ كما قلنا في أَلَنْجُوج وخنفساء)[٢] قد تمَّ الحديث عنه قبل قليل .

- (**جُنْدَب وجُخْدَب**) :

قال ابن الحاجب ((ونون جُنْدَب إذا لم يثبت جُخْدَب[٣]))[٤] .

ربط ابن الحاجب بين النون في جُنْدَب من حيث كونه ليس مِنَ الأصول وبين ثبات جُخْدَب من عدمه ، انتقد الرضي قول ابن الحاجب بقوله : ((والأَوْلَى أنّ جُنْدَباً فُنْعَل ثبت جُخْدَب أو لا ؛ للاشتقاق ؛ لأنّ الجراد يكون سبب الجَدْب ، ولهذا سمي جراداً لجَرْده وجه الأرض مِنَ النبات))[٥] . ويبدو أنَّ ما قاله الرضي في زيادة نون نون جُنْدَب هو قول سيبويه : ((وأمّا (جُنْدَب) فالنون زائدة ، لأنّك تقول جَدُب ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه))[٦]. ومن خلال ما تقدم نلحظ ، أنّ ابن الحاجب لا يحكم بزيادة نون جُنْدَب لعدم وجود نظير له على تقدير أصالة النون وزيادته إلاّ أنْ يثبت جُخْدَب فهو بمعناه ، والذي يفهم من كلام سيبويه والرضي الإستراباذي أنّ لا حاجة للربط بين جُنْدَب وجُخْدَب ؛ لأنّ الاشتقاق كافٍ على دلالة

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤٠ .

(٢) ينظر المصدر نفسه ٢ :٤٣٨ .

(٣) الجُخْدَب : ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل الرجلين والجخدب أيضاً الجمل الضخم ، ينظر الصحاح ١ : ٩٧ .

(٤) الشافية ٧٤ .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤٠ .

(٦) كتاب سيبويه ٤ :٣٢١ .

زيادة النون في جُنْدَب ؛ لأنّه مشتق مِنَ الجَدْب ، والاشتقاق مُقدَّم على أدلة الزيادة ، وكذلك على عدم النظير ، والاشتقاق هنا واضح لا لبس فيه . وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي .

- (**كُنَأبيل**) :

وصف الرضي قول ابن الحاجب : ((وأمّا كُنَأبيل فمثل خُزَعْبِيل))[١] بالوهم ومصدر هذا الوهم أمّا من المُصنِّف أو مِنَ الناسخ ؛ ((لأنّ كُنَأبيل بالألف لا بالهمزة، والألف في الوسط عنده لا يكون للإلحاق كما تقدم))[٢]. وما قاله الرضي من أنَّ (كُنَابِيل) بالألف يكاد يجمع عليه أكثر الصرفيينَ[٣] ، قال سيبويه : ((ويكون على مثال فُعاليل قالوا : كُنَابيل ، وهو اسم))[٤]. ولم يعترض شُرَّاح الشافية على ما قاله ابن الحاجب بدليل قول نقره كار : ((وأمّا كُنأبيل وهو علم أرض غير منصرف فمثل خُزَعْبِيل وهو الباطل وظاهر كلامه أنّه من مزيد الخماسي على فُعَلِّيل))[٥] .

- (**عُرُنْد**) :

ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : ((والنون كَثُرت بعد الألف آخراً ، وثالثة ساكنة نحو شَرَنْبَث[٦] وعُرُنْد[٧]))[٨] ، لأنَّ ابن الحاجب لم يذكرِ الشرط الآخر وهو وهو أنْ يأتي بعد النون حرفان ،أو أكثر من حرفَيْنِ نحو شَرَنْبَث، وحَبَنْطى، قال الرضي: ((قوله وثالثة ساكنة كان ينبغي أنْ يَضُمّ إليه قيداً آخر ، بأنْ يقول :

---

(١) الشافية ٧٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤١ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٩٤ ، والأصول في النحو ٣ :٢١٧ ، والمُفَصَّل ٢٤٢ .

(٤) كتاب سيبويه ٤ :٢٩٤ .

(٥) شرح الشافية لنقره كار ١٣٦ .

(٦) الشَرَنْبَث : الغليظ الكفين والرجلين ، ينظر الصحاح ١ : ٢٨٥ .

(٧) العُرُنْد : الصلب الغليظ ، ينظر الصحاح ٢ : ٥٠٨ .

(٨) الشافية ٧٦ .

ويكون بعد النون حرفان كَشَرَنْبَث وقَلَنْسُوَة وحَبَنْطًى ، أو أكثر من حرفَيْنِ كَجَعْنِظَار وأمّا ما ذكر من (عُرُنْد) فليس النون فيه مِنَ الغوالب بل إنّما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنّه بمعنى العَرَنْدَد والعَرْد : أي الصلب ...))[١] . أجمع الصرفيون على أنَّ النون إذا وقعت ثالثة ساكنة تكون زائدة دون أنْ يُقَيَّد ذلك باشتقاق أو تصريف[٢] ، أمّا الشرط الآخر فقال به أكثر الصرفيينَ وهو أنْ يكون بعد النون حرفان أو أكثر من حرفَيْنِ[٣]. ولم يقتصر إغفال هذا الشرط على ابن الحاجب وإنّما تغافله عدد من الصرفيينَ كالزمخشري[٤] ، وابن يعيش[٥] ، ونقره كار[٦] ، ويبدو أنّ ابن الحاجب الحاجب قد اعتمد على الزمخشري عندما أغفل ذكر الشرط الثاني ؛ فإنّه قد تأثر كثيراً بآراء الزمخشري وبصورة خاصة عندما شرح المُفَصَّل .

- (**زيادة التاء في رَغْبُوت**) :

قال ابن الحاجب : ((والنون كَثُرَت بعد الألف آخراً ، وثالثة ساكنة نحو شَرَنْبَث وعُرُنْد ، واطَّردت في المضارع والمطاوع ، والتاء في التّفعيل ونحوه ، وفي نحو رَغْبُوت))[٧] . قال الرضي : ((قوله (وفي نحو: رَغَبوت) يعني إذا كانت التاء في آخر الكلمة بعد الواو الزائدة ، وقبلهما ثلاثة أصول فصاعداً ، وسيبويه لم يجعل ذلك مِنَ الغوالب ؛ فلهذا قال في سُبْروت فُعْلُول ، بل جعل الزيادة في مثله إنّما تعرف بالاشتقاق كما في جَبَروت ومَلَكوت ، لأنّهما منَ الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت ، ...))[٨]. فابن الحاجب يريد أنْ يقول : إنّ زيادة التاء في

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٣٦ ، ٣٢٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢ :٤٤٥ ، وشرح الشافية لنقره كار ١٣٨ .

.

(٣) ينظر الممتع في التصريف ١٤٧ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٠ ، وارتشاف الضرب ١ :٢٠٤ .

(٤) ينظر المُفَصَّل ٣٥٨ .

(٥) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٣١٧ .

(٦) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٣٨ .

(٧) الشافية ٧٦ .

(٨) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥١ .

رغبوت وما شابهها جاءت مِنَ الكثرة والاطّراد أي أنَّ هذه الزيادة لا تحتاج في الحكم إلى دليل أو قيد وهذا ما أخذه الرضي على ابن الحاجب ، فهذه الزيادة لم تأتِ منَ الغوالب ، وإنّما جاءت مِنَ الاشتقاق بدليل قول سيبويه : ((فممّا يبيِّن لك أنّ التاء فيه زائدة التَّنْضب ؛ لأنّه ليس في الكلام على مثال جَعْفَر ... وكذلك : جَبَرُوت ، ومَلَكُوت ، لأنّهما من المُلْك والجَبَريّة . وكذلك عِفريت لأنّها مِنَ العِفْر ، وكذلك : عِزْويت ؛ لأنَّه ليس في الكلام فِعْوِيل . وكذلك : الرَّغَبُوت والرَّهَبُوت ؛ لأنّه مِنَ الرَّغبة والرَّهْبة ...))[١]. وذهب ابن جنّي إلى ما ذهب إليه سيبويه[٢] . ومن خلال ما قاله سيبويه وابن جنّي أنّ التاء في رغبوت وما شابهها عُرِفَتْ زيادتها عن طريق الاشتقاق ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الرضي .

- (**اسْطاع**) :

قال سيبويه : ((..اسطاع يُسْطيع ، جعلوا العِوَض السين ؛ لأنّه فِعل فلمّا كانت السين تزاد في الفعل زيدت في العِوَض ؛ لأنّها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ؛ لأنّها تلحق الفعل في قولهم : ارْمه وعِهْ))[٣]. ردّ المبرّد قول سيبويه ظناً منه أنّ سيبويه يقصد أنّ السين عوض مِنَ الحركة ، ويظهر ذلك في قوله : ((إنمّا يُعَوَّض مِنَ الشيء إذا كان معدوماً والفتحة ههنا موجودة وإنّما نقلت مِنَ العين إلى الفاء ولا معنى للتعويض عن شيء موجود بل يكون جمعاً بين العوض والمعوض وهو ممتنع))[٤] . ويرى الرضي أنّ المبرّد لم يكن موفقاً في ردّه ردّه على سيبويه ؛ لأنّه كان يظن أنَّ سيبويه يقول : السين عوض منَ الحركة ، قال الرضي : ((فمضارع اسطاع عند سيبويه يُسْطيع – بالضمِّ – وردَّ ذلك المبرّد ، ظناً منه أنَّ سيبويه يقول : السين عوض منَ الحركة ، فقال : كيف يُعوَّض منَ الشيء والمُعوَّض منه باقٍ ؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنَّه عوض من تحرك العين ، ولا شك أنَّ تحرك العين فات بسبب تحرك

(١) كتاب سيبويه ٤ :٣١٥ ، ٣١٦ ، و ٢٧٢ ، و ٣١٨ .

(٢) ينظر المُنْصِف ١ :١٣٩ ، ١٦٩ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ :٢٨٥ ، ٤٨٣ .

(٤) لم أعثر على هذا الرأي في كتب المبرّد المطبوعة ، ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٢ .

الفاء بحركته))[١] .

وما قاله الرضي هو قول ابن يعيش ، إذ قال : بعد أنْ ذكر رأي سيبويه ورد المبرّد عليه ((وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل منَ العين لا من ذهاب الحركة البتة ...))[٢] وهذا يؤكد ما قاله سيبويه ويقوِّي ما ذهب إليه الرضي .

- (**زيادة اللام في زَيْدَل وعَبْدَل وفَيْشَلَة**[٣] ...) :

انتقد الرضي الجرمي لإنكاره كون اللام من حروف الزيادة ، وردَّ عليه بقوله : ((أقول : اعلم أنّ الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو : ذلك وهنالك ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أنّ فَيْشَلَة وهَيْقلاً وطَيْسَلاً فَيْعَل ، والهيقل : الذكر منَ النعام ، ومثله الهَيْقَم ، والهَيْقُ والهِقْلُ : الفتيّ منَ النعام ، والأنثى هِقْلَة ، وقال : إنّه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنّهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من تركيب آخر ، كما في ثرَّة وثَرْثار ، ودَمْث ودَمِثْر ، كما يجيء ، وكذا يقول في فَحْجَل : إنّه فَعْلَل كَجَعْفَر ، وهو بمعنى الأَفْحَج ، أي : الذي يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عِقْباهما ، والطَيْسَل والطَيْسُ : الكثير من كل شيء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ؛ فإنّ زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما في زَيْدَل وعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو : دَمْثٍ ودِمَثْر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها))[٤]. إذن كل ما قاله الجرمي هو تكلف في نظر الرضي ، وكل الأمثلة التي ساقها الجرمي في أصالة اللام هي اللام فيها زائدة عند الرضي .

ولم يعدّ الرضي اللام في (ذلك) و (هنالك) من حروف الزيادة لكونه حرف معنىً كالتنوين ، جيء به للبعد ، في حين عدَّه أبو علي الفارسي والزمخشري من

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٢ .

(٢) شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٣٢٩ .

(٣) فيشلة : رأس الذكر ينظر الصحاح ٥ : ١٧٩٠ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٣ .

الحروف المزيدة[١] ، ولم يتفق الصرفيون على زيادة اللام في تلك الأمثلة فرأي أبي علي الفارسي أنّ اللام تزاد في ذلك وهنالك وفي عبدل ، أمّا في (هيقل) فينظر إلى الاشتقاق ، فإن أُخِذَت منَ الهَيْق كانت اللام زائدة وإنْ أخذت منَ الهِقل كانت الياء زائدة وليست اللام[٢] . وجزم الزمخشري بزيادتها في ذلك وهناك وأولاك ، ولم يجزم بزيادتها في عبدل وزيدل وفجعل وهيقل ، وإنّما قال باحتمال الزيادة[٣] . أمّا ابن الحاجب فعدّ زيادة اللام قليلة في زيدل ، وعبدل وفي فَيْشَلَة : فَيْعَلة مع فَيْشة ، وفي هَيْقَل مع هَيْق ، وفي طيْسَل مع طَيْس للكثير[٤] . وجمع ابن عصفور بين زيادة اللام وأصالتها وزيادة الياء في هذه الألفاظ ، إذ قال: ((فأمّا فَيْشَلَة وهَيْقَل وطَيْسَل فيمكن أنْ تجعل اللام فيها زائدة ؛ لأنّه يقال : فَيْشة وهْيق في معنى فَيْشَلة ، وهَيْقل وطيس في معنى طَيْسَل ، يمكن أيضاً أنْ تجعل اللام أصلية والياء زائدة ؛ لأنّ زيادة الياء أوسع من زيادة اللام فتكون هذه الألفاظ متقاربة ، وأصولها مختلفة نحو : ضَيَّاط وضَيْطار[٥] وسَبِط وسِبَطْر[٦]))[٧] . وللرضي أنْ يعذر الجرمي في ما ذهب ذهب إليه لهذا الاضطراب الحاصل في آراء الصرفيينَ ، فلم يجمعوا على رأي محدد .

- **أصل** (**أمّ**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وأُمٌّ فُعْلٌ بدليل الأُمُومَة ، وأُجيب بجواز أصالتها ، بدليل تأمَّهْتُ ، فتكون أمَّهَة فُعَّلَة كأُبَّهَة ثمّ حُذفت الهاء ، أو هما أصلان

(١) ينظر التكملة ٥٦١ ، والمُفَصَّل ٣٦٠ .
(٢) ينظر التكمـــلة ٥٦١ .
(٣) ينظر المُفَصَّل ٣٦٠ .
(٤) ينظر الشافية ٧٧ .
(٥) الضيطار الرجل الضخم الغليظ ينظر الصحاح ٣ :١١٤١ ، وكتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح ٢ :١٥٤ .
(٦) سَبْطَر : اضطجع وامتد ، ينظر الصحاح ٢ : ٦٧٦ .
(٧) الممتع في التصريف ١٤٦ .

كدَمْث ودِمَثْر وثَرَّة وثَرْثار ولُؤْلُؤ ولأل))[1]. قال الرضي : ((أشار المُصنِّف بقوله : (أُجيب بجواز أصالتها) إلاّ أنّ أصل الأمّ يجوز أنْ يكون أُمَّهَة فحذف الهاء التي هي لام وقدّر تاء التأنيث كما في قِدْر ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر في لفظ الأمومة، إذ هو فُعُولة بلا خلاف ، ولا يجوز أنْ يكون فُعُوعَة ؛ بحذف الهاء التي هي لام ، والأصل أمُومَهَة ؛ إذ فعُوعَلَة غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله : (أوهما أصلان) جواب آخر أقرب منَ الأَوَّل مع بعده ؛ لأنّ نحو : دَمْث ودِمَثْر ولؤلؤ ولأل منَ الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأَوْلَى القول بزيادة الهاء في الأُمَّهَة والأُمَّهَات))[2] . ولا خلاف بين الصرفيينَ في كون الهاء من حروف الزيادة[3] ، ويدلُّ على ذلك قول سيبويه : ((وأمّا الهاء فتزاد لتُبَيِّن بها الحركة ، ... وبعد ألف المدّ في النّدبة والنداء ...)) [4] ونسب ابن جنّي[5] وابن الحاجب[6] ونقره كار[7] إلى المبرّد أصالة الهاء ، ولكنَّ المبرّد قطع الطريق على من نسب إليه مثل هذا الرأي وجزم بزيادتها في المقتضب ونلمس ذلك في قوله : ((فأمّا أمّهات فالهاء زائدة لأنّها من حروف الزوائد ؛ تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت))[8] . وممّا تقدم تَبَيَّنَ أنّ الرضي وابن الحاجب يتفقان على زيادة الهاء ، وأمّا الذي يختلفان فيه فابن الحاجب يرى أنّ (أمّ) فُعْل لأنّ مصدرهُ الأُمُومَة فتكون الهاء زائدة أو أنّ أصل الأم (أُمَّهَة) وحُذفت الهاء التي هي لام الكلمة وقُدِّرتْ تاء التأنيث[9] وردّ الرضي هذا الرأي – كما مرَّ سابقاً – لأنّه ((لا يتمشى مثل هذا

(١) الشافية ٧٨ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٣٦ ، والتكملة ٥٦٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢ :٥٦٣ ،والمُفَصَّل ٣٥٩. ٣٥٩.

(٤) كتاب سيبويه ٤ :٢٣٦ .

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ١ :٦٢ ، ٢ :٥٦٣ .

(٦) الشافية ٧٧ ، ٧٨ .

(٧) شرح الشافية لنقره كار ١٤٠ .

(٨) المقتضب ٣ :١٢٩ .

(٩) ينظر الشافية ٧٨ .

العذر في لفظ الأمومة))[١]. ويعطي ابن الحاجب رأياً آخراً مفاده : أنَّ كلاً مِنَ الأُمِّ والأُمَّهَة أصلان مختلفان ، ووصف الرضي هذا الرأي بالبعد مع كونه أقرب منَ الأَوَّل وتمَّ بيان ذلك في معرض ردّه على ابن الحاجب .

ومِنَ الصرفيينَ الذين قالوا بزيادة الهاء في (أمَّهات) المبرّد[٢] ، وأبو علي الفارسي[٣] ، والزمخشري[٤] . أمّا الخليل فقد قال بأصالة الهاء في قوله : (تأمَّهَت فلانة) أي أخذتها أُمّاً[٥] ، وقد أُعيب عليه هذا القول ، فوصف الزمخشري قوله بالمسترذل ، إذ قال : ((وفي كتاب العين أمّهتُ هو مسترذل))[٦] ، وقد ردَّ الرضي ما ذهب إليه الخليل بقوله : ((والمشهور : تأمَّمْتها))[٧] .

- **الهاء في (أهْرَاق) :**

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((... ويلزمه نحو أَهْرَاق إهْرَاقة))[٨] إذ قال : ((ليس ههنا شيء آخر حتى يقول المُصَنِّف نحو : أَهْرَاق))[٩] ؛ لأنّ كلمة نحو اهراق توحي أنّ هناك أمثلة أخرى تناظر أَهْرَاق لم يذكرها المُصَنِّف والحقيقة أنّه لم يأتِ في كلام العرب غير هذه الكلمة تكون فيها الهاء زائدة ، وفي أهراق عدَّة لغات و ((اللغة المشهورة أَرَاق يُريق ، وفيها لغتان أُخريان : هَرَاق بإبدال الهمزة هاء ، يَهَرِيق بإبقاء الهاء مفتوحة ؛ لأنَّ الأصل يُؤريق : حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتَيْنِ في الحكاية عَنِ النفس ؛ فلمّا أبدلت الهمزة هاء لم يجتمعِ الهمزتان فقلت : يُهَرِيق مُهَرِيق ، والمصدر هِرَاقة ؛ هَرِقْ ، لا تُهَرِق ، الهاء في كلها متحركة ، وقد جاء

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٤ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ :١٦٩ .
(٣) ينظر التكمـــلة ٥٦٠ .
(٤) ينظر المُفَصَّل ٣٥٩ .
(٥) ينظر العين ٨ :٤٣٣ .
(٦) المُفـَصَّل ٣٥٩ .
(٧) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٤ .
(٨) الشافيـــة ٧٨ .
(٩) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٥ .

أهْرَاق – بالهمزة ثم الهاء الساكنة – وكذا يُهْريق إهْرَاقة، مُهْرِيق، مُهْرَاق ، أهْرِقْ ، لا تُهْرِق – بسكون الهاء في كلها)).[١] قال سيبويه : ((وأمّا هَرَقْتُ فأبدلوا مكان الهمزة الهاء كما تُحذَف استثقالاً لها ، فلمّا جاء حرف أخفّ منَ الهمزة لم يُحذَف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب ، وأُجرِي مجرَى ما ينبغي لألف أَفْعَل أنْ تكون عليه في الأصل . وأمّا الذين قالوا : أهْرَقتُ فإنّما جعلوها عِوَضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أيْنُق وألف يمان عِوَضاً . وجعلوا الهاء العوض لأنّ الهاء تُزاد ونظير هذا قولهم : أسْطاع يُسطِيع ، جعلوا العوض السين ...))[٢]. ويفهم ويفهم من ظاهر كلام سيبويه ((أنّ الياء زائدة ؛ لأنّ تشبيه أَيْنُق ويَمَان باهراق يقتضي أنْ تكون الياء في أينق والألف في يمان زائدتَيْنِ، وكذلك تنظيره اسطاع بذلك ، فلو ادّعَى قائل أنّ الواو من أنوق حذفت وأنَّ الياء زائدة في أَيْنُق عوضاً عنها ؛ لساعده على ذلك ما اقتضاه ظاهر كلام سيبويه إلاّ أنّ فيه دعوى الحذف ...))[٣] .

وقال المبرّد : ((فأبدلوا منَ الهاء همزة فقالوا : شاءً فاعلم لقرب المَخْرَجَيْنِ ؛ كما قالوا : أرَقتُ ، وهرقت ..))[٤]. انتقد الرضي قول المبرّد ، وألزمه أنْ يقول : ((بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً منَ الهمزة ، ولمّا تغيّرتْ صورة الهمزة – واللغة من باب أفْعَل ، وهذا الباب يلزم أوّله الهمزة – استنكروا خلو أوّلَه منَ الهمزة؛ فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً منَ الهمزة ، ثم لمّا تقرر عندهم أنّ ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير اسكنوا الهاء فصار أَهْرَاق ، وتوهُّمات العرب غير عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب – بالهمزة – وفي مَسِيل مُسْلان))[٥]، فالهاء من أهْراق أجمع الصرفيون على زيادتها [٦] ، إلاّ المبرّد فقد جعلها مبدلة عَنِ الهمزة.[١]

---

(١) المصدر نفسه ٢ :٤٥٥ .

(٢) كتاب سيبويه ٤ :٢٨٥ ، وينظر شرح المُفَصّل ٤ :١٠ :٣٢٨ .

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ :٤٩٥١ .

(٤) المقتضب ١ :١٥٣ ، ١٥٤ .

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٥ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٨٥ ، والتكملة ٥٦٠ ، والمُفَصّل ٣٥٩ ، وشرح المُفَصّل ٤ :١٠ :٣٢٨. :٣٢٨.

- (**الهمزة في أيْدَع**) :

قال ابن الحاجب : ((فإنْ تعَدَّد الغالب مع ثلاثة أصول حُكم بالزيادة فيها أو فيهما كَحَبَنْطًى ، فإنْ تعيَّن أحدهما رُجِّح بخروجهما كميم مَرْيَم ومَدْين وهمزة أيْدَع))[٢] . لم يرَ الرضي وجهاً لقول ابن الحاجب : (وهمزة أَيْدَع) لأنّ ((فَيْعَلاً – بفتح العين – ليس بخارج عنِ الأوزان في الصحيح العين ، كصَيْرَف وضَيْغَم ؛ بلى ذلك خارج في المعتل العين ؛ لم يجئ إلا عَيَّنٌ قال الشاعر :

مـــا بـــالُ عَيْنِـــي كالشَّـــعِيبِ الْعَـــيَّنِ[٣]

وفَيْعِل – بكسر العين – كثير فيه ، كسَيِّد وميِّت وبَيِّن ، مفقود في الصحيح العَيْن))[٤] وممّا يؤكد زيادة الهمزة في (أيدع) قول سيبويه : ((فالهمزة إذا لحقت أوّلاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم ألا ترى أنَّك لو سَمَيْتَ رجلاً بأفْكَل وأَيْدَع لم تصرفه ...))[٥] . لم يختلفِ الرضي مع ابن الحاجب في زيادة همزة (أيدع) إنّما الاختلاف جاء في سبب زيادتها ، فقول ابن الحاجب : (رُجِّح بخروجها) يقصد خروج فَيْعَل أي : أنّ (أيدع) عنده كَمَرْيَم إذا حُكِمَ بزيادة الميم فيها فوزنها مَفْعَل وهذا الوزن ليس بخارج عَنِ الأوزان لأنّه يكون على (فَعْيَل) ولكنَّ الأمر في (أيدع) مختلف لأننا إذا حكمنا بزيادة الياء لم يخرج عَنِ الأوزان أيضاً لوجود صَيْرف وضَيْغَم وصَيْقل وغيرها وهذا ما أخذه الرضي على ابن الحاجب وكان محقاً في ما ذهب إليه .

---

(١) ينظر المقتضب ١ :١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) ينظر الشافية ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج ينظر الديوان ١٦٠ ، وأدب الكاتب ٥٩٨ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٠ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٤ :٣٠٧ .

- **التاء في (عِزْوِيْت)** :

قال ابن الحاجب : ((فإنْ تعدّد الغالب مع ثلاثة أصول حُكِمَ بالزيادة فيها أو فيهما كحَبَنْطىً ؛ فإن تَعيَّن أحدهما رُجِّح بخروجها كميم مَرْيَم ومَدْيَن وهمزة أيْدَع وياء تَيَّحَان[١] ، وتاء عِزْوِيْت))[٢]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب (وتاء عِزْوِيْت) إذ قال : ((ليس التاء في عِفْرِيت مِنَ الغوالب كما ذكرنا ؛ فلم يكن للمُصَنِّف عدّها منها؛ فنحن إنّما عرفنا زيادة تاء عِزْوِيْت دون واوه بثبوت فِعْلِيت كَعِفْرِيت دون فِعْوِيل))[٣] التاء في عِزْوِيْت زائدة ، وهذا ما أكَّدَه سيبويه بقوله : ((فممّا يُبيِّن لك أنَّ التاء فيه زائدة ... عزويت ، لأنّه ليس في الكلام فِعْوِيلٌ ...)) [٤]، فحُكم بزيادة التاء وأصالة الواو دون العكس لوجود فِعْلِيت كعِفْرِيت مِنَ العفر ولا يوجد فِعْوِيل في كلامهم . هذا ما يراه الرضي ، ولكنَّ التاء لا تزاد عند سيبويه إلاّ بشرط و هو وجود النظير وهذا متحقق في (عِزْوِيت) لوجود (عِفْرِيت) ولا يتحقق هذا الشرط إذا حكم بزيادة الواو وأصالة الياء لعدم وجود النظير ، لأنّه لا يوجد فِعْوِيل في كلام العرب. أمّا ابن الحاجب فعدّها مِنَ الغوالب ، وهذا يخالف قول سيبويه ، ويُبيِّن صحة اعتراض الرضي عليه ، ويبدو أنّ ابن الحاجب كان متأثراً برأي الزمخشري عندما قال في المُفَصَّل : ((والتاء اطّردت زيادتها في نحو تفعيل ... وفي نحو رغبوت ... ثمّ هي أصل إلاّ في نحو تَرْتُب وتَوْلَج ..))[٥]، والاطّراد قوي لا يحتاج إلى دليل أو شرط ، ، وما قاله الزمخشري في اطِّراد وزيادة التاء لم يقل به أحد مِنَ النحويينَ[٦] . وسبب وسبب زيادة التاء في عزويت دون غيرها ؛ ((لأنّه لا يجوز أنْ تكون الواو أصلاً

---

(١) التَيَّحان : الذي يعرض فيما لا يعنيه ، ينظر الصحاح ١ : ٣٥٧ .

(٢) الشافية ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٠ .

(٤) كتاب سيبويه ٤ :٣١٥ ، ٣١٦ .

(٥) المُفَصَّل ٣٥٩ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣١٥، وشرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٣١٠ وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٠ :٤٦٠ وشرح الشافية لنقره كار ١٤١ وشرح الأشموني ٤ :٦١ .

مع ذوات الياء مِنَ الأصل أيضاً لأنّه يلزم منه أنْ تكون الواو أصلاً والياء زائدة والتاء أصلاً ويكون وزنه فِعْلِيلاً ؛ لأنّه يلزم منه أنْ تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة وذلك غير جائز أيضاً ولا تكون الواو والياء زائدتَيْنِ معاً والتاء أصل ؛ لأنّه يصير وزنه فِعْويلا وذلك بناء غير معروف فلا يحمل عليه وإذا لم يجز أنْ يكون فِعْلَلاً ولا فِعْلِيلاً ولا فِعْويلاً حمل على فِعْلِيت كعِفْرِيت وتكون الواو مِنَ الأصل))[1] .

- (**يَهْيَرٌّ**)[2] :

قال ابن الحاجب: ((وأوّل يَهْيَرّ والتضعيف دون الثانية))[3]. لم يلق ما قاله ابن الحاجب قبولاً عند الرضي ، إذ قال : ((في يَهْيَرّ ثلاثة غوالب : التضعيف ، والياءان ؛ فهو إمّا يَفْعَلّ ، أو فَعْيَلّ، أو يَفْيَعْلٌ ، والثلاثة نوادر ، ففي عدِّ المُصنِّف له فيما يخرج بأحدهما عَنِ الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنّه يقبله سيبويه ، فإنّه لم يبالِ بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام ، وقال : يَفْعَل موجود كَيَرْمَع ويَلْمَع وفَعْيَل معدوم ، والحق أنْ يقال : إنّه يفعَلّ مِنَ الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعْيلاّ لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ي هــ ر) غير مستعمل ، فهو إمّا يَفْعَلّ مِنَ الهَيْر ، أو يَفْيَعْل مِنَ الهَرِّ ، والتضعيف في الأسماء أغلب زيادة مِنَ الياء المتحركة في الأوَّل ، وأيضاً يفْعَلٌّ قريب مِنَ الوزن الموجود وهو يَرْمَع ويَلْمَعُ ، وأيضاً فإنّ يَفْعَلَّ ثابت وإنْ كان في الأفعال كيحْمَرّ ، بخلاف يَفْيَعْل))[4]. يرى ابن الحاجب أنّ الزيادة تحققت في الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنّ الياءَيْنِ لا يخلوان ((إمّا أنْ يكونا أصلَيْنِ أو زائدتَيْنِ أو أحدهما أصل والآخر زائد فلا يكونان أصلَيْنِ ؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة من غير المضاعف ، ولا يكونان زائدتَيْنِ ؛ لأنّ الاسم لا يكون على حرفَيْنِ ولا تكون الياء الثانية هي المزيدة ؛ لأنّه ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء وفيه فِعْيَل بكسره فلو كانت زائدة لقيل يهْيَر بكسر الصدر كما قيل

---

(١) شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٣١٠ .

(٢) اليَهْيَرُ : بتشديد الراء صمغ الطلح ، ينظر : الصحاح ٢ : ٨٥٦ ، هير .

(٣) الشافية ٧٩ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٠ ، ٤٦١ .

عِثْيَر وحِذْيَم))[1]. ويبدو أنَّ ابن الحاجب كان متأثراً فيما ذهب إليه بقول سيبويه : ((فأمّا يَهْيَرٌ فالزيادة فيه أوّلاً ، لأنّه ليس في الكلام فَعْيَلٌ . وقد تَقُل في الكلام ما أوّله زيادة ولو كانت يَهْيَرٌ مخفَّفة الراء كانتِ الأولى هي الزيادة ، لأنّ الياء إذا كانت أوَّلاً فهي بمنزلة الهمزة ، ألا ترى أنَّ يَرْمَعاً بمنزلة أَفْكَلٍ لأنَّها تَلحق أوَّلاً كثيراً ، فلمَّا كان الحدُّ لو قلت أهْيَرٌ كانت الألف هي الزائدة فكذلك الياء))[2] .

فابن الحاجب يرى أنّ الزيادة في يَهْيَرٍّ متأتية من كون الياء الأولى منَ الغوالب فيَهْيَرٌّ عنده على يَفْعَلٌّ أمّا الرضي فيرى خلاف ذلك فعنده الزيادة متأتية مِنَ الاشتقاق؛ لذلك لو جعلناه فَعْيَلاّ يكون خالياً مِنَ الاشتقاق لأنّ تركيب (هـــ ي ر) غير مستعمل ، فهو أمّا يَفْعَلّ مِنَ الهَيْر ، أو يَفيَعْل منَ الهَرِّ ، وكذلك قرب يَفْعَلّ مِنَ الوزن الموجود وهو يَرْمَع ويَلْمَع ، وهذا يدلُّ على أنَّ الاشتقاق حاضر هنا وإذا ما علمنا أنَّ الاشتقاق أقوى مِنَ الغوالب[3] ، فهنا يُرَجَّح ما قاله الرضي أنَّ الزيادة جاءت منَ الاشتقاق وليس كون الياء الأولى منَ الغوالب كما قال ابن الحاجب . ولم يقتصر انتقاد الرضي لابن الحاجب على هذه المسألة فقط وإنّما انتقده في نون (عُرُنْد) ، عندما عدَّ ابن الحاجب زيادة النون كونها منَ الغوالب[4] ، أمّا الرضي فقال إنّ الزيادة هنا متأتية منَ الاشتقاق[5]. وقد تَمَّ التفصيل في ذلك[6] .

(١) شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٣٠٦ .
(٢) كتاب سيبويه ٤ :٣١٣ .
(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ : ٤٦٠ ، ٤٦١ .
(٤) ينظر الشافية ٧٦ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥١ .
(٦) تمّ الحديث عن (عُرُنْد) في موضوع ذي الزيادة .

- (**كَوَأَلَل**) :

عدّ ابن الحاجب الهمزة في (كَوَأْلَل)[١] غالبة ، إذ قال : ((وهمزة أرْوَنان دون واوها وإنْ لم يأتِ إلاّ أنْبَجَان ، فإنْ خرجتا رُجِّح بأكثرهما كالتَّضْعيف في تَتَفَّان ، والواو في كَوَأْلَل))[٢]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب ووصفه بأنَّه فيه نظر، قال الرضي : ((قوله : (كَوَأْلَل) فيه غالبان : الواو والتضعيف فجعلناهما زائدتَيْنِ، فوزنه فَوَعْلَل، ملحق بسَفَرْجَل وليست الهمزة غالبة ، ففي عدِّها منَ الغوالب نظر))[٣]. فابن الحاجب يرى أنّ الواو في كَوَأْلَل زائدة فيكون على وزن فَوَعْلَل ؛ لأنَّ زيادة الواو أكثر منَ الهمزة وفعائل لا يوجد في الأصول ، وهذا متفق عليه ، قال سيبويه: ((ويكون على (فَوَعْلَل) وهو قليل ؛ قالوا : كَوَأْلَل ، وهو صفة))[٤] ، وكذلك جعل الرضي الواو منَ الغوالب فهي زائدة عنده[٥] . ولكنَّ المأخذ الذي أخذه الرضي على على ابن الحاجب ، أنّه جعل الهمزة في (كَوَأْلَل) منَ الغوالب ، وهو بهذا يخالف الشرط المتحقق فيها وهو أنْ يحكم بزيادتها إذا وقعت أولاً بعد ثلاثة أصول حتى يقوم دليل على أصالتها ، فإنْ كانت غير أوَّل يحكم بأصالتها حتى يقوم دليل على زيادتها[٦] . وهذا يدلُّ على صحة ما ذهب إليه الرضي ، عندما قال بأصالة الهمزة وأنّها ليست غالبة ، كما ادّعى ابن الحاجب .

وما قيل في (كوألل) قيل في (حِنْطَأْو) فابن الحاجب يعدّ النون في حِنْطَأْو منَ الغوالب[٧]. وما قاله لم يلقَ قبولاً عند الرضي إذ قال : ((وفي حِنْطَأْو غالب واحد هو الواو ، أمّا النون والهمزة فليستا بغالبَيْنِ ، إلاّ أنَّ النون مساوٍ للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنْتَأو وسِنْدَأوٍ ؛ فجعل كالغالب))[٨]. وإنّما حكم بزيادة النون وجعلها

---

(١) تمّ التعريف به في الفصل الثاني من البحث في موضوع التصغير .

(٢) الشافيـــة ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦١ .

(٤) كتاب سيبويه ٣ :٢٧٤ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦١ .

(٦) ينظر التكملة ٥٤٦ ، والمفصَّل ٣٥٧ .

(٧) ينظر الشافيـــة ٨٠ .

(٨) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦١ .

مِنَ الغوالب ، لأنّها تأتي في أمثلة أخرى في الموضع نفسه لا تغادره ؛ أي أنّها لا تغادر هذا البناء ، وكذلك الهمزة عندما جعلوها كالغالب و ((الحكم بزيادة النون أَوْلَى منَ الحكم بزيادة الهمزة ، لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة))[١] . ومنهم مَنْ وافق ابن الحاجب في عدّ النون أيضاً منَ الغوالب إضافة إلى الواو ، وعِلَّة ذلك أنّ الواو لا تختلف منَ النون كونه يلزم هذا البناء أعني (حِنْطَأو) ولم يتبدل بغيره من حروف الزيادة نحو: (كِنْتَأو ، وحِنطأو ، وسِنْدأو ، وقِنْدَأو ، وكِندأو، وحِنْصأو ، وحِنْثأو) ومن خلال هذا البناء لا نجد لازماً إلاّ النون والواو فحكم عليهما بالزيادة ، أمّا الهمزة فلا تلزم في بعض الأحيان والدليل على ذلك قولهم : عِنْزَهْو[٢]. وعلى هذا يكون وزن حِنْطَأو (فِنْعَلْو) . إلاّ أنَّ علَّة زيادة النون في هذا البناء عند سيبويه كون النون في موضع الزوائد فهي عنده كألف عذافر وواو فدوكس وياء سميدع[٣] . أي أنَّ النون يحكم بزيادتها إذا وقع بعدها حرفان أو أكثر من حرفَيْنِ ، وهذا هو الشرط الثاني الذي قال به النحاة[٤] . والظاهر والظاهر أنَّ ابن الحاجب لم يعتدْ بهذا الشرط فجعل النون زائدة ويبدو أنّه كان معتمداً في ذلك على الزمخشري[٥] .

- ردُّ الرضي على قول ابن الحاجب (بندرة وزني مَوْرَق وحَوْمَان) :

قال ابن الحاجب : ((ومن ثمَّ اختلف في مَوْرَق دون حَوْمَان ، فإنْ نَدَرا احتملهما كأُرجُوان ، فإنْ فُقِدَت شُبْهَة الاشتقاق فيهما فبالأغلب كهمزة أَفْعَى))[٦] . لم يلقَ قول ابن الحاجب قبولاً عند الرضي ، قال الرضي : ((وفي قوله ندرا نظر ، أمّا أولاً: فلأنَّه في أسام مالا يخرج الوزنان فيه عنِ الأوزان المشهورة فكيف يندران ؟ وأمّا

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٤٠ .
(٢) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ :٤٩٤١ ، ٤٩٤٢ .
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٢٢ .
(٤) ينظر الممتع في التصريف ١٧٨ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ :٤٥٠ ، وارتشاف الضرب ١ :٢٠٦ .
(٥) ينظر المُفَصَّل ٣٥٨ .
(٦) الشافيـــة ٨١ ، ٨٢ .

ثانياً: فلأنَّ أفْعُلان قد جاء في أُسْحُمان وهو جبل ، وأُلْعُبان في اللَّعَّاب ، وكذا أُقْحُوان، بدليل قولك : دواء مَقْحُوّ ، وأفْعُوان لقولهم مَفْعَاة السُّمِّ ؛ وفُعْلُوَان جاء فيه عُنْفُوان وعُنْظُوان ، ولعلَّه أراد كون الوزنَيْنِ لقلتهما في حَدِّ النُّدرة ؛ وفي أُرْجُوان ثلاثة غوالب : النون ، والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنينِ منها ، فهو إمّا أُفْعُلان كأُسْحُمان ، أو فُعْلُوان كعُنْفُوَان ، أو أُفْعُوَال ، ولم يثبت فبقي الأَوَّلان ، واحتملهما ، وفيهما أيضاً شبهة الاشتقاق))[1]. فاعتراض الرضي هنا على قول ابن الحاجب (فإنْ ندرا) أي ندر الوزنان مع شبهة الاشتقاق لم يرجَّح أحدهما ، أي أنّ اللفظ يحتمل الوزنَيْنِ كأُرْجُوان فهو أمّا أنْ يكون على أُفْعُلان كَأُفْعُوان واشتقاقه هنا منَ الرجاء ، أو يكون فُعْلُوان مِنَ الأرج كالعُنْفُوان[2] . والرضي يرى خلاف ذلك ؛ لأنّ الوزنَيْنِ إذا لم يخرجا عَنِ الأوزان المشهورة فكيف يندران ؟ وكذلك أَفْعُلان لم يكن نادراً فقد جاء فيه أُسْحُمان وهو اسم جبل وأُلْعُبان بالإضافة إلى أُقْحُوان ، فكان على ابن الحاجب أنْ لا يقول (فإنْ ندرا)[3] إلاّ إذا كان يقصد بالندرة هنا القلّة أي أنَّ القلَّة تصل إلى حدِّ الندرة .

وردَّ الرضي على ابن الحاجب لقوله : ((وهمزة أفعَى))[4]. فقد أورده ابن الحاجب فيما ليس في وزنيه شبه اشتقاق ، وفيه اشتقاق ظاهر لقولهم فعوة السُّمِّ ؛ وكذلك شبه الاشتقاق لقولهم أرض مَفْعَاة[5] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٢ .

(٢) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٤٤ .

(٣) ينظر الشافية ٨١ .

(٤) المصدر نفسه ٨٢ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٢ :٤٦٢ .

سابعاً : الإمالة :

– قال ابن الحاجب : ((ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو ونحو من بابه وماله والكِبا شاذ ، كما شذّ العَشَا والمَكا وبَابٌ ومَالٌ والحَجَّاجُ...))[١] .

وصف الرضي قول ابن الحاجب : (ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو) بالوهم وهذا الوهم جاء به مِنَ المُفَصَّل[٢] . قال الزمخشري : ((وقد شَذَّ عَنِ القياس قولهم الحَجَّاج والناس ممالَيْنِ وعن بعض العرب هذا مال وباب وقالوا العشا والمَكا والكِبا وهؤلاء مِنَ الواو وأمّا قولهم الرِّبا فلأجل الراء))[٣] . ولكنَّ سيبويه ضَعَّفَ هذه الإمالة لضعف الكسرة لا لأجل أنّ الألف منقلبة عن واو ، ويظهر ذلك في قوله : ((وممّا يميلون ألفه قولهم : مررتُ ببابه ، وأخذتُ مِن ماله . وهذا في موضع الجرِّ وشبّهوه بفاعل نحو كاتب وساجد والإمالة في هذا أضعف لأنَّ الكسرة لا تَلزم))[٤] .

قال الرضي : ((ولو لم تؤثرِ الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو لم يقل إنّ الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة ، بل قال : ممتنعة لكون الألف منقلبة عن واو ؛ قال – أعني سيبويه – : إنّما يمال مال إذا كُسِرتِ اللام بعدها[٥] ، فتبيَّن أنَّه لم يُفَرِّق في في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها ، ولم أرَ أحداً فرَّق بينهما إلاّ الزمخشري والمُصَنِّف))[٦]. وما قاله الرضي أكَّده الأشموني بقوله : ((وفصل صاحب المُفَصَّل بين ما هي عن ياء ، نحو (باب وعاب) بمعنى العَيْب فيجوز ، وبيَّن ما هي عن واو نحو : (باب ودار) فلا يجوز ، لكنَّه ذكر بعد ذلك فيما شذَّ عَنِ القياس إمالة (عاب) ...))[٧] ، أمّا ابن يعيش فالجيد عنده إمالة (مال وباب) في حالة

---

(١) الشافية ٨٣ .
(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠ .
(٣) المُفَصَّل ٣٣٧ .
(٤) كتاب سيبويه ٤ :١٢٢ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ٤ :١٢٨ .
(٦) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠ .
(٧) شرح الأشموني ٤ :٢٧ ، ٢٨ .

حالة الجرِّ وأمّا إمالتهما في حال الرفع والنصب فقليل[١] . ولم يُجوِّز المبرّد الإمالة في (باب ومال) وحُجَّته في ذلك ، لأنّ لام الفعل قد ينقلب ياء وعين الفعل لا ينقلب[٢] .

ومن خلال ما تقدم تبيَّن أنَّ سيبويه قد ضَعَّف مثل هذه الإمالة ، والمبرّد لم يجوزها، وأمّا ابن يعيش فعدَّها قليلة ووصف الرضي مَنْ قال بهذه الإمالة بأنّه واهمٌ، والذين جوزوا هذه الإمالة الزمخشري وابن الحاجب ، ومن شُرَّاح الشافية الذين أيّدوا ابن الحاجب فيما ذهب إليه نقره كار[٣] . وسبب انتقاد الرضي لابن الحاجب كونه فرَّق بين الألف المنقلبة عن ياء والألف المنقلبة عن واو في الأسماء فأجاز الأولى ومنع في الثانية على الرغم من وجود الكسرة .

- (**إمالة باب ومال**) :

قال الرضي : ((وأمّا باب ومال فإنّما تشذّ إمالتهما في غير حال جرٍّ لاميهما))[٤]، واستشهد لذلك بقول سيبويه : ((قال ناس يوثق بعربيتهم : هذا باب ، وهذا مالٌ ، ...))[٥]، واعترض المبرّد[٦] على قول سيبويه ، ولكن السيرافي دافع عن رأي سيبويه بقوله : : حكاية سيبويه عَنِ العرب لا تُرَدُّ[٧] ، واتفق ابن يعيش مع ما قاله سيبويه ، إذ قال : ((وأمّا (مال وباب) فالجيّد إمالتهما في حال الجرِّ وأمّا إمالتهما في حال الرفع والنصب فقليل قال سيبويه وقال ناس يوثق بعربيتهم هذا باب وهذا مال فأمالوهما كأنَّهم شبَّهوا الألف فيهما وإنْ كانت منقلبة من واو بألف غزا ودنا المنقلبة واو فأجروا العين كاللام ، وإنْ كانتِ العين أبعد مِنَ الإمالة ...))[٨] .

ومِنَ الواضح في هذه المسألة أنَّ الرضي لم يؤيد ما قاله سيبويه في إمالة باب ومال صراحة ، وإنَّما اعتمد في ذلك على ما قاله السيرافي ، بأنَّ ما نقله سيبويه حُجَّة لا يمكن

---

(١) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :١٨٠ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ :٤٧ .
(٣) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٤٦ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :١٢٨ .
(٦) ينظر المقتضب ٣ :٤٧ .
(٧) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٢٦ ،وشرح الرضي على الشافية٣ :١٠. :١٠.
(٨) شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :١٨٠ .

ردُّها .

– ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : ((والاستعلاء في غير باب خاف وغاب وصَغا مانِع قبلها يليها في كلمتها وبحرفَيْنِ على رأي ، وبعدها يليها في كلمتها ، وبحرفٍ وبحرفَيْنِ على الأكثر))[١] .

قال الرضي : ((قوله : (وبحرفَيْنِ على الأكثر) إنْ أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله : (وبحَرْفَيْنِ على رأي) في نحو مصباح ، وإنْ أراد نحو نافخ وفاسق كما صَرَّح في الشرح فغلط ؛ لأنّه لا خلاف في منعه إذن للإمالة))[٢] .

هناك سبعة أحرف تمنع الألف مِنَ الإمالة سُمّيت بالحروف المستعلية وهي: (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،والغين، والقاف ، والخاء)[٣] وقد جُمِعت هذه الحروف بقولهم : (قِظْ خُصَّ ضَغط)[٤] و ((إنّما مَنَعْتَ هذه الحروفَ الإمالةَ ، لأنَّها حروفٌ مُستعلِيةٌ إلى الحَنَك الأعلى ، والألف إذا خرجتْ من موضعها استَعلتْ إلى الحَنَك الأعلى ، فلمّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبتْ عليها ، كما غلبتِ الكسرةُ عليها في مَساجِدَ ونحوها))[٥] . فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف والألف تليه مُنِعَتِ الإمالة نحو قاعد وغائب وكذلك إذا كانت هذه الحروف بعد الألف نحو ناقِد وعاطِس وكذلك إذا فُصِلَ بينها وبين الألف بحرف نحو نافِخ ونابِغ أو بحرفَيْنِ نحو مناشِيط ومعاليق[٦]، والمأخذ الذي أخذه الرضي على ابن الحاجب قوله: قوله: (وبحرفَيْنِ على الأكثر) ، لأنّه إذا أراد نحو مناشيط يكون مخالفاً لقوله (وبحرفَيْنِ على رأي) عندما مثَّل لمصباح[٧] . ولكنَّ سيبويه ذكر أنّ قوماً قالوا : المناشيط حين تراخت ، ووصفها بالقليلة[٨] . أمّا المبرّد فذهب إلى منع الإمالة في

---

(١) الشافية ٨٤ ، ٨٥ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٧ .
(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :١٢٨ ، والتكملة ٥٣١ .
(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٤ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :١٢٩ .
(٦) ينظر الموجز في النحو ١٤١ .
(٧) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٧ .
(٨) ينظر كتاب سيبويه ٤ :١٣٠ والتكملة ٥٣٢ .

مناشيط وأخواتها[١] . وإذا كان أوّل الحرف مكسوراً ، وبين الكسرة والألف حرفانِ احدهما ساكن ، والساكن من حروف الاستعلاء جازتِ الإمالة ، لذلك لم يكن هناك حاجةٌ لقول ابن الحاجب (وبحرفَيْنِ على رأي) وكان عليه أنْ يقول (وبحرف على رأي) . وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله : ((فإنْ كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً فإنّه لا يَمنع الألف مِنَ الإمالة))[٢] .

– **قال ابن الحاجب : ((والرَّاءُ غير المكسورة إذا وَلِيَتِ الألف قبلها أو بعدها مَنَعَتْ مَنْعَ المُسْتَعْلِيَةِ وتَغْلِبُ المكسورة بعدها المُسْتَعْلِيَةَ وغير المكسورة فيُمال طارِدٌ وغارِمٌ ومِنْ قَرَارِكَ ، فإذا تباعدتْ فكالعَدَم في المَنْعِ والغَلَبِ عند الأكْثَرِ ، فيُمال : هذا كَافِرٌ ويُفْتَحُ مَرَرْتُ بِقَادِرٍ، وبَعْضُهم يعكسُ ، وقِيلَ هو الأكثرُ...))**[٣] .

ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : (وتغلب المكسورة بعدها المستعلية) ويتضح ذلك في قوله : ((فقول المُصَنِّف إذن : وتغلب المكسورة بعدها المستعلية ليس على إطلاقه))[٤] . قال سيبويه : ((والراء إذا تكلمْتَ بها خرجتْ كأنّها مضاعَفة))[٥] . الراء حرف مكرر لذلك تكون حركته عبارة عن حركتَيْنِ فضمتها كضمتَيْنِ وفتحتها كفتحتَيْنِ وكسرتها ككسرتَيْنِ[٦] . فإذا كانتِ الراء مكسورة بعد الألف غَلَبتِ الراء الألف وذلك نحو طارِد وغارِم ، هذا ما قصده ابن الحاجب ، وهذا الكلام مطلق في نظر الرضي ، فكان على المُصَنِّف أنْ يحدد ؛ لأنّ الراء المكسورة لا تمنع الألف المتأخر عنها مِنَ الإمالة في نحو : فارِق وكذلك لصعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر[٧] .

---

(١) ينظر المقتضب ٣ :٤٧ ، لم يذكر المبرّد مناشيط واكتفى بذكر أخواتها كمساليخ وصناديق .

(٢) كتاب سيبويه ٤ :١٣٠ .

(٣) الشافية ٨٥ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٨ .

(٥) كتاب سيبويه ٤ :١٣٦ .

(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٨ .

(٧) المصدر نفسه ٣ :١٨ .

ثامناً : تخفيف الهمزة :

- (نبي و برية) :

أيَّد الرضي مذهب سيبويه القائل إنَّ اللام في نبيّ وبرية مهموز ووصفه بأنّه الحق ، ويظهر ذلك في قوله : ((قال سيبويه : (ألزمهما أهل التحقيق البدل ، قال : وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل التحقيق يقولون : نبيء وبريئة ؛ وذلك قليل رديء)[١]. يعني قليل في كلام العرب رديءٌ فيه ، لا إنّه رديء في القياس ، وهي ثابتة في القراءات السبع ، ومذهب سيبويه أنَّ النبيء مهموز اللام ، وهو الحق ، خلافاً لمن قال : إنَّه مِنَ النباوة : أي الرفعة ، وذلك لأنّ جمعه نُبَآء ، وإنّما جمع على أنبياء – وإنْ كان أَفْعِلاء جمع فَعِيل المعتل اللام كَصَفِي وأَصْفِياء وفُعَلاء جمع الصحيح اللام ككُرَماء وظُرَفاء – لأنّهم لمّا ألزموا واحده التخفيف صار كالمعتل اللام ، نحو : سخيّ ، وكذا ألزم التخفيف في مصدره كالنبُوَّة ، وجاء في السبع النبُوءَة – بالهمزة ، ولمّا رأى المُصَنِّف ثبوت النبيء والبريئة مهموزَيْنِ في السبع حكم بأنّ تخفيفهما ليس بلازم ، وكذا ورد في السبع النبوءة بالهمز ، ومذهب سيبويه – كما ذكرناه – أنّ ذلك رديء مع أنّه قُرِئَ به ، ولعلّ القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلاّ لم يحكم برداءة ما ثبت أنّه مِنَ القرآن الكريم تعالى عنها))[٢] . أيَّد الرضي مذهب سيبويه القائل بتحقيق الهمز في نبي وبرية مع ما فيه من قِلَّة ورداءة ، لبعد مخرجه وصعوبة النطق به ولأنَّه كالتهوَّع[٣] . وممّا يدلُّ على كره العرب للهمز ما رواه ابن ابن جنّي عندما قيل لرسول الله (ص) : ((يا نبيء الله ، فقال لستُ بنبيء الله ولكنني نبي الله))[٤] . إلاّ أنَّ القياس لا يمنع ذلك ، وكذلك وجود الهمز في القراءات السبع ، ، وخالف الفرّاء سيبويه في تحقيق الهمز في برية ونبي ، فالبرية عنده أصلها غير مهموز لأنّها أخذت مِنَ البَرَى وهو التُراب وكذلك النبي لأنَّه من أنبأ عن الله سبحانه وتعالى فترك همزه ؛ أو أنّه مِنَ النّبوة وهو الارتفاع مِنَ الأرض ، أي أنّه شُرِّف

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٥٥ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٨ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٤٨ .

(٤) الخصائص ١ :٣٨٤

على سائر الناس فأصله غير الهمز[١] .

ومنهم من قال : إنَّ ترك الهمز هنا لازم لكثرة الاستعمال بحيث صار الأصل مهجوراً[٢] . لكنَّ الرضي يريد أنْ يصل إلى حقيقة ثبوت الهمز في القراءات السبع السبع كقولهم النبوءة ، بالهمز ، مع كونه غير مُسْتَحْسَن ، أمّا ابن الحاجب فعندما رأى ثبوت النبيء والبريئة في السبع حكم بأنَّ تخفيفهما ليس بلازم[٣] ؛ لأنّه إذا حكم بالتخفيف يكون قد خطّأ تواتر القراءات ، وهذا ما لا يريده ؛ لأنّه يرى خلاف ذلك . في حين ذهب سيبويه أنّه رديء مع أنّه قرئ به ، وهذا يدلُّ – في رأي الرضي – أنَّ القراءات السبع ليست متواترة عند سيبويه[٤] . ونخلص من ذلك أنّ الرضي يحاول جاهداً أنْ يستند إلى مذهب سيبويه في همز نحو (برية ونبي) لينفي تواتر القراءات السبع وتنزيه القرآن الكريم عنها ، لأنّها في رأيه ليستْ مِنَ القرآن بشيء ويدلُّ على ذلك قوله : ((ولعلَّ القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلاّ لم يحكم برداءة ما ثبت أنّه مِنَ القرآن الكريم تعالى عنها))[٥] .

- (همزة بين بين متحركة أم ساكنة):

ذهب الكوفيون إلى أنّ الهمزة المسهَّلة ساكنة واحتجَّ الرضي عليهم بقول سيبويه لأنَّ سيبويه جاء بحُجَّة لا يمكن للكوفيينَ دفعها[٦]، قال سيبويه:((... والمخففة والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة يدلُّك على ذلك قول الأعشى :

أأن رأتْ رَجُلاً أَعْشَى أضرَّ بِهِ رَيْبُ المنونِ ودَهرٌ مُفسِدٌ خَبِلُ[٧]

---

(١) ينظر اصلاح المنطق ١٥٨ .

(٢) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٢٤٦ .

(٣) ينظر الشافية ٨٧ ، ٨٨ ، وشرح الرضي على الشافية ٣ :٢٨ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٨ .

(٥) المصدر نفسه ٣ :٢٨ .

(٦) ينظر المصدر نفسه ٣ :٣٥ .

(٧) ينظر الديوان ١٠٥ ورواية الرضي هنا تختلف عن رواية سيبويه إذ رواه سيبويه مُقْبِلٌ أمّا الرضي فرواه مُتْبِلٌ . ولكن رواية الديوان مُفْسِدٌ ، كما ورد في البيت أعلاه .

فلو لم تكن بِزِنَتِها محقّقة لانكسر البيت))[١] . ودليل الكوفيينَ على أنّ همزة بين بين ساكنة ؛ أنّها لا يجوز أنْ تقع مبتدأة ولو كانت متحركة لجاز ذلك ، فلمّا امتنع أنْ يُبتدأ بها دلَّ على أنّها ساكنة ؛ لأنّ الساكن لا يبتدأ به[٢] ، أمّا البصريون فاستدلّوا على حركتها أنّها تقع مخففة بين بين في الشعر وبعد ساكن ولو جاءت الهمزة ساكنة أيضاً لاجتمع ساكنان وهذا يؤدي إلى انكسار البيت[٣] ، واستشهدوا لذلك بقول الأعشى السابق ذكره ، وموضع استدلال البصريينَ بهذا البيت أنّ النون ساكنة وقبلها همزة بين بين المخففة ، فلا يمكن هنا أنْ تكون الهمزة ساكنة لاستحالة التقاء الساكنين فنعلم أنّها متحركة وهذا يدلُّ على صحة ما ذهب إليه سيبويه ، ((ألا ترى أنّهم لم يخرموا (مُتَفاعِلُنْ) مِنَ الكامل – وهو حذف الحرف الأَوَّل – كما خرموا (فَعُولُن) ؛ لأجل أنَّ (مُتَفَاعِلُن) يُسكَّن ثانيه إذا أُضْمِر ، والإضمار إسكان الثاني فكان يبقى (مُتْفاعِلُن) فينقل إلى (مُسْتَفْعِلُن) ، فلو خرموه في أَوَّل البيت لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حالٍ ؛ فجرى خَرمه مجرى خرم (مُسْتَفْعِلُن) ؛ فلمّا كان يقضي إلى الابتداء بالساكن رفضوه ، فكذلك ههنا لمّا قربت مِنَ الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها))[٤]. وكان الرضي محقاً في تأييده لسيبويه ؛ لأنّه لو افترضنا أنّ ذلك جائز في غير الشعر فلا يمكن لأحد أنْ يُجَوِّزه في الشعر ، كما بيَّن أبو بركات الأنباري ؛ لأنّه لو لم تكن همزة بين بين في حكم المتحركة لالتقى ساكنان ولا يُجَوِّز أهل العروض أنْ يلتقي ساكنان في غير القافية ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى انكسار البيت .أمّا الأخفش فعنده تُسَهَّل السبعة بين بين المشهور، واستثنى اثنين منها المضمومة المكسور ما قبلها كـــ (المستهزئون) ، والمكسورة المضموم ما قبلها كَسُئِل فتقلب الأولى ياء محضة والثانية واو محضة ؛ إذ لو سُهِّلتا لكانتِ الأولى كالواو الساكنة ، ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجيء بعد

(١) كتاب سيبويه ٣ :٥٤٩ ، ٥٥٠ .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٣٨٨ ، ٣٨٩ المسألة ١٠٥ .

(٣) ينظر المصدر نفسه ٢ :٣٨٩ المسألة ١٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ٢ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ المسألة ١٠٥ .

الضمَّة ، كما لا تجيء الألف بعد الضَمَّة والكسرة[١] . اعتقد الرضي أنّ الذي ذهب إليه الأخفش قياساً على مُؤَجَّل ومائة وإنْ كان قريباً [٢] ، لأنه في مُؤَجَّل تقلب الهمزة واواً محضة لأنَّها مفتوحة مضموم ما قبلها ، أمّا في مائة فتقلب الهمزة إلى ياء محضة لأنَّها مفتوحة مكسور ما قبلها ؛ لذلك يتعذر الحذف والتسهيل في كليهما. وبعد ذلك يلزم الرضي سيبويه أنْ يُفَرِّق ويقول : ((المسَهَّلَة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضمِّ والكسر ، لكن لمّا استحال مجيء الألف الصريح بعدهما مُنِع مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما ، وأمّا الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمَّة؛ فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمَّة))[٣] .

و ردَّ الرضي على بعض النحويينَ الذين حملوا ((مستهزِئون وسُئِل على بين بين البعيد ، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش ، وإنّما ارتكب هذا الوجه منَ التسهيل ههنا مَنْ ارتكبه وإنْ كان بعيداً نادراً فراراً ممّا لزم سيبويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضمِّ ، كما مرَّ ، وممّا لزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضمِّ في سوِل ، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضمِّ بعد الكسر في مستهزيون ، وذلك مرفوض في كلامهم ، وليس بشيء ؛ لأنّه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضمِّ وكذلك لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع ؛ لأنَّ تخفيف الهمزة عارض غير لازم ، فهو مثل رُويا بلا إدغام))[٤] أمّا المحدثون فينكرون وجود همزة بين بين وعدّوه جزءاً من صوت لين انتقالي[٥] .

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ :٤٨ ، ٤٩ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ٣ :٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ٣ :٣٥ .

(٥) ينظر الأصوات اللغوية ٧٩ ، ولغويون بصريون أبو زيد الأنصاري وكتابه الهمز ٤٩ .

ـــ **قال ابن الحاجب : ((وأمّا يُشَجِّج رَأْسَه بالفَهْر وَاجِي[1] ، فعلى القياس خلافاً لسيبويه))**[2] . أصل واجي واجئ قلبت الهمزة ياء على القياس ؛ لأنّ الهمزة تقلب ياء في الوقف ، وما قاله ابن الحاجب يخالف ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنّ الهمزة عنده إنّما خففت شذوذاً وليس هذا عنده بقياس متلئب بل هو سماعي[3]. رجَّح الرضي قول المُصَنِّف وجعل منه الحَقَّ ولم يلتفت لما قاله سيبويه ، قال الرضي : ((قال المُصَنِّف وهو الحق : إنّ هذا القياس ليس من ذلك ؛ لأنّ (واج) آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأنَّ آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في لم يَقْرِئ وقياسه التخفيف يجعلها ياء في الشعر وفي غيره ، بلى إذا كان نحو : الواجي في الوصل كما تقول: مررتُ بالواجي يا فتى ، بجعل الهمزة ياء ساكنة فهو من هذا الباب))[4]. وردَّ المبرّد قلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها إلى باب الاضطرار ، ويتضح ذلك في قوله : ((... ولكن إذا اضطر الشاعر جاز أنْ يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، كما يجوز في الهمزة الساكنة منَ التخفيف إنْ شئت فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسّان[5] :

وكنْتَ أذلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي))[6] .

وموضع الشاهد في البيت قوله (واجي) وأصله (واجئ) فلمّا وقف عليه لوقوعه في القافية سُكِّنتِ الهمزة فخففت بقلبها ياء ؛ لأنّ ما قبلها جاء مكسوراً .

وكان الرضي محقاً في تأييده لابن الحاجب ؛ لأنّ قول ابن حسّان :

وكنْـــتَ أذلَّ مـــن وتـــد بقـــاعٍ ... ...

جاء على القياس ؛ لأنّه قلب الهمزة الساكنة للوقف بجنس ما قبلها .

---

(١) هذا عجز من بيت لعبد الرحمن بن حسَّان شطره:(وكنتَ أذلّ من وتدٍ بقاع ...)سيأتي الحديث عنه بعد قليل.

(٢) الشافية ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣ :٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٧ .

(٥) البيت لعبد الرحمن بن حسّان ينظر الديوان ١٨ ، والمقتضب ١ :١٦٦ .

(٦) المقتضب ١ :١٦٦ .

ـــ ردَّ الرضي على سيبويه ؛ لأنّه أطلق في قوله : ((وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين ، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً والواو إذا كان ما قبلها مضموماً))[1] . وكان على سيبويه أنْ يُقَيِّد كما قال قال ابن يعيش: إنّ الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها قلبت ألفاً ، والمكسورة والمكسور ما قبلها قُلبت ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها قلبت واواً[2] . إلاّ أنّ ابن يعيش لم يُقيِّد ((الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ، والأَوْلَى أنْ يُقَال : ياء ساكنة ، وواواً ساكنة ؛ .. فعلى هذا لا يقلب نحو : لَؤُمَ ، وسَئِمَ ، ألفاً ، لا في الضرورة ولا في غيرها ، وكذا لا يقلب نحو : مستهزئون ومائة ياء ساكنة ، ونحو : سُئِل ومُؤَجل واواً ساكنة))[3] . فسيبويه لم يحدد حركة الهمزة واقتصر تحديده على حركة الحرف الذي يسبقها ، أمّا ابن يعيش فحدد حركة الهمزة وحركة الحرف الذي يسبقها إلاّ أنَّه لم يُقَيِّدِ الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون فكان عليه أنْ يقول ياء ساكنة وواو ساكنة. وهذا يدل على الدِقَّة التي يتعامل بها الرضي مع المسائل الصرفية والإحاطة بالتفاصيل الدقيقة لهذه المسائل .

ـــ قال ابن الحاجب : ((والهمزتان في كلمة إنْ سَكَنَتِ الثَّانية وجب قبلها كآدَم وَايْتٍ وأُوتُمِنَ ، وليس آجَرَ منه لأنّه فاعَلَ ، لا أفْعَلَ ، لثبوت يُؤاجِر ؛ وممّا قُلْتُه فيه:

دَلَلْتُ ثلاثاً على أنّ يُوجِرَ لا يَسْتَقيمُ مُضارعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جاء والإفْعَال عَزَّ وصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ))[4]

انتقد الرضي قول ابن الحاجب:(وليس آجر منه) ويتضح ذلك في قوله:(((قوله وليس آجر منه) أي : ممّا اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة ، قال : لأنّه من باب فاعَل ، لا أفْعَل ، واستدل على ذلك بأنّ مضارعه يؤاجر ، لا يؤجر والذي أنشده من قِبَلِه – مع ركاكة لفظه – ليس فيه دليل على مدعاه ، أعني أنَّ يُؤْجر لا يستعمل في مضارع آجر ؛ قال (فِعَالة جاء) يعني أنّ مصدر آجر فِعَالة ، وفِعَالة مصدر فاعَل

(١) كتاب سيبويه ٣ :٥٥٤ .
(٢) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :٩ :٢٤٣ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٣ :٣٧ .
(٤) الشافيــة ٩١ .

كَكَاتَب كتاباً وقاتَل قتالاً ، والتاء في إجارة للوحدة وليس بشيء لوجهينِ :

أحدهما : أنّا بيّنا في باب المصادر أنّ المرة إنّما تبنى في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطَّرد ، فيقال : قاتلت مقاتلة واحدة ، ولا يقال : قاتلت قتالة ؛ لأنّ فِعَالاً ليس بمطَّرد في فاعَلَ[1] ، وثانيهما أنّ إجارة لو كان مصدر فاعَلَ للمرة لجاز آجَرَ إجاراً لغير المرة ، ولم يستعمل إجاراً أصلاً ، وأيضاً لم يكن استعمال إجارة إلاّ للمرة كما لا يستعمل نحو : تسبيحة وتقديسة إلاّ لها))[2]. لو كان آجر فاعَل لا أفْعَل يستلزم أنْ لا يكون يوجر مضارع آجر ؛ لأنّ يوجر إنّما هو مضارع أَفْعَل. واستدل ابن الحاجب على أنّ آجر فاعَل لا أفْعَل بثلاثة وجوه :

الأَوَّل : أنّ مصدر آجر إجارة ولو كان أَفْعَل لم يجئ منه فِعالة .

والثاني : أنَّ إفعالاً مصدره عزيز، ولو كان أفْعَل لكان مصدره على إفْعَال وهذا فيه نظر ؛ لأنّ مصدره موجود فقد جاء .. آجرتِ المرأة البغي نفسها إيجاراً .

والثالث : أنّه قد ثبت آجر يؤجر فيكون آجر فاعَل وصحته تمنع آجر أفْعَل وهذا فيه نظر أيضاً ؛ لأنّ ذلك لا يمنع مجيء آجر على وزن أَفْعَل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأَوَّل يؤجر ومضارع الثاني يوجر ، والنزاع هنا ليس في آجَرَهُ الله يُؤْجِرَهُ أي أعطاه ثواباً ؛ لأنّه أَفْعَل لا فَاعَل ولا خلاف في ذلك ؛ ولا في آجرت الأجير بمعنى أعطيته أجره ؛ وإنّما الخلاف في قولهم آجَرْتُ الدار والدّابة بمعنى أكريتهما ، وآجر بهذا المعنى المشترك بين فَاعَل وأَفْعَل لمجيء لغتَيْنِ فيه ، وكذلك جاء له مصدران هما : المؤاجرة مصدر فاعَل والإيجار مصدر أَفْعَل[3]. ولم يكن ابن الحاجب موفقاً فيما ذهب إليه وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي .

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ١ :١٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ٣ :٤٠ .

(٣) ينظر المصدر نفسه ١٥٧ ، ١٥٨ .

تاسعاً : الإعلال :

- (الواو في حَيَوان):

ذهب سيبويه إلى أنّ (حَيوَان) أصله حَيَيان فأبدلوا مِنَ الياء الثانية واواً لتوالي الياءَيْنِ[١] . ولو أبدلت العين واواً لحمل على باب طوَيْت الكثير ، فيظنّ أنّها أصل في موضعها ، لكثرة هذا الباب ، فلمّا قلبت الثانية واواً وصارت في غير موضعها وبذلك يتبيَّن أنّها غير أصل[٢] . أمّا المازني فعنده أنّ الواو في حيوان أصل وإنْ لم يأتِ منه فعل وشبَّه هذا بقولهم فاظ الميِّت يفيظ فوظاً وفيظاً، ولم يستعمل مِنَ الفوظ فعل[٣] . رجحّ الرضي قول سيبويه لعدم النظير ، إذ قال : ((وقال المازني : واو حيوان أصل ، وليس في حِييتُ دليل على كون الثانية ياء ، لجواز أنْ يكون كشِفيت ورضِيت ، قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، لكنَّ سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلاً))[٤]. وهذا ما أكَّده ابن جنّي في قوله : ((وأمّا حَيّوة ، والحيوان فيمنع مَنْ حمله على الظاهر أنّا لا نعرف في الكلام ما عينه ولامه واو ، فلابدّ أنْ تكون الواو بدلاً من ياء لضرب مِنَ الاتساع مع استثقال التضعيف في الياء ... كان إبدال اللام في الحيوان – ليختلف الحرفان – أَوْلَى وأَحْجَى ؛ فإنْ قلت : فهلاّ حملت الحيوان على ظاهره ، وإنْ لم يكن له نظير ، كما حملت سيداً على ظاهره ، وإنْ لم تعرف تركيب (س ي د) ؟ قيل : ما عينه ياء كَثُر وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلاً مِنَ الكلام ؛ فلهذا أثبتنا سيداً ، ونفينا ظاهر أمر الحيوان))[٥]. وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي ؛ لأنّه لو قلنا بأصالة الواو في حيوان لم نجد لذلك نظيراً في كلام العرب ، فلهذا قال أكثر الصرفيينَ بأنّ أصل الواو ياء لعدم وجود النظير .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٤٠٩ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٥٣ .

(٣) ينظر شرح المُفَصَّل لابن يعيش ٤ :١٠ :٤٠٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :٥٣ .

(٥) الخصائص ١ :٢٥٧ .

- (**قلب الواو همزة في أواصِل وأُوَيْصِل**) :

ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : ((تقلب الواو همزة لزوماً في نحو أَواصِل وأُوَيْصِل والأُوَل ؛ إذا تَحرَّكتِ الثانية بخلاف وُورِي ، وجوازاً في نحو أجُوه وأُورِي))[١] ؛ لأنّ ما اشترطه ابن الحاجب (إذا تَحرَّكتِ الثانية) لم يشترطه الفحول مِنَ الصرفيينَ[٢] ؛ لأنّ الصرفيينَ اتفقوا على أنّه إذا اجتمع الواوان أبدلتِ الأولى منهما همزة ، وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله : ((وإذا التقتِ الواوان أَوَّلاً أبدلتِ الأولى همزة ، ولا يكون فيها إلاّ ذلك لأنّهم لمّا استثقلوا التي فيها الضمَّة فأبدلوا ، وكان ذلك مُطّرداً))[٣] . أمّا أبو علي الفارسي فعنده إذا اجتمع واوان وكانت الثانية لازمة لا تنقلب يلزم قلب الواو الأولى منه همزة وذلك في تكسير (واصل) وتصغيره فيقال أواصل وأُوَيْصِل[٤] . وقال ابن مالك : ((تُبدَل الهمزة أيضاً من أوَّل واوَيْنِ وقعتا أوَّل كلمة وليست الثانية مدَّة مزيدة ، أو مُبدَلة ، والمُراد بالمدَّة كونها ساكنة بعد ضمَّة ، كأُوَيْصل تصغير واصل ، أصله وُوَيْصل ؛ الواو الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعِل ، فاستُثقل تصدير واوَيْنِ ، فأُبْدِل من أُولاهما همزة))[٥]. وبعد هذا الإجماع فما كان على ابن الحاجب أنْ يقول إذا تحرَّكتِ الثانية ؛ لأنّ الإجماع يؤكد أنّ الواو الأولى تقلب همزة سواء تحركتِ الثانية أم لا . وهذا يؤيد ما ذهب إليه الرضي ؛ لأنّه وافق الإجماع .

- (**قلب الواو ألفاً في نحو يَوْجَل**) :

لم يلق قول ابن الحاجب : ((وشذَّ في مضارع وَجِلَ يَيْجَلُ وياجَلُ وييْجَلُ))[٦] قبولاً عند الرضي، لأنّ ابن الحاجب خالف ما قاله السيرافي وأبو علي الفارسي ، ويتضح ذلك في قول الرضي : ((وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدلُّ على أنَّ

---

(١) الشافية ٩٥ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٥٥ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ :٣٣٣ ، وينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) ينظر المسائل البغداديات ٨٦ .

(٥) إيجاز التعريف في علم التصريف ٦٥ ، ٦٦ .

(٦) الشافيـــة ٩٦ .

قلب واو نحو : يَوْجل ألفاً أو ياء قياس ، وإنْ قلَّ ؛ قال السيرافي : يقلبون الواو ألفاً في نحو: يوجَل ويوحَل وما أشبه ذلك ، فيقولون : ياجل وياحل[١] ، وقال أبو علي : أمّا فَعِلَ يَفْعَل نحو : وَجِلَ يَوْجل ووَحِلَ يَوْحَل ففيه أربع لغات[٢] ، وهذا خلاف ظاهر قول المُصنِّف – أعني قوله : (وشذّ في مضارع وَجِل كذا وكذا)– فإنّه مفيد خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ))[٣] . واللغات التي حكاها أبو علي الفارسي هي : وَجِلَ يَوْجَل ، ووجَل يَوْجَل ومنهم من يقول يأْجَل فيبدل مِنَ الواو الألف لما انفتح ما قبلها ومنهم من يقول يَيْجَل فيبدل منَ الواو الياء ، وأعلاها أنْ تصحَّ الواو لأنّها لم تتوسط الياء والكسرة وهي لغة القرآن الكريم[٤] ، قال تعالى ﴿ قَالُواْ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴾ (الحج ٥٣) . وقال سيبويه : ((وأمّا وَجِلَ يَوْجَل ونحوه فإنّ أهل الحجاز يقولون يَوْجَل فيجْرونه مجرى عَلِمْتُ وغيرهم مِنَ العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجَل هي تِيْجَل وأنا إيْجَل ونحن نِيْجَل))[٥]. وسبب ثبات الواو في (يَوْجَل) ؛ لأنَّها لم تقع بين ياء وكسرة[٦]. ولم يُضَعِّف سيبويه أيّاً من هذه اللغات . ولابدَّ مِنَ الإشارة هنا إلى أنَّ القياس فقط في (يَوْجَل)، أمّا يَوْحَل التي ذكرها الرضي فليس لها وجود عند أبي علي الفارسي في التكملة فالذي ذكره وَجِلَ يَوْجَل ووجَل يَوْجَل ؛ ولم يذكر (وَحِلَ يَوْحَل) .

- (**الخلاف في حذف الواو من يَعِد**) :

ردَّ الرضي على قول الكوفيينَ: إنَّ الواو حُذِف من (يَعِد) للفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم[٧] ، ووصفه بأنَّه ليس بشيء ، لأننا نقول في اللازم يَوْجَل

(١) ينظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٤٣ .
(٢) ينظر التكملة ٥٦٩ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٣ :٦٥ .
(٤) ينظر التكملة ٥٦٩ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :١١١ .
(٦) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤١١ .
(٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف٢ :٤١٣ المسألة ١١٢، وشرح الرضي على الشافية ٣ :٦٥ .

ويَوْحَل ، من غير حذف ، وكذلك لم يحذف من وَجِدَ – أي حزن – يَجِدُ...[١]. وعند البصريينَ أنّ عِلَّة حذف الواو ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأنّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب ، فلمّا اجتمعت هذه الثلاثة ثقل ذلك عليهم فوجب أنْ يحذفوا واحداً منها لإزالة الثقل ، فحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال[٢] .

ـــ ردَّ الرضي قول الصرفيينَ : أنّه لا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة ، ووصف هذا القول بأنَّ فيه نظراً ؛ وحُجَّته في ذلك أنَّهم يجمعون أكثر من إعلاليينِ في كلمة، كقولهم من أوَيتُ مثل إجْرِد : إيٌّ ، وفي (إيّ) ثلاث إعلالات[٣] ، لأنّ ((أصل إيٌّ إئْوِي ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما في إيمان ، فصار (إيوي) فهذا إعلال ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (إيي) وهذا إعلال ثانٍ ، فلمّا اجتمع ثلاث ياءات فأمّا أنْ تحذف الثالثة نسياً كما قالوا في تصغير علي ونحوه ، وإمّا أنْ تعلَّها إعلال قاضٍ ، وهذا إعلال ثالث ، فإنْ جعلت الإدغام إعلالاً مستقلاً كان في الكلمة أربع إعلالات))[٤] .

وكذلك في قولهم : إيّاة – مثل إوزَّة – من أويت ، وفي قولهم إيئاة – مثل إوَزّة – من وأيت جمع بين إعلالَيْنِ ، وكذا قولهم : حَيَّى على فَيْعَل من حويت ، وغير ذلك مِنَ الأمثلة التي لا يمكن حصرها وما قاله الصرفيون ممكن أنْ ينطبق على الثلاثي مِنَ الاسم والفعل ؛ لأنّه لخفتها لا يحتمل إعلالاً كثيراً ، لكنّهم أعلّوا نحو : ماءٍ وشاءٍ بإعلالَيْنِ ، مع قِلَّته[٥]. وبَيَّن الرضي ما وقع فيه الصرفيون من اضطراب في مثل هذا وتمثَّل بقولي السيرافي والفارسي ، قال الرضي : ((فقال السيرافي : الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أنْ يسكَّن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وقال أبو علي : المكروه منه أنْ يكون الإعلالان على التوالي ، أمّا إذا لم

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٦٥ .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤١٤ المسألة ١١٢ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٦٦ .

(٤) المصدر نفسه ٣ :٦٦ هامش المحققين رقم (٢) .

(٥) ينظر المصدر نفسه ٣ :٦٦ .

يكن كذلك كما تقول في أيمن الله : مُنُ الله ، بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً : مُ الله فليس ذلك بمكروه))[١] . ونقل أبو علي الفارسي عَنِ الخليل عدم جواز الجمع بين إعلالينِ قال أبو علي : ((ويذهب الخليل[٢] إلى أنّ هذه الهمزة الهمزة في جاءٍ ونحوه هي اللام قُدِّمَتْ فَقُلِبَتْ إذْ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في شاكي السِّلاح ولاثٍ ، فلمّا كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ألزموا القلب لاجتماع الهمزتَيْنِ . وهذا القول أقيس مِنَ الأَوَّل ؛ لأنَّ الأَوَّل يجتمع فيه توالي إعْلالَيْنِ ، وليس يَلْزَمُ ذلك في قول الخليل))[٣] . والصرفيون لا يمنعون اجتماع إعلالَيْنِ أو أكثر في كلمة وإنّما ذلك مستكره عندهم ، وقد يأتي في ضرورة الشعر ، وهذا ما يؤكِّده ابن عصفور في قوله : ((توالي إعلالَيْنِ على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادراً في ضرورة الشعر))[٤]. كقول الشاعر:

وإنّي لأَسْتَحْيي وفي الحقِّ مُســتَحًى إذا جَاءَ بَاغِي العُرفِ أنْ أتَنَكــرَا[٥]

إنَّ ((أصل مُسْتَحًى : (مُسْتَحْيَيَ) فتحرَّكتِ الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح ، فقلبت ألفاً فصار (مُسْتَحْيَاً) ثم أعلّوا الياء التي هي عَيْن ، بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقلبها ألفاً ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ، ولا يلزم مذهب الخليل إلاّ القلب ، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالَيْنِ على الكلمة))[٦] . وهذا يؤكد أنَّ نظر الرضي كان ثاقباً عندما عاب على الصرفيينَ قولهم لا يجتمع إعلالانِ في كلمة واحدة فوصف قولهم بأنَّه (فيه نظر) . أمّا ابن يعيش فلم يُجَوِّز الجمع بين إعلالَيْنِ وأمّا ما جاء نحو : أشياء وماء فعنده ضرورة[٧] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٣ :٦٦ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٧٧ .

(٣) التكملة ٥٩٥ ، ٥٩٦ .

(٤) الممتع في التصريف ٣٢٧ .

(٥) البيت بلا نسبة وهو من شواهد ابن عصفور ينظر الممتع في التصريف ٣٢٧ .

(٦) الممتع في التصريف ٣٢٧ .

(٧) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٠٤ .

أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه على ما قاله الأخفش والمبرّد ، لأنّ سيبويه اشترط في الاسم الثلاثي المزيد فيه أنْ يكون موازناً للفعل حتى يُعَلّ ، فلا يُعَلّ عنده نحو : الطَّوَفان والحَيدَان ، قال الرضي : ((وإنْ لم يوازنِ الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يُعَلّ هذا الإعلال ؛ فعند سيبويه[١] لم يُعَلّ هذا الإعلال نحو:الطَّوفان والحَيدان والنَّزَوان والغَلَيَان وحمار حَيدَى والصَّوَرَى ؛ بخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن الفعل))[٢] . أمّا المبرّد فعنده نحو جَوَلان وحَيَدان شاذ خارج القياس ، فإنْ أورد عليه نزوان وغليان قيل هنا اللام بالتغيير أَوْلَى ، ردَّ المبرّد بأنّه لو قلب لزم حذف الواو والياء إذ يبقى نَزَان وغَلاَن وعندها يلتبس فَعَلان بفَعَال[٣] .

ـــ قال الخليل : ((وجاء اسْتَحَيْتُ على حَايَ مثل بَاعَ ، وفاعِلهُ حَاءٍ مثل بَائِعٍ مهموز ، وإنْ لم يستعمل ، ... والمستعمل حايٍ غير مهموز ، ...))[٤] .

ردَّ الرضي ما ذهب إليه الخليل وضَعَّفهُ بقوله : ((فمذهب الخليل أنّه مبني على حَيِيَ مُعَلاًّ إعلال هاب وباع ، فكأنّه قيل : حَايَ ، فكما تقول في باع اسْتَبعْتُ ، تقول في حاي : اسْتَحَيْتُ ، وإنّما بنى على حاي المرفوض ؛ لأنّ حق حيي إعلال عينه لمّا امتنع إعلال لامه ، فاسْتَحَى على هذا في الأصل اسْتَحَايَ كاسْتَبَاعَ ، حذفت حركة الياء ؛ إذْ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكناً ما قبلها ، فالتقَى ساكنان ؛ فحذفت أولاهما ، ثمَّ قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في ياجل وطائي ، وكذا نقول في المضارع : إنَّ حقه يَسْتَحْيِيُ كيَسْتَبِيعُ ، حذفت حركة الياء ؛ إذْ لا نظير له في الأفعال ، ثمَّ حذفت الياء الأولى للساكنَيْنِ ، والأمر منه اسْتَحِ، وحقّ مصدره على هذا اسْتِحَاءَة كاسْتِبَاعَة ، ولا يستعمل ، واسم الفاعل مُسْتَحٍ ، والأصل مُسْتَحْيٍ فأُعِلَّ إعلال المضارع ، والمفعول مُسْتَحًى منه ، وأصله مُسْتَحَايٌ حذفت حركة الياء كما في يُسْتَحَاي ، وأُعِلَّ إعلال استحاي ، وقد مرَّ ، وفيما ذهب

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٦٣ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :٧٤ .

(٣) ينظر المقتضب ١ : ٢٦٠، و شرح الرضي على الشافية ٣ :٧٤ .

(٤) كتاب سيبويه ٤ :٣٩٩ .

إليه الخليل ضعف لا يخفي للارتكابات المكروهة))[١] وفي (استحي) لغتان :

الأولى : لغة أهل الحجاز وهي (استحييتُ) بياءَيْنِ ، صححوا الياء الأولى التي هي عين الفعل وأعلّوا الياء الثانية التي هي لام الفعل فعندهم : استحيي يستحيي واستحييتُ . أمّا اللغة الثانية : فهي لغة بني تميم (اسْتَحَيْتُ) على اسْتَفَلْتُ ؛ لأنّ العين محذوفة[٢]. والخلاف جاء في هذه اللغة (استحيت) فمذهب الخليل أنّ الياء الأولى التي هي عين الفعل حُذِفَتْ لالتقاء الساكنَيْنِ وهذا ما حكاه سيبويه[٣].أمّا المازني فعنده الحذف ليس لالتقاء الساكنَيْنِ ؛ لأنّه لو كان كذلك لزدت في المضارع وقلت يسْتحيي ولم يأتِ مثل ذلك[٤] .

ـــقال ابن الحاجب :((وصحَّ باب ما أفْعَلَهُ لعدم تَصرُّفِه ، وأفْعَلُ منه محمول عليه))[٥]. لم يرَ الرضي وجهاً لقول ابن الحاجب (محمول عليه) ؛ ((لأنّه اسم وأصل الاسم أنْ لا يُعَلّ هذا الإعلال كما ذكرنا ، وقد يُعَلُّ من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مرَّ ، وشرط القسم المزيد فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال عينه أنْ يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم ، وهذا لا يخالف الفعل بشيء ؛ فكان يكفي قوله (أو للبس بالفعل)))[٦]. فالرضي يرى أنَّ لا وجه لقول ابن الحاجب عندما حمل أفعل التفضيل على أفعل التعجب كونه يشبهه ، لكنَّه لا يتصرف تصرفه وقد اعتمد الرضي في ردّه على ما قاله سيبويه :((ويُتَمُّ أفْعَلُ اسماً ، وذلك قولك : هو أَقْوَل الناس وأبْيَع الناس ، وأَقْوَل منك وأبْيعَ منك وإنّما أتَمُّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرِّف نحو أقالَ وأقامَ ويُتَمُّ في قولك : ما أَقْوَلَهُ وأَبْيَعَهُ ؛ لأنّ معناه معنى أَفْعَلُ منك وأفْعَلُ الناس ، ...))[٧]. وهذا خلاف ما قاله ابن الحاجب عندما حمل أفعل

---

(١) شرح الرضي على الشافية ٣ :٨٢ ، ٨٣ .

(٢) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٨٢ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٩٩ .

(٤) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٨٣ .

(٥) الشافيـــة ٩٨ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ٣ :٨٦ .

(٧) كتاب سيبويه ٤ :٣٥٠ ، وينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٨٦ ، والشاهد وأصول النحو ٣٨٣ ٣٨٣

التفضيل على أفعل التعجب ، والقول ما قاله سيبويه ؛ لتحقق الإجماع في ذلك[١] وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي ، ولم يوافق أحدٌ ابن الحاجب فيما ذهب إليه إلاّ نقره كار[٢] .

ـــ أظهر الرضي الإستراباذي العجب من قول ابن الحاجب : ((ونحو الجَوَلان والحَيَوان والصَّوَرَى والحَيَدَى ؛ للتَّنبيه بحركته على حركة مُسَمّاه))[٣]. قال الرضي: ((قوله (ونحو الجَوَلان) هذا عجيب ؛ فإنَّ حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلاّ بالاشتراك اللفظي ؛ إذ معنى حركة اللفظ أنْ تجيء بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا ، فكيف يُنبِّه بإحداهما على الأخرى ؟ فالوجه قوله : (أو لأنّه ليس بجارٍ) أي كإقامة واستقامة كما ذكرنا من مناسبته للفعل ، ولا موافق : أي موازن له موازنة مَقام ومُقام وباب ودار))[٤]. ودار))[٤]. وعند سيبويه سبب الفتح في (جَوَلان) هو عدم مماثلته للفعل ، قال سيبويه : ((وأمّا فَعَلان فيجرى على الأصل وفَعَلَى ، نحو جَوَلان ، وحَيَدَان ، وصَوَرَى وصَيَدَى : جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة لا زيادة فيه ممّا لم يجيء على مثال الفعل))[٥] . وذهب ابن السرّاج مذهب سيبويه فيما جاء على (فَعَلان) نحو : (جَوَلان (جَوَلان وصَيَدَى أي أنّهم جعلوه بمنزلة ما لا زيادة فيه ، فأخرجوه بذلك من شبه الفعل[٦]. وهذا ما أكَّده ابن يعيش أيضاً في قوله : والجَوَلان مصدر جال يجول إذا طاف ، ابتعد عَنِ الأفعال بزيادة الألف والنون في آخره وذلك لا يكون في الأفعال[٧]. وما قاله ابن الحاجب يخالف ما أجمع عليه الصرفيون ، وهذا يؤكد أنّ الرضي كان محقاً عندما أظهر عجبه من قول المُصنِّف ، لأنّه خالف فيه الإجماع .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٥٠ ، والمنصف ١ :٣١٥ ، ٣١٦ ، والممتع في التصريف ٣١١ .
(٢) ينظر شرح الشافية لنقره كار ١٧١ .
(٣) الشافية ٩٨ ، ٩٩ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :٨٧ .
(٥) كتاب سيبويه ٤ :٣٦٣ .
(٦) ينظر الأصول في النحو ٣ :٣٠٩ .
(٧) ينظر شرح المُفصَّل ٤ :١٠ :٤٢٢ .

- (**شاكٍ وشاكٌ**) :

لم يلق ما قاله الخليل قبولاً عند الرضي ،لأنّه قال في جميع اسم الفاعل مِنَ الأجوف المهموز اللام القلب ، والذي غرَّ الخليل حتى ارتكب ذلك أنَّ بعض العرب يعلّه إعلال قاضٍ[١]. وممّا جاء في الشعر قول العجاج :

لاثٍ بهـــــا الأَشَـــــاءُ والعُبْـــــرِيُّ[٢]

وكذلك قول الشاعر :

فَتَعَرَّفُـــونِي ؛ أَنَّنِـــي أَنَـــا ذَاكُـــمُ شَاكٍ سِلاَحِي في الحَوَادِثِ مُعْلِـمُ[٣]

ونقل سيبويه عَنِ الخليل : ((وأمّا الخليل فكان يزعم أنَّ قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنَّ مقلوبة وقال : ألزمُوا ذلك هذا واطَّرَد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم ، للعجَّاج :

لاثٍ بها الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ ...))[٤] . فإذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفاً مِنَ مِنَ الهمزة الواحدة بعد الألف فهم في اجتماع الهمزتَيْنِ أفرّ وهكذا لما رآهم قالوا في جمع شائع : شواعٍ بالقلب ، قال في نحو خطايا ومطايا وحواءٍ وشواءٍ أَوْلَى[٥] . قال قال سيبويه: ((وأكثر العرب يقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحه فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنَّهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعِلٌ ؛ لأنّ من شأنهم الحذف لا القلب ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أنْ تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أنّ الهمزة في جاءٍ هي الهمزة التي تبدل مِنَ العين . وكلا القولين حسن جميل))[٦]. وجوَّز الرضي أنْ يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لوث وشوك مبالغة

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ينظر ديوان العجاج ٣١٤ والبيت من شواهد سيبويه ٤ :٣٧٧ . واختلفت رواية الرضي عن رواية سيبويه . إذ رواه : لاثٍ به ... ، و رواية سيبويه : لاثٍ بها... ، وهي الأشهر .

(٣) البيت لطريف بن تميم العنبري وهو من شواهد سيبويه ٤ :٣٧٨ ، وينظر الاصمعيات ٢٢٨ .

(٤) كتاب سيبويه ٤ :٣٧٧ .

(٥) ينظر المصدر نفسه ٤ :٣٧٨ وشرح الرضي على الشافية ٣ :٨٩ ، ٩٠ .

(٦) كتاب سيبويه ٤ :٣٧٨ .

لائث[١] .

- (**مقول ومبيع**) :

وصف الرضي ما ذهب إليه الأخفش من إعلال (مَبِيع) بأنه فيه نظر ويظهر ذلك في قوله : ((وأمّا الأخفش فإنَّه يحذف الساكن الأَوَّل في الواوي واليائي ، كما هو قياس التقاء الساكنَيْنِ ؛ فقيل له : فينبغي أنْ يبقى عندك مَبُوع ، فما هذه الياء في مبيع ؟ فقال : لما نقلت الضمَّة إلى ما قبلها كسرت الضمَّة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثُمَّ حذفتِ الياء للساكنَيْنِ ، ثمَّ قلبتِ الواو ياء للكسرة ، وفيه نظر ؛ لأنّ الياء إنّما تستحق قلب ضمَّة ما قبلها كسرة إذا كانت ممّا يبقى؛ لا ممّا يحذف ، فالأَوْلَى أنْ يقال على مذهبه: حذفت الياء أوَّلاً ، ثم قلبتِ الضمَّة كسرة ، فانقلبتِ الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوي واليائي))[٢]. وما قاله الأخفش[٣] مخالف لقول سيبويه : ((وتقول في الياء: مَبيع ومَهيب ، أُسْكنتِ العين وأُذْهبت واو مفعول ؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان ، وجُعلتِ الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها))[٤]. فسيبويه يرى أنّ المحذوف الواو ، لأنّها مزيدة وما قبلها أصل والمزيد أَوْلَى بالحذف مِنَ الأصل ودلَّ على ذلك قولهم مبيع ، أمّا أبو الحسن الأخفش فيرى أنَّ المحذوف عين الفعل ، وخالف الرضي سيبويه والأخفش فيما ذهبا إليه ، فأمّا مخالفة سيبويه ((فلأنّه حذف ثاني الساكنَيْنِ ، وأصله وأصلُ غيره حذف أَوَّلهما ، وأمّا مخالفة الأخفش أصله فلأنّ أصله أنّ الياء الساكنة تقلب واواً لانضمام ما قبلها ، وإنْ كانتِ الياء ممّا يبقى ، وقد كسر ههنا ضمّ ما قبل الياء مع أنّ الياء ممّا يحذف)) [٥] . ويلزم الرضي الأخفش بأنْ يقول : ((حذفتِ الياء أولاً، ثم قلبتِ الضمَّة كسرة فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوي واليائي))[٦].

---

(١) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٩٠ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠١ ، ١٠٢ .
(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ :٢٨٣ .
(٤) كتاب سيبويه ٤ :٣٤٨ .
(٥) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٢ .
(٦) المصدر نفسه ٣ :١٠٢ .

- (**سيّد وميّت وكيَّنونة وقيَّلولة**)[١] :

ردَّ الرضي على قول ابن الحاجب : ((ويجوز الحذف في نحو سيِّد وميِّت وكيَّنونة وقيّلولة))[٢] ، ووصف هذا القول بأنّه فيه نظر ؛ لأنّ الحذف جائز في نحو نحو سيِّد وميِّت وواجبٌ في نحو : كيَّنونة إلاّ ما جاء في ضرورة الشعر[٣] . ومن ذلك قول الشاعر:

يـــا لَيْـــتَ أنَّـــا ضَـــمَّنا سَـــفينَهْ حتَّـــى يَعُـــودَ الوَصْـــلُ كيَّنُونَـــهْ[٤]

وما قاله ابن الحاجب مخالف لمذهب سيبويه الذي يوجب الحذف في (كيَّنونة وصَيَّرورة) . قال سيبويه : ((وأمّا قولهم : مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، فإنَّهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائرٍ ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كَيْنُونةٍ وقَيْدُودة وصَيْرُورَة ، لمّا كانوا يحذفونها في العدد الأقلِّ ، ألزموهُنَّ الحذف إذا كثر عددهنَّ وبلغْنَ الغاية في العدد ، إلاّ حرفاً واحداً . وإنّما أرادوا بهنَّ مثال عَيْضَمُوز))[٥] . ولم يخالف أحدٌ مِنَ الصرفيينَ سيبويه في هذه المسألة إلاّ ابن الحاجب[٦] . وبيَّن ابن ابن يعيش سبب الجواز في سيِّد وميِّت والوجوب في كَيْنُونة وقَيْلُولة بقوله : ((إلاّ أنَّ الحذف في كَيْنُونَة وقَيْدُودة لازم لكثرة حروف الكلمة ، ولمّا كان الحذف والتخفيف في مثل ميْت وهيْن جائزاً مع قِلَّة الحروف كان فيما ذكرنا لكثرة الحروف وطولها))[٧] . كذلك أعطى الرضي الأولوية لقول سيبويه : ((وكان الخليل يقول :

---

(١) الكينونة : من كنت ، والقيلولة : من قلت ، والقيدودة : من قدت ، والصيرورة : من صرت ، ينظر الصحاح ٥ :٢١٩٠ .

(٢) الشافيـــة ١٠٣ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) الرجز بلا نسبة ينظر المقتضب ١ :١٢٥ ، والإنصاف ٢ :٤٢٤ المسألة ١٥ ، وصدر البيت في في الإنصاف يخالف ما جاء في المقتضب إذ روي : (يا ليتنا قد ضَمَّنا سفينه) .

(٥) كتاب سيبويه ٤ :٣٦٦ .

(٦) ينظر المقتضب ١ :١٢٥ ، والأصول في النحو ٣ :٢٧٧ ، وشرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٢٠ .

(٧) شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٢٠ ، ٤٢١ .

سَيِّدٌ فَيْعِلٌ وإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل ؛ لأنَّهم قد يخصُّون المعتلَّ بالبناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتلِّ ، ألا تراهم قالوا كيْنُونة والقَيْدود ، لأنَّه الطويل في غير السماء ، وإنّما هو من قاد يَقُودُ . ألا ترى أنّك تقول جَمَلٌ مُنْقاد وأَقْوَدُ ، فأصلهما فَيْعَلُولةٌ . وليس في غير المعتل فَيْعَلُولٌ مصدراً ... ولو أرادوا فَيْعَل لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحَانٌ وهَيَّبانٌ ... وقول الخليل أعجبُ إليَّ ، لأنّه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يَجِئ في غيره ، ولأنَّهم قالوا هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ فلم يكسروا))[١]. ولم يسمع مِنَ الأجوف فَيْعَل إلاّ عَيَّن[٢] . قال : *ما بالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ*[٣] .

أمّا الفرَّاء فقال في كَيْنُونَة : أصلها كُوْنُونَة على فُعْلُولة ، كبُهْلُول فَتَحوا أوَّلَه لأنّ أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات ياء نحو صار صيرورة ، وسار سيرورة ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأنّ الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنّها جاءت على بنائها ، فقلبوا الواو ياء في كينونة حملاً على صيرورة[4] .

.

وصف الرضي قول الفرّاء : (إنّهم حملوا الواو على الياء ؛ لأنّ الباب للياء) بأنّه ليس بشيء ورجَّح رأي سيبويه وأعطاه الأولوية ((لأنّ المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها ، نحو : كَيْنُونَة ، وقَيْدُودَة ، وحَالَ حَيْلُولَة))[٥] .

- (**جمع شائية**) :

وازن الرضي بينَ رأي الخليل ورأي سيبويه في جمع (شائية) ، وبعد هذه الموازنة رجَّح ما ذهب إليه سيبويه ، قال الرضي : ((وفي جمع شائية : شَوَاءٍ ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ؟ وسيبويه لا يشترط في القلب المذكور أنْ لا يكون المفرد

---

(١) كتاب سيبويه ٤ :٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٥ .

(٣) البيت لرؤبة بن العجَّاج تم ذكره سابقاً في موضوع ذي الزيادة .

(٤) ينظرالإنصاف في مسائل الخلاف ٢ :٤٢٥ المسألة ١١٥ ، وشرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٦. :١٠٦.

(٥) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٠٦ .

كذلك ، بل يشترط فيه كون الهمزة في الجمع عارضة ، فقال بناء على هذا : إنَّ مَنْ ذهب مذهب الخليل في قلب الهمزة في هذا الباب كما في شواعٍ ، ينبغي أنْ يقولَ في فَعاعِل من جاءَ وساءَ جَياءٍ وسَوَاءٍ جمعي جَيِّئ وسَيِّئ كسَيِّد ؛ لأنَّ الهمزة على مذهب الخليل هي التي في الواحد ، وليست عارضة ؛ وإنّما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفاً ، هذا كلامه[١] ؛ ومَنْ لم يذهب مذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول : جَيَايا وسَوَايا))[٢] ودافع الرضي عن سيبويه في حال مَن يلزم سيبويه : ((أنْ يقول في جمع شائية من شئت: شوايا ؛ لأنَّ الهمزة في الجمع عارضة عنده ، كما هي عارضة في المفرد ، قلنا : إنّه أراد بعروضها في الجمع أنّها لم تكن في المفرد همزة ، وهمزة شَواءٍ من شئت كانت في المفرد أيضاً همزة ، فلم تكن عارضة في الجمع بهذا التأويل))[٣] . ويلزم الرضي الخليل : ((أنْ يقول في جمع خطيئة : خَطاءٍ ؛ بناء على شرط سيبويه ؛ إذ الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع ، ولم يقل به أحد ، فظهر أنَّ الأَوْلَى أنْ يقال : الشرط أنْ لا يكون المفرد كذلك ، حتى لا يطَّرد على مذهب الخليل وغيره ، فلا يقال: خَطاءٍ وجَيَاءٍ وسَواءٍ ، على شيء مِنَ المذاهب ؛ لأنّ آحادها ليست كذلك)).[٤]

عاشراً : الإبدال :

- (حروف الإبدال) :

قال ابن الحاجب : ((وقول بعضهم : اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طال وَهَمٌ في نقص الصَّاد والزَّاي))[٥]. انتقد ابن الحاجب الزمخشري عندما عدَّ حروف الإبدال ثلاثة عشر حرفاً ، فأسقط الزّاي والصاد ، وأيَّدَ الرضي ابن الحاجب فيما ذهب إليه[٦].لكنَّ

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٣٧٨ ، ٣٧٩ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٢٣ .
(٣) المصدر نفسه ٣ :١٢٣ .
(٤) المصدر نفسه ٣ :١٢٤ .
(٥) الشافية ١٠٩ .
(٦) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ : ١٣٦ .

سيبويه لم يعدّ الصاد والزاي من حروف البدل[١]. امّا السيرافي فقدعدَّها في آخر الباب [٢]. ولكن ما نسب إلى الزمخشري من وهم ليس بصحيح ؛ لأنّ الزمخشري عدَّ الصاد والزاي من حروف البدل والدليل على ذلك قوله : ((ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط))[٣]. ولا يُعْرَف السبب الذي دعا ابن الحاجب إلى قول ذلك ، ربَّما بفعل التصحيف ، عندما وقعت نسخة من كتاب المُفَصَّل بين يديّ ابن الحاجب ليس فيها كلمة (زط) وتبعه في ذلك الرضي في شرحه للشافية وامتد الوهم بعد ذلك إلى مَنْ جاء بعدهما ، كذلك لم يخالفِ الرضي ابن الحاجب في ما نقله عِنَ الزمخشري في عدّه السين من حروف الإبدال قال المُصَنِّف : ((وقول بعضهم : استنجده يوم طال وهم في نقص الصاد والزاي لثبوت صِرَاط وزَقَر ، وفي زيادة السِّين ، ولو أورد اسَّمَعَ ورَدَ اذَّكَر واظَّلَمَ))[٤]. فالزمخشري قد انفرد من بين الصرفيينَ في زيادة السين في حروف الإبدال[٥] ، وهذا ما وَهَّمه فيه ابن الحاجب وتبعه الرضي في ذلك ذلك بقوله: ((قوله : (وزيادة السين) قالوا :السين بدل مِنَ الشين في السِّدَّة والشِّدَّة ورجل مَشْدُود ومَسْدُود، والشين أصل ، لكونها أكثر تصرفاً ، وقالوا في اسْتَخَذ :إنَّ أصله اتخذ مِنَ التخذ ، فهي بدل مِنَ التاء ، وقيل أيضاً : أصلها اسْتَخَذَ فإذن لا حُجَّة فيه ، وبمثله تمسَّك الزمخشري ، لا باسَّمَعَ كما قال المُصَنِّف وإنّما لم يعدّ سين نحو : اسَّمَع والذال والظاء في اذَّكَر واظَّلَم في حروف البدل لأنَّ البدل في هذه الأشياء ليس مقصداً بذاته ، بل لمّا كان السين والذال والظاء مقاربة للطاء في المخرج وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربَيْنِ إلاّ بجعلهما متماثلَيْنِ قلبت التاء سيناً وذالاً وظاءً ، لما سيجيء في باب الإدغام ، فلمّا كان البدل لأجل الإدغام لم يعتد به))[٦] .

.

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٢٣٧-٢٤٢ .

(٢) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٥٨٨ .

(٣) المُفَصَّل ٣٦٠ .

(٤) الشافية ١٠٩ .

(٥) ينظر المُفَصَّل ٣٧٣ .

(٦) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٣٨ .

- (**حُبْلَى وصُيَّم**) :

قال ابن الحاجب : ((والياء من أختيْها ومِنَ الهمزة ومن أحد حَرْفَي المضاعف والنّون والعَيْن والباء والسِّين والثّاء ، فَمِن أختيْها لازم في نحو : مِيقات وغاز ....، وشاذ في نحو حُبْلَى وصُيَّم وصِبْيَة ويَيْجَلُ ...))[١]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب (وشاذ في نحو حُبْلى وصُيَّم) ؛ لأنّ ((حُبْلَى مطَّرد عند فزارة ؛ فكان الأَوْلَى أنْ يقول ضعيف لا شاذ ، وكذا .. نحو : صُيَّم مطَّرد وإنْ كان ضعيفاً ، وكذا نحو: يَيْجَل ، قال أبو علي : هو قياس عند قوم وإنْ كان ضعيفاً ، وحكم الزمخشري بشذوذه ، وصِبْيَة وثِيرَة شاذ ...))[٢]. لكنَّ الذي قاله أبو علي الفارسي في (يَيْجَل) إنّها لغة[٣] لغة[٣] أمّا الزمخشري فلم يقل بشذوذ نحو (يَيْجَل) وكذلك (صِبْيَة وثِيْرَة) وإنّما قال : : ((والياء أبدلت من أختيها مِنَ الهمزة ... وفي نحو صبية وثيرة وعليان ويَيْجَل وهو غير مطَّرد...))[٤] .

- (**ذَعالت**) :

لم يتفقِ الرضي مع ابن جنّي في قلب الباء في (ذعالب) تاءً ، ويتضح ذلك في قوله : ((قوله (ذَعالت) قال :

صَفْقَةَ ذي ذَعَالِتٍ سُمُولِ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ[٥]

أي ذعالب ، قال ابن جنّي ينبغي أنْ تكونا لغتَيْنِ ، قال : وغَيْرُ بعيد أنْ تبدل التاء مِنَ الباء ؛ إذْ قد أبدلت مِنَ الواو ، وهي شريكة الباء في الشفة ، هذا كلامه[٦] ، كلامه[٦] ، والأَوْلَى أنّ أصلها الباء ؛ لأنّ الذعالب أكثر استعمالاً ، وهو بمعنى

(١) الشافية ١١١ ، ١١٢ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣: ١٤٣ .
(٣) ينظر التكملة ٥٦٤ .
(٤) المُفَصَّل ٣٦٣ .
(٥) البيت لم يعرف قائله قيل هو لإعرابي من بني عوف بن سعد ، ينظر سر صناعة الإعراب ١ :١٥٧ .
(٦) ينظر سر صناعة الإعراب ١ :١٥٧ .

الذعاليب ، واحدهما ذُعْلُوب ، وهي قطع الخرق الأخلاق))[١] . ولم يرَ الزمخشري مانعاً من إبدال الباء ، تاء في ذ عالت[٢] .

- (**أجدر وأشدق**) :

ردَّ الرضي قول ابن الحاجب : ((وقد ضُورع بالصّاد الزّاي دونها وضُورع بها متحركة أيضاً ، نحو صَدَرَ وصَدَقَ ، والبيان أكثر فيهما ، ونحو مسَّ زَقَر كَلْبِيَّة، وأجْدَر وأشْدَق بالمضارعة قليل))[٣]. لمخالفته قول سيبويه ، قال الرضي : ((قوله: (وأجْدَر وأشْدَق) يعني اشْراب الجيم والشين المعجمَتَيْنِ الواقعتَيْنِ قبل الدال صوت الزاي قليل ، وهذا خلاف ما قال سيبويه))[٤]، فسيبويه قال بكثرة هذه الحروف وإنّه يؤخذ بها وكذلك تستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار[٥] . أمّا الزمخشري فلم يشترط قِلَّة أجدر وأشدق بالمضارعة ، أي باشراب الجيم والشين المعجمَتَيْنِ الواقعتَيْنِ بعد الدال صوت الزاي ، واعتمد في ذلك على قول سيبويه[٦] . وأراد بعض شُرَّاح الشافية أنْ يلتمسوا العذر لابن الحاجب فيما قال ، قال نقره كار : ((وأجدر وأشدق بالمضارعة أي مضارعة الجيم الشين ومضارعة الشين الجيم إنْ وقعتا ساكنتَيْنِ قبل الدال قليل يعسر ذلك في النطق ، ولم يأتِ في القرآن ، ولا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فإنّه ورد في القرآن))[٧] . ولكنَّ ابن الحاجب لم يرد ذلك وإنّما أراد مضارعة الزاي للصاد والسين ثم السين والجيم ،

(١) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٥١ .
(٢) ينظر المُفَصَّل ٣٦٨ .
(٣) الشافية ١١٩ .
(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٥٩ .
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٤٣٢ .
(٦) ينظر المُفَصَّل ٣٧٤ .
(٧) شرح الشافية لنقره كار ١٩٧ .

فغرض ابن الحاجب واضح لا لبس في ذلك .

الحادي عشر : الإدغام :

- (في إدغام المُتَماثِلَيْنِ والمُتَقارِبَيْنِ) :

قال ابن الحاجب : ((... ويكون في المِثْلَيْنِ والمتقاربيْنِ ؛ فالمِثْلانِ واجب عند سكون الأوَّل إلاّ في الهمزتينِ))[1]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب (إلاّ في الهمزتينِ) ؛ لأنّ ابن الحاجب أطلق هنا ولم يرَ الرضي وجهاً لإطلاقه ، ((بل الوجه أنْ يُقال : الهمز الساكن الذي بعده همز متحرِّك : إمّا أنْ يكونا في كلمة ، أو في كلمتَيْنِ ، فإنْ كانا في كلمة أدغم الأَوَّل إذا كانا في صيغة موضوعة على التضعيف.. ، وفي غير ذلك لا يدغم ، نحو : قِرَأْيٍ على وزن قِمَطْرٍ من قرأ وإنْ كانا في كلمتينِ نحو : اقْرَأَ آية ، وأَقْرِئ أباك ، ولْيَقْرَأ أبوك ؛ فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة ، فلا يلتقي همزتان))[2] . ولم يُعيِّن سيبويه نوع الهمز وإنّما قال: ((وأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك ، قَرَأَ أَبوك ، وأَقْرِئْ أَباك ؛ لأنَّك لا يجوز لك أنْ تقول قَرَأَ أَبوك فتحققهما فتصير كأنّك إنّما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأنّ المُنْفَصِلَيْنِ يجوز فيهما البيان أبداً ، فلا يجريان مجرى ذلك . وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس . وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقِّق الهمزتَيْنِ وأُناس معه . وقد تكلّم ببعضه العرب ، وهو رديء ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء . وهو رديء))[3]. وعِلَّة عدم جواز إدغام الهمزتينِ ؛ لأنّ تضعيفهما أثقل من تضعيف غيرها ولذلك أُهمل كون العين واللام همزة ، واستعمل ذلك

---

(١) الشافية ١٢٠ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٦١ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ :٤٤٣ ، وينظر الإدغام الكبير ١١١ .

في سائر الحروف[١] .

ـــ **قال ابن الحاجب : ((فالمِثْلان واجب عند سكون الأوَّل إلاّ في الهمزتَيْنِ. إلاّ في نحو السَّأَّال والدَّأَّاث ، وإلاّ في الألِفَيْنِ لِتَعَذُّره))**[٢].

وجَّهَ الرضي انتقاده لابن الحاجب في هذه المسألة مرتَيْنِ :

الأولى : ((لمّا قال : (واجب عند سكون الأَوَّل) ولم يقلْ : مع تحرك الثاني ، أوهَم أنَّ الألف يدغم في مثله ؛ لأنّه قد يلتقي أَلِفَانِ ، وذلك إذا وقفت على نحو : السماء ، والبناء ، بالإسكان كما مرَّ في تخفيف الهمزة فإنَّك تجمع فيه بين ألفيْنِ ولا يجوز الإدغام؛ لأنّ الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرِّك ، والألف لا يكون متحركاً))[٣] .

أمّا الثانية : فابن الحاجب لم يكن محتاجاً إلى الاستثناء في قوله : (وإلاّ الأَلِفَيْنِ)؛ لأنّ هذا ذكره في حدِّ الإدغام[٤] . أنّه الإتيان بحرفَيْنِ : ساكن فمتحرك ، والألف لا يكون إلا متحركاً[٥] .

– **أطلق ابن الحاجب في قوله : ((وتُنْقَل حركته إنْ كان قبله ساكن غير لِين نحو يَرُدّ))**[٦] **.وهذا الإطلاق لم يعجب الرضي إذ ردَّه بقوله :**

((قوله : (غير لِين) احتراز عن نحو : رادّ وتمُود وأُصَيْمّ وليس له هذا الإطلاق ، بل الواجب أنْ يقول : غير مدٍّ ولا ياء تصغير لأنّ نحو : أوَدّ وأيلّ نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنّه حرف لين))[٧]. كذلك لم يتفقْ نقره كار مع ابن الحاجب واعترض عليه بقوله : ((وصوابه أنْ يقال غير مدّة ولا ياء التصغير ؛ لأنّه لا تنقل الحركة إلى المدّة لأنّها لا تحتمل الحركة وكذا ياء التصغير ؛ لأنّه موضوع على السكون وأمّا غيرهما فتنقل الحركة إليه سواء كان حرفاً صحيحاً نحو يردّ أصله

(١) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف ١٧٣ .
(٢) الشافية ١٢٠ .
(٣) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٦٢ .
(٤) ينظر الشافية ١٢٠ .
(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٦٢ .
(٦) الشافية ١٢٠ .
(٧) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٧٠ .

يردد أو واواً أو ياء نحو يودُّ أصله يودد))[1] . فكان على ابن الحاجب أنْ يحدد غير المدِّ وياء التصغير حتى لا يدخل نحو : أودُّ وأيلٌ وغيرها ؛ لأنّ مثل هذه تنتقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنّه حرف لين وهو يحترز من ذلك .

- **اعترض الرضي على قول ابن الحاجب : ((ولم تُدغم حروف ضَوِي مِشْفَر فيما يقاربهما لزيادة صفتها ، ونحو سَيِّد ولَيَّة إنَّما أُدْغِما لأنّ الإعلال صَيَّرَهما مِثْلَيْنِ ، وأُدغمتِ النون في اللام والرّاء لكراهة نَبْرَتها وفي الميم – وإنْ لم يتقاربا لغُنَّتها ، وفي الواو والياء لإمكان بقائها))**[2] . وسبب اعتراض الرضي على المُصَنِّف ، أنّ المُصَنِّف يعترض على نفسه في قوله (ونحو سَيّد ولَيَّة) وذلك لاعتقاده أنّ الواو والياء لا تدغم أحدهما في مقاربه ، وافترض الرضي أنّ ابن الحاجب قد قال : ((كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيّد وليَّ ؟ ، ثمَّ أجاب أنَّ قلب الواو إلى الياء لو كان للإدغام لورد ذلك))[3]. لكنَّ القلب عند ابن الحاجب لاستثقال اجتماع الواو والياء وليس لإدغام أحد المتقاربَيْنِ ، ولو كان كذلك لقلبت الأولى إلى الثانية فقط ، ثم بعد القلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب هنا الإدغام ؛ ولكنَّ هذا الإدغام من باب إدغام المتماثِلَيْنِ، لا من إدغام المتقارِبَيْنِ[4]. وهذا الجواب لم يعجبِ الرضي ويعتقد أنَّه فيه نظر من عدَّة وجوه :

١- إنَّ القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما بقلب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل ، وطَوَيْت .

٢- والذي يؤكد أنَّ القلب للإدغام ، تقارب الواو والياء في الصفة ، لاشتراكهما في اللين والجهر ، وأنّهما بين الشدة والرخاوة ، وإنْ لم يكن يتقاربا في المخرج ، فأدغمت أحداهما في الأخرى وقلبت الواو وإنْ كانت ثانية ، فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج .

٣- والذي جَرّأهم على الإدغام سكون الأوَّل ، وإذا ما علمنا أنَّ الساكن يكون

---

(١) شرح الشافية لنقره كار ٢٠٠ .

(٢) الشافية ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) شرح الرضي على الشافية ٣ :١٨٥ .

(٤) ينظر المصدر نفسه ٣: ١٨٥ ، ١٨٦ .

عرضة للإدغام ، فضلاً عن خاصية اللين الموجودة فيهما[١] .

والخلاف هنا أنَّ ابن الحاجب يرى أنَّ (سيِّد) و (لَيَّة) أصلهما سيود ولوية من لوى الرجل رأسه وقلب الواو إلى الياء جاء بفعل الإعلال وليس الإدغام ، أمّا الرضي فيرى أنّ القلب في (سيِّد) و (لَيَّة) جاء بفعل الإدغام ((لأنّ القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل وطوَيْت فعرفنا أنَّ القلب من أَوَّل الأمر لأجل الإدغام وذلك لأنَّ الواو والياء تقاربتا في الصفة))[٢] . وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله : ((وأمّا صَيُود وطويل وأشباه ذلك فإنّما منعهم أنْ يقلبوا الواو فيهن ياء أنَّ الحرف الأَوَّل متحرِّك ، فلم يكن ليكون إدغام إلاّ بسكون الأَوَّل ... وإنَّما أجروا الواو والياء مجرى الحرفَيْنِ المتقارِبَيْنِ ، وإنَّما السكون والتحرُّك في المتقارِبَيْنِ ، فإذا لم يكن الأَوَّل ساكناً لم تصل إلى الإدغام))[٣]. وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه الرضي ؛ لأنّ إعلال الواو إلى الياء تحقق لأجل الإدغام لسكون الأَوَّل.

- (**إدغام اللام المُعَرِّفة**) :

قال ابن الحاجب: ((واللام المُعَرِّفة تُدغم وجوباً في مثلها وفي ثلاثة عشر حَرْفاً، وغير المُعَرِّفة لازم في نحو ﴿ بَلّ رَانَ ﴾ (المطففين ١٤) وجائز في البواقي))[٤]. انتقد الرضي قول ابن الحاجب (لازم في نحو (بل ران)) ، ووصفه بأنّه فيه نظر ؛ لأنّه في اعتقاده قد يلزم ذلك في لام هل وبل وقُل خاصة مع الراء في القرآن ، والقرآن أثر يتبع[٥] . فابن الحاجب يجعل الإدغام مع الرّاء واجباً وهو بذلك يخالف قول سيبويه : ((فإذا كانت غير لام المعرفة نحو هَلْ وبَلْ ؛ فإنّ الإدغام في بعضها أحسن ، وذلك قولك : هَرَّأَيْتَ ؛ لأنّها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها ... وإنْ لم تدغم فقلت : هَلْ رَأَيْتَ فهي لغة لأهل الحجاز ؛ وهي عربية جائزة))[٦]. فسيبويه واضح في قوله بتجويزه الإدغام مع الراء . وهذا يقوّي ما ذهب إليه الرضي بجواز ذلك ويُضَعِّف ما ذهب إليه ابن الحاجب ؛

---

(١) ينظر المصدر نفسه ٣ :١٨٥ ، ١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ٣ :١٨٦ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ :٣٦٧ .

(٤) الشافية ١٢٧ .

(٥) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :١٩١ .

(٦) كتاب سيبويه ٤ :٤٥٧ .

لأنّه يخالف ما أجمع عليه الصرفيون[١] .

(اسطاع) :

- خطأ الرضي قراءة حمزة –التي اوردها ابن الحاجب– لقوله تعالى : ﴿ فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴾ (الكهف ٩٧) . إذ قال الرضي : قول ابن الحاجب:(((ونحو اسطاع)[٢] قراءة حمزة (فما اسْطَّاعوا..)[٣] وخطَّأه النحاة ، قال أبو علي : لمّا لم يكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبداً جمع بين الساكِنَيْنِ))[٤] وهذا ما نصّ عليه سيبويه بقوله : ((... فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم : يَسْتطيع فقالوا : يَسْطيع ؛ حيث كثرت كراهية تحريك السِّين ، وكان هذا أحْرَى إذْ كان زائداً ، استثقلوا في يَسْطيع التاء مع الطاء ، وكرهوا أنْ يدغموا التاء في الطاء فتُحرَّك السِّين ، وهي لا تُحرَّك أبداً ، فحذفوا التاء))[٥] . أمّا الأخفش فعنده حُذفتِ التاء للتخفيف لاجتماعها مع الطاء وهما من مخرج واحد ، وهي إحدى لغات العرب[٦] . وفي (اسطاع) أربع لغات :

أسطاع يُستطع بفتح الهمزة في الماضي وضمّ حرف المضارعة فهو من أطاع يطيع

واللغة الثانية : استطاع يَستطيع بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وهو اسْتَفْعَلَ مثل اسْتَقَامَ واسْتَعَانَ ، واللغة الثالثة استطاع يَستطيع بكسر الهمزة في الماضي

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤ : ٤٥٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه١ :٤٠٠ ، والأصول في النحو٣ :٤٢٠ والمُفَصَّل ٣٩٨ .

(٢) ينظر الشافية ١٣١ .

(٣) ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢ :٢٢٧ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٠٠

(٥) كتاب سيبويه ٤ :٤٨٣ .

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢ :٤٣٣ .

ووصلها وفتح حرف المضارعة ، وهذه هي التي تحدث عنها الرضي وانتقد حمزة عندما قرأ بها ، أمّا اللغة الرابعة : فهي استاع لحذف الطاء ؛ لأنّها كالتاء في الشدَّة وتفضلها في الإطباق وقيل المحذوف هو التاء وأبدلوا الطاء مِنَ التاء ؛ لأنَّها من مخرجها وهي أخفّ وهذا الحذف جاء على غير القياس[1] .

– **غلَّط الرضي قول ابن الحاجب : ((وكَثُرَ الإدغام في باب حَيِيَ لِلْمِثْلَيْنِ وقد يُكْسَر الفاء))**[٢] ؛ لأنّه لم يكن دقيقاً في نقل هذا القول عَنِ الزمخشري ، قال : (وقد يُكسَر الفاء) في حَيِي المبني للفاعل[٣]. قال الزمخشري : ((وقد أجروا نحو حيي وعيي مجرى بقي وفني فلم يعلوه وأكثرهم يدغم فيقول حيَّ وعيَّ بفتح الفاء وكسرها كما قيل لُيّ ولِيّ في جمع ألوي ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ ﴾ (الأنفال ٤٢)))[٤] . وما قاله الزمخشري وتبعه ابن الحاجب فيه لم يقل به أحد مِنَ الصرفيينَ[٥] . ولم يشر ابن يعيش في شرحه للمُفَصَّل إلى ما قاله الزمخشري لا من قريب ولا من بعيد ، واكتفى بذكر أنَّ الياء الأولى في (حيي وعيي) تقلب ألفاً على القياس[٦] . واستدل الرضي بقول سيبويه في تخطئته الزمخشري وابن الحاجب . قال سيبويه : ((وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان ، وقد عَيَّ بأمره . وإنْ شئت قلت : قد حَيِيَ في هذا المكان وقد عَيِيَ بأمره . والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة))[٧]. ولم يعترض نقره كار في شرحه للشافية على قول ابن الحاجب إذ قال : ((وكثر الإدغام

---

(١) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٥٤٥ .

(٢) الشافية ٩٧ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الشافية ٣ :٨١ .

(٤) المُفَصَّل ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ : ٣٩٥ ، والتكملة ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، وشرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٨٠، وشرح الرضي على الشافية ٣ :٨١ .

(٦) ينظر شرح المُفَصَّل ٤ :١٠ :٤٨٠ .

(٧) كتاب سيبويه ٤ : ٣٩٥ .

في باب حيّ ممّا فيه المثلان يآآن ولا عِلَّة لقلب ثانيهما ويكون حركة الثاني لازمة ...))[1]. ومن خلال ما تقدم تَبَيَّن أنَّ أحداً مِنَ الصرفيينَ لم يقلْ بكسر فاء الفعل (حييّ) ، وهذا يدلّ على أنَّ الرضي كان محقاً عندما غلّط الزمخشري وابن الحاجب في هذه المسألة ، لأنّ الصواب ألاّ تُكسر .

الثاني عشر : الحذف:

قال الرضي : ((وقال الزجّاج : أصل تَخَذَ اتَّخَذَ حذفت التاء منه كما في تَقَى ، ولو كان كما قال ، لما قيل تَخَذ – بفتح الخاء – بل تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذاً كجَهِلَ يَجْهَل جهلاً بمعنى أخَذَ يأخذ أخذاً ، وليس من تركيبه))[2] وهذا ما أكدّه أبو علي الفارسي في قوله : ((ومن زعم أنّ تَخِذت أصلُه من أخذت لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه))[3] والذي وقع فيه الزَجَّاج أنّه قاس حذف التاء في تَخَذَ على تَقَى ؛ لأنّه لو أراد ذلك لكان الخاء مكسوراً وليس مفتوحاً ؛ لأنّ فتح الخاء ليس من تركيب اتَّخذ . وأمّا الجوهري فعنده أنّ التاء ليست من أصل الفعل وإنّما جاء هذا التوهم من كثرة الاستعمال ، فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَل فقالوا حينئذ تَخِذَ يَتْخَذ على باب عَلِم[4].

كذلك ردَّ الرضي قول سيبويه عندما شبَّه الْطَجَع باسْتَخَذَ ، بإبدال اللام مكان الضاد مثلما أبدلتِ السين مِنَ التاء في اتَّخَذَ ، قال الرضي : ((قال سيبويه عن بعض العرب[5] : : اسْتَخَذ فلان أرضاً بمعنى اتَّخذ ، قال : ويجوز أنْ يكون أصله اسْتَتْخَذَ من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذاً ، فحذفت التاء الثانية كما قيل في اسْتَاع : إنّه حذف الطاء ، وذلك لأنّ التكرير مِنَ الثاني ، قال : ويجوز أنْ يكون السين بدلاً من تاء اتَّخَذَ الأولى ؛ لكونهما مهموستَيْنِ ، ومثله الْطَجَع بإبدال اللام مكان الضّاد لمشابهتها لها في الانحراف ؛ لأنّهم كرهوا حَرْفَيْ

(١) شرح الشافية لنقره كار ١٦٩ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٠١ .
(٣) الحجَّة في القراءات السبع ٢ :٥٨ .
(٤) ينظر الصحاح ٢ :٥٥٩ .
(٥) ينظر كتاب سيبويه ٤ :٤٨٣، وسر صناعة الإعراب ١ :١٩٧ ، ١٩٨ .

إطباق كما كرهوا في الأَوَّل التضعيف ؛ وإنّما كان هذا الوجه أشذ لأنّ العادة الفرار مِنَ المتقاربَيْنِ إلى الإدغام والأمر ههنا بالعكس ولا نظير له))[1] . لم يجدِ الرضي نظيراً لما قاله سيبويه ؛ لأنّ (اسْتَتْخَذَ) بمعنى (اتَّخَذَ) أشذُّ من (اسْتَخَذَ) بمعنى (اتَّخَذَ) ؛ لأنّ القاعدة تقتضي الفرار مِنَ المتقاربَيْنِ إلى الإدغام ، أي أنّ إدغام التاء الأولى مع الثانية في (اسْتَتْخَذَ) أَوْلَى من فكِّ الإدغام فيهما .

(١) شرح الرضي على الشافية ٣ :٢٠١ ، ٢٠٢ .

الخاتمة :

بعد هذه الرفقة مع الرضي الإستراباذي في ردوده الصرفية في شَرْحَيْه ، للكافية وللشافية ، خرجتِ الدراسة بالنتائج الآتية :

١-إنّ الإطلاع الواسع والثقافة المتميزة التي يمتلكها هذا العالم الجليل ، و الإحاطة بالعلوم الفلسفية والمنطقية ، جعلتْ منه ناقداً بارعاً ، فهو لا ينتقد لمجرد النقد ، وإنّما ليظهر الحقائق العلمية بالدليل والبرهان الساطعَيْنِ .

٢-لم يتبعِ الرضي مذهباً معيناً ، وإنّما سلك طريقاً خاصاً به ، والدليل على ذلك أنّه وزّع نقده على الجميع ، فلم يكن متعصباً لمذهب معيّن ، فانتقد البصريين مثلما انتقد الكوفيين .

٣-لم يلتزم بالأطلس الزماني لموضع الاستشهاد ، فاستشهد بشعر امرئ القيس والفرزدق ، وكذلك استشهد بشعر بشَّار وأبي نؤاس والمتنبي .

٤-لم يعد القراءات القرآنية من القرآن بل نزَّهَ القرآن عنها ، وعدّها من اللهجات .

٥-حاول جاهداً أنْ يثبت أنّ القراءات السبع عند سيبويه ليست متواترة وأعطى الدليل على ذلك .

٦-كانت أكثر المصطلحات النقدية التي استعملها في نقده معتدلة لم ترقَ إلى مستوى الإساءة أو الفحش ، وتخصّ النص المراد نقده .

٧-استعمل مصطلحات نقدية لم أجدها عند غيره من النحاة ، مثل ، (شاذ على شاذ) ، و(أشذّ من) و (أقبح الشذوذ).

٨-كان معجباً بسيبويه ، واعتمد عليه كثيراً في نقده للعلماء ، وأحياناً يردّ على بعض الآراء بقول سيبويه ويحتج به في بعض المسائل الصرفية ويثق برواته كثيراً ، ونلمس ذلك في قوله : (وسيبويه أثق من أنْ تُرَّد روايته) ، وكذلك قوله : (لكن سيبويه حكم بأصالتها) .

٩- انتقد ابن الحاجب كثيراً ، وخطّأه في كثير من المسائل الصرفية خلافاً

لشرّاح الشافية الآخرين ، الذين لم يتفقوا مع الرضي في أغلب انتقاداته لابن الحاجب . ولكن هذا لا يعني أنّه لم يؤيد ابن الحاجب في بعض المسائل الصرفية .

١٠- كثيراً ما يصحح عبارة ابن الحاجب ، كقوله : (وكان على المصنِّف أنْ يقول ...) و (كان الأوْلى على المصنِّف أنْ يقول ...) ، وكذلك قوله : (وكان الأوْلى على المصنِّف أنْ يقول ضعيف وشاذ) .

١١- يردُّ أحياناً على الرأي الذي يريد أنْ ينتقده بالشاهد الشعري مباشرة ، دون أنْ يسبقه بشرح أو تعليق ، ويتضح ذلك في ردّه على رأي الأخفش قال الرضي : (وقول الشاعر : * أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عاديا* ردٌ عليه) .

١٢- يصحح في بعض الأحيان الرأي الذي ينتقده ، وجاء مثل هذا في قوله : (وللمبرّد أنْ يقول ...) .

١٣- يؤيد الرأي بإجماع الناس عليه ، كقوله : (وأكثر الناس على ما قال ابن جنّي) .

١٤- يستفهم في بعض الأحيان ، أو يتعجب من رأي دون أنْ يحكم عليه ، ويترك حكمه للقارئ .

١٥- يحيل بعض الآراء في شرحه على الكافية على شرحه للشافية ، ولكننا لم نعثر على موضع تلك الإحالة في شرحه على الشافية .

١٦- لم يكن في بعض الأحيان دقيقاً في نسبة بعض الآراء الصرفية إلى أصحابها ، ويترتب على ذلك حكم صرفي ومن ذلك قوله إنّ الزمخشري ذكر قراءة (ضُعفاء) في قوله تعالى : (ذُرّية ضُعافَى) في الكشاف ، ولم يقلِ الزمخشري ذلك .

١٧- يجيب عن المسألة الصرفية المراد نقدها بعدَّة أقوال وبعد ذلك يرجّح أحد هذه الأقوال ، ومثال ذلك قوله : (أقول : وأول الأقوال أرجح عندي) .

١٨- كثيراً ما يحمل رأياً على رأي آخر ، ومن ذلك قوله : (ويجوز أنْ يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرّد ...) دون النظر إلى تقدم سيبويه .

١٩- يذكر الآراء أحياناً و قد لا يعطي في المسألة الصرفية حكماً نقدياً ، ويتركها مفتوحة .

وختاماً أرجو أنْ أكون قد وفقت في عملي هذا ، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين ، (ربّنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا ربّنا وإليك المصير) .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب : الدكتور عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، المسمى منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات : أحمد بن أحمد بن محمد البنّا (ت١١١٧هـ) ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، مكتبة الكليات الأزهرية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- أدب الكاتب : ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦) ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- الإدغام الكبير : أبو عمر عثمان بن سعيد الدّاني (ت٤٤٤هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الرحمن حسن العارف ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الاشباه ولنظائر في النحو : عبد الرحمن بن كمال جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، راجعه وقدّم له الدكتور فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- اصلاح المنطق : أبو يوسف يعقوب بن اسحق بن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٤٩م .
- الأصمعيات : الأصمعي ، عبد الملك بن قريب (ت٢١٦هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤م.
- الأصوات اللغوية : الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٩م .

- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ناشرون ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- اعراب القرآن المنسوب للزجّاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، مؤسسة التفسير ، قم ، ط٣ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- الاغاني : أبو الفرج الاصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، تحقيق سمير جابر ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، (د.ت) .
- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه : تفسير أبي بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، شرح وتعليق الدكتور محمد خليفة الدناع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط٣ ، ١٩٥٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .
- ايجاز التعريف في علم التصريف : أبو عبد الله جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الايضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- ايضاح المبهم في معاني السلم : أحمد الدمنهوري ، تحقيق عمر فاروق الطبّاع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري (ت٩٣٨هـ) ، تحقيق علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المصراوي ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت) .
- تاج العروس من جواهر القاموس : للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، ج٣ ، تحقيق مصطفى حجازي ، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : أبو الحجّاج يوسف بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
- تحليل النص النحوي منهج ونموذج : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق – سورية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، الإعادة الثانية ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
- التكملة : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- التنبيه والايضاح عمّا ورد في الصحاح : أبو محمد عبد الله بن بري المصري ، (ت٥٨٢هـ) ، تحقيق عبد العظيم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، ١٩٨١م .

- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والتحقيق الأستاذ محمد علي النجار (د.ت) .
- جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ، تحقيق د. منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين : محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٤٨هـ .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : عز الدين محمد بن أحمد (ت٨١٩هـ) ، القسم الأول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، (د.ت) .
- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، ج٢ ، تحقيق علي النجدي ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني،مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- الحدود: أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب: نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الأمير الاعسم ، ط١ ، منشورات مكتبة الفكر العربي ، بغداد ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ، ط٤ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي : الدكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار التدين للطباعة والنشر ، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م .
- ديوان الاعشى : ميمون بن قيس ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٣م .
- ديوان حسّان بن ثابت : الدكتور وليد عرفات ، تولى طبعه أمناء سلسلة جب التذكارية (د.ت) .
- ديوان الحطيئة (جرول بن اوس). شرح أبي سعيد السكَّري ، دار صادر، بيروت ، ١٩٨١م .
- ديوان رؤبة بن العجاج : تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط٢ ، ١٩٨٠م .
- ديوان الطرماح : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٨م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت : جمعه وحققه الدكتور سامي مكي العاني ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧١م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات : تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ديوان العجاج : (رواية الأصمعي) ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دار الشرق ، بيروت ، ١٩٧١م .
- ديوان عنترة بن شداد : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٦٦م .

- ديوان الفرزدق : طبعه الأستاذ محمد إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .
- الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة : الدكتورة أميرة علي توفيق ، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : الآلوسي البغدادي (ت١٠٢٧هـ) ، تحقيق محمد أحمد الآمد وعمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار الحكمة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (ت٣٦٨هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فايز ، دار الفكر ، دمشق – سورية ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- الشافية : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني الملقب بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق حسين أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٣هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، المطبعة العلوية ، النجف الأشرف ، ١٣٤٢هـ .
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : مُحبّ الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق أ.د.علي محمد فاخر ، و أ.د. جابر محمد البراجة ، و أ.د. إبراهيم جمعة العجمي ، و

أ.د. جابر السيد مبارك ، و أ.د. علي السنوسي محمد ، وأ.د.محمد راغب نزّال ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- شرح الحدود النحوية : عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، دارسة وتحقيق الدكتور فهمي الآلوسي ، بيت الحكمة ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، (د.ت) .
- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٨هـ)،تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزّفزاف ، ومحمد محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،ط١،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب : السيد عبد الله الحسيني المعروف بنقره كار (ت٧٧٦هـ) ، طبع في مطبعة احمد كامل ، استانبول ، ط٢ ، (د.ت) .
- شرح شافية ابن الحاجب : فاضل العصام ، عصام الدين الاسفرائي (ت٩٤٣هـ) أو (٩٥١هـ) وقد طبع بهامش شرح نقره كار ، طبع بمطابع أحمد كامل ، استانبول ، ط٢ ، (د.ت) .
- شرح شافية ابن الحاجب : فخر الدين أبو المكارم أحمد بن الحسن المعروف بالجاربردي (ت٧٧٦هـ) ، القسم الأول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- شرح شواهد الشافية : عبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، طبعت ضمن شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي ج٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران – إيران ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ .

- شرح الكافية الشافية : جمال الدين بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق أحمد بن يوسف القادري ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- شرح المُفَصَّل : موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، حققه وشرح شواهده أحمد السيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر ، (د.ت) .
- شعر الكميت ابن زيد الأسدي : النجف الأشرف ، ١٩٦٩م .
- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٤٠٠هـ تقريباً) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
- الضرورة الشعرية : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٨١م .
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق محمود محمد محمود نصّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .
- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٥م .
- الغرَّة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفيَّة : أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي الأربلي الموصلي المعروف بابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد – الرمادي (د.ت).
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي في القاهرة – دار الرفاعي بالرياض ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، اعتنى به وخرّج أحاديثه

وعلّق عليه خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .

- لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- لغويون بصريون : أبو زيد الأنصاري وكتابه الهمز : الدكتور خليل العطية ، جامعة البصرة ، دار الحكمة مطابع التعليم العالي – البصرة ، ١٩٩٠م .
- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو اسحق إبراهيم ابن السري المعروف بالزجّاج ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- المثنى : أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ) ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م .
- مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت٥٨١هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت).
- مجمع البحرين : فخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ) ، تحقيق سيد أحمد حسيني ، ١٣٧٨هـ .
- مجموعة الشافية من علمي التصريف والخط : الجاربردي (ت٧٧٦هـ) ، ونقره كار (ت٧٧٦هـ) ، والحسين الروسي (ت٨١٠هـ) ، وزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) ، والكرمياني (ت١٠١٦هـ) ، المطبعة العامرة ، مصر ، ١٣١٠هـ .
- محاضرات في تاريخ النقد عند العرب : د.ابتسام مرهون الصفار ،ود.ناصر حلاوي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط٢ ، ١٩٩٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت

– لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م .

- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣م .
- المخصص : أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المعروف بابن سيدة (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، انتشارات فيروز آبادي ، قم ، ط١ ، ١٣١٠هـ .
- المسائل البغداديات : أبو علي الفارسي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد – الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، (د.ت) .
- معاني الأبنية : الدكتور فاضل السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ١٩٨٠م .
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ–١٩٩٠م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ج١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ج٢ ، تحقيق محمد علي النجار ، ج٣ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل، علي النجدي ناصف، دار السرور ، (د.ت) .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو اسحق إبراهيم بن السري المعروف بالزجّاج ، شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل شلبي ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م .
- المعجم المفصل في اللغة والأدب : الدكتور أميل يعقوب بديع ، والدكتور

ميشال عاصي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

- المغني في النحو : تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٤هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- المُفَصَّل في علم اللغة العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، (د.ت) .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- المقرّب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري الجمهورية العراقية ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، ط١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- ملامح من تاريخ العربية : الدكتور أحمد نصيف الجنابي ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م .
- الممتع في التصريف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٦١م .
- من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٨ ، ٢٠٠٣م .

- المنصف : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٩٥٤م .
- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة : الدكتور علي سامي

النشار ، دار المعارف ، مصر ، ط٥ ، ١٩٧١م .

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – مكتبة دار التربية بغداد ، ط١ ، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية : الدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ط١ ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م .
- الموجز في النحو : أبو بكر ابن السرّاج ، تحقيق مصطفى الشويمي ، وبن سالم دامرجي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .
- النشر في القراءات العشر : أبو الخير محمد بن غريب الدمشقي المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
- النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية : محمد عبد الدايم خميس ، دار المنار ، ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري : الدكتور نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه : للقاضي علي عبد العزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ) ، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار العلم ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

الرسائل الجامعية "

- الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة : جواد كاظم عناد (رسالة ماجستير) كلية التربية – جامعة بغداد ، ١٤١٠هـ–١٩٨٩م .
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية :مهدي بن علي بن مهدي القرني (أطروحة دكتوراه) كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٢١ هـ .

البحوث

- ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقرّاء ، عبد الجبار علوان النايلة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج٣ ج١ جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ – آذار ١٩٨٦م .
- جهود الكوفيين في علم الأصوات : الدكتور خليل إبراهيم العطية ، مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة ، العدد ٢٢ ، لسنة ١٩٩١م .